République Algérienne Démocratique et Populaire

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **الشعبة: العلوم الاقتصادية**

الاختصاص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد

وردة سعايدية

بعنوان

تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية–

بتاريخ: 2023/12/09 **أمام لجنة المناقشة المكونة من:**

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: عبد الواحد غردة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	رئيسا
السيد: عبد المالك بضياف	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	مشرفا
السيدة: صليحة عماري	أستاذ محاضر – أ–	بجامعة قالمة	ممتحنا
السيدة: إيمان شليحي	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا
السيد: الهادي لرباع	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023–2024

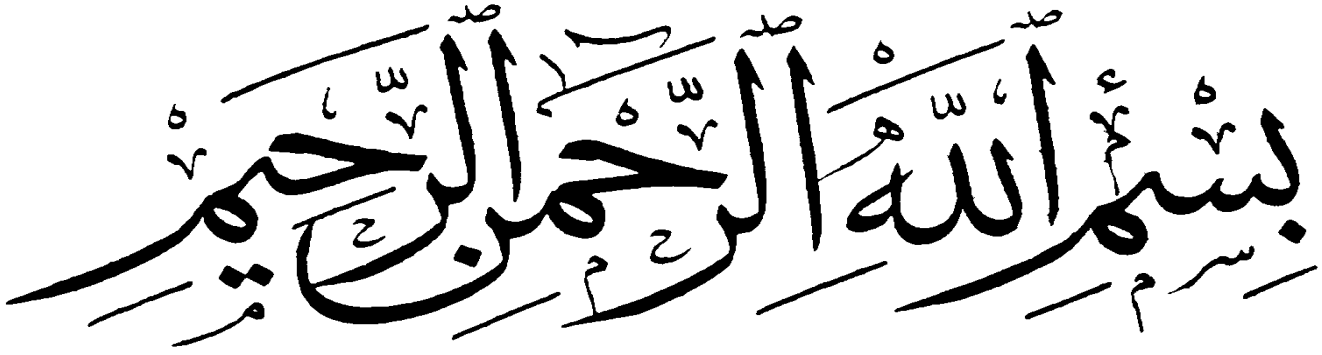
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها في دعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر والتخلص من التبعية الريعية حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الثروة النفطية وصادرات النفط، الذي يتميز بتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية، ما يشكل خطرا على الاقتصاد .لذلك اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك البرامج الوطنية والبرامج ذات الشراكة، بهدف تحسين تنافسية هذه المؤسسات وتطوير أدائها .ومع ذلك، توصلت هذه الدراسة إلى أن برامج التأهيل المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية حققت نتائج ضعيفة جدًا، ولم تقترب من الأهداف المسطرة في كل برنامج، مما أدى إلى تأثير سلبي على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، التنويع الاقتصادي.

Summary: This study aims to highlight the importance of small and medium-sized enterprise (SME) rehabilitation programs and their development of competitiveness in supporting economic diversification in Algeria and overcoming dependence on oil exports, which are subject to price fluctuations in global markets and pose a risk to the economy. Algeria has adopted a range of programs to rehabilitate SMEs, including national programs and others in partnership, with the aim of improving their competitiveness and performance. However, this study found that the state-approved rehabilitation programs achieved very poor results and did not come close to meeting the goals set out in each program, which negatively affected the contribution of SMEs to supporting economic diversification in Algeria.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, rehabilitation, competitiveness, economic diversification.

Résumé: Cette étude vise à souligner l'importance des programmes de réhabilitation des petites et moyennes entreprises (PME) ainsi que leur développement de la compétitivité pour soutenir la diversification économique en Algérie et surmonter la dépendance aux exportations pétrolières qui sont soumises aux fluctuations des prix sur les marchés mondiaux et qui représentent un risque pour l'économie. L'Algérie a adopté plusieurs programmes de réhabilitation des PME, y compris des programmes nationaux et d'autres en partenariat, dans le but d'améliorer leur compétitivité et leur performance. Cependant, cette étude a révélé que les programmes de réhabilitation approuvés par l'État ont obtenu des résultats très médiocres et n'ont pas réussi à atteindre les objectifs fixés pour chaque programme, ce qui a eu un impact négatif sur la contribution des PME à la diversification économique en Algérie.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, réhabilitation, compétitivité, diversification économique.

** شكر وعرفان**

بعد الحمد والشكر لله المستعان الذي منا علينا بنعمة العلم والدراسة وأعاننا ووفقنا في مشوارنا الدراسي وعلى عظيم فضله وسخاء عطائه على إنارة دربنا الشائك بصبر وسعة صدر.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى كل من مد (ت) لنا يد العون لإنجاز هذا العمل،

ولا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من اجل إتمامه

"الأستاذ الدكتور عبد المالك بضياف »

إلى" الأستاذ الدكتور بوعزيز ناصر "الذي لم يبخلني بمساعدته وتوجيهاته القيمة

إلى الأستاذة "سامية بزازي" التي لم تبخلني بنصائحها كلما توجهت إليها

إلى الأستاذة " خلف الله فهيمة" على مساندتها لي

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء.....

بعد الحمد والشكر لله عزو وجل الذي أعاننا على إتمام هذا البحث

أهدي عملي

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز –رحمه الله-

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة أمي الحبيبة

إلى زوجي الغالي الذي لم يبخلني بأي مساعدة فلك مني جزيل الشكر

إلى حبيبة قلبي وقرة عيني ابنتي الغالية "أميرة" حفظها الله ورعاها

إلى كل عائلتي من الصغير إلى الكبير على دعمهم ومساندتهم

إلى كتكوت العائلة "هاشم"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

"وردة"

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
بســـــملة.	
التصريح.	
الملخص.	
شكر وتقديـر.	
الإهـــداء.	
فهرس المحتويات.....	
فهرس الجـداول.....	
فهرس الأشكال.....	
قائمة الملاحـق.....	
المقدمة العامة.....	**أ–ط**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي.....	**12–51**
تمهيد.....	**12**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**13**
المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
الفرع الأول: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**13**
الفرع الثاني: أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المطلب الثاني: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
الفرع الأول: المعايير الكمية	**16**
الفرع الثاني: المعايير النوعية	**17**

المطلب الثالث: توجهات مختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات...	**18**
الفرع الثاني: تعاريف الاقتصاديات العربية	**20**
الفرع الثالث: تعريف الهيئات الدولية.	**24**
المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**25**
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**25**
الفرع الأول: الخصائص الإيجابية	**25**
الفرع الثاني: الخصائص السلبية.	**28**
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**29**
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	**29**
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب النشاط.....	**32**
الفرع الثالث: التصنيف حسب طبيعة المنتجات	**33**
الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التوجه	**34**
المطلب الثالث: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**35**
الفرع الأول: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**35**
الفرع الثاني: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**37**
المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	**38**

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	**38**
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**38**
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**41**
المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**43**
المطلب الثالث: مقومات نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**48**
خلاصة الفصل الأول.....	**51**
الفصل الثاني: برامج التأهيل لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**53–94**
تمهيد.....	**53**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية	**54**
المطلب الأول: تعريف التنافسية ومؤشراتها	**54**
الفرع الأول: تعريف التنافسية	**54**
الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية	**58**
المطلب الثاني: أنواع وأهمية التنافسية	**64**
الفرع الأول: أنواع التنافسية.....	**64**
الفرع الثاني: أهمية التنافسية	**68**
المطلب الثالث: أسباب التنافسية وتحدياتها	**69**
الفرع الأول: أسباب التنافسية	**69**
الفرع الثاني: تحديات التنافسية	**70**
المبحث الثاني: مفهوم التأهيل، الأشكال والمتطلبات	**71**

المطلب الأول: مفهوم التأهيل ومبادئه	**71**
الفرع الأول: مفهوم التأهيل	**71**
الفرع الثاني: مبادئ التأهيل	**73**
المطلب الثاني: أهداف التأهيل وأشكاله	**73**
الفرع الأول: أهداف التأهيل	**73**
الفرع الثاني: أشكال التأهيل	**77**
المطلب الثالث: متطلبات التأهيل على المستوى الجزئي والمستوى الكلي	**78**
الفرع الأول: متطلبات التأهيل على المستوى الجزئي للمؤسسة (مستوى المحيط الداخلي)	**78**
الفرع الثاني: متطلبات التأهيل على المستوى الكلي للمؤسسة (مستوى المحيط الخارجي)	**81**
المبحث الثالث: دوافع التأهيل، مساره الاستراتيجي، وشروط نجاحه	**83**
المطلب الأول: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**83**
المطلب الثاني: المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**85**
الفرع الأول: مسار تحضير تشخيص استراتيجي شامل	**85**
الفرع الثاني: اختيار استراتيجيات التأهيل	**87**
الفرع الثالث: صياغة مخطط التأهيل	**89**
الفرع الرابع: تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل	**90**
المطلب الثالث: شروط نجاح عملية التأهيل	**92**
خلاصة الفصل الثاني.....	**94**
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي وضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فيه.	**96– 133**
تمهيد.....	**96**

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي	**97**
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**97**
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي	**97**
الفرع الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	**98**
الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي	**99**
الفرع الرابع: العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي	**100**
المطلب الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي مستوياته ومؤشراته	**101**
الفرع الأول: نظريات التنويع الاقتصادي	**101**
الفرع الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	**103**
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي.....	**105**
المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي ومحدداته.	**109**
الفرع الأول: آليات التنويع الاقتصادي	**109**
الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي	**115**
المبحث الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وعوامل نجاحه	**118**
المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	**118**
الفرع الأول: ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	**118**
الفرع الثاني: دور التنويع الاقتصادي في استدامة النمو للدول النفطية	**119**
المطلب الثاني: آثار اعتماد الدول النفطية على التنويع الاقتصادي	**121**
المطلب الثالث: شروط نجاح التنويع الاقتصادي وعوامل فشله	**123**
الفرع الأول: شروط نجاح التنويع الاقتصادي.....	**123**
الفرع الثاني: عوامل فشل التنويع الاقتصادي.....	**125**

المبحث الثالث: ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	**126**
المطلب الأول: تدابير المساعدة والدعم لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...	**126**
المطلب الثاني: دور وسياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع اقتصادي ناجح	**128**
الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي.....	**128**
الفرع الثاني: سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع اقتصادي ناجح.....	**129**
المطلب الثالث: رؤى الدول العربية النفطية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنويع اقتصاداتها.....	**130**
خلاصة الفصل الثالث.....	**132**
الفصل الرابع: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر	**134-206**
تمهيد.....	**134**
المبحث الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في النموذج الاقتصادي الجديد.....	**135**
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**135**
الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل صدور القانون التوجيهي 2001..	**135**
الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد صدور القانون التوجيهي 2001.....	**139**
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث طبيعة النشاط والجهات.....	**143**
الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط	**143**
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).....	**145**
المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه.....	**146**

الفرع الأول: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد	147
الفرع الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النموذج الاقتصادي الجديد	148
المبحث الثاني: واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	149
المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	149
الفرع الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة	149
الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	157
الفرع الثالث: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة	162
المطلب الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	166
الفرع الأول: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ED PME (2002-2007	166
الفرع الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	171
الفرع الثالث: برامج التأهيل الجديدة المعتمدة من طرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني في إطار التعاون الدولي.	175
المطلب الثالث: نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	178
الفرع الأول: نتائج برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.....	178
الفرع الثاني: حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	180
الفرع الثالث: حصيلة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.....	181
الفرع الرابع: حصيلة برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	184
الفرع الخامس: حصيلة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....	185
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.....	188
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.....	188
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....	188
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة.....	192

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتشغيل.....	**194**
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات	**194**
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.....	**198**
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**200**
خلاصة الفصل الرابع.....	**205**
الخاتمة العامة.....	**207**
قائمة المراجع.....	**217**
قائمة الملاحق.....	

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوروبية رقم CE/ 361/ 2003	19
02	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	20
03	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	20
04	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.	21
05	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2001.	23
06	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017.	23
07	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.	24
08	الاستراتيجيات المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	88
09	وسائل تسهيل عملية التأهيل.	93
10	التشخيص الاستراتيجي.	179
11	مرحلة التأهيل.	180
12	نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	181
13	نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.	182
14	نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية سنة 2016.	183

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات التأهيل.	76
02	مراحل تنفيذ برامج التأهيل.	85
03	مسار عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.	91
04	التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2020).	141
05	تطور المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر (2001-2020).	142
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط للفترة (2001-2009).	143
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط للفترة (2010-2020).	144
08	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).	147
09	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج EDPME	185
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2001-2020).	189
11	مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2020).	190
12	تطور الناتج الداخلي الخام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإجمالي (2001-2020).	191
13	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2020	192
14	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2020).	193

15	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2001-2020).	194
16	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2020).	195
17	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة (2001-2020).	196
18	تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).	198
19	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2020).	199
20	توزيع مناصب الشغل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة (2010-2020).	200

الرقم	عنوان الملحق
01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2020).
02	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2001-2009).
03	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2010-2020).
04	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر (2001-2020).
06	تطور الناتج الداخلي الخام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي الإجمالي (2001-2020).
07	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2020).
08	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة (2001-2020).
09	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجمالي الصادرات للفترة (2001-2020).
10	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل للفترة (2003-2020).
11	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في التشغيل للفترة (2010-2020).

المقدمة

شهد العالم العديد من التحولات الاقتصادية المتسارعة نتيجة الانفتاح الاقتصادي، والتبادل الحر بين الدول، جعلت العالم مترابطا تتداخل وتتكامل فيه مصالح الدول. وفي ظل هذه التغيرات برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتلت دورا رياديا كونها تمثل قطبا من أقطاب التنمية، وتعتبر توجها تنمويا جديدا للدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية وسرعة في التأقلم مع المتغيرات التي تحيط بها.

وفي هذا السياق وبالحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدركت الدول النامية دورها في تنمية اقتصاديات الدول، إلا أن ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها جعلها تواجه تحديات كبيرة نظرا لموجة التحولات والتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد، وتعيش في مناخ تنافسي شرس قد يهدد بقاءها واستمرارها.

ومن هذا المنطلق، وعلى ضوء هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية المتسارعة، أدركت الجزائر كغيرها من الدول النامية أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي. خاصة وأن الجزائر بلد ريعي يعتمد اقتصاده بشكل كبير على النفط، والذي يشكل مصدر دخل رئيسي له. هذا الاعتماد على المورد الوحيد جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلا عن أنه مورد ناضب وسائر للزوال. لذا سعت الحكومة الجزائرية إلى تنويع اقتصادها من خلال وضع العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وبالتالي التقليل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على المورد الوحيد، وكذلك بناء اقتصاد متين قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة من خلال الترابط الوثيق بين قطاعاته المختلفة، إضافة إلى التمكن من الانفتاح على الأسواق الدولية دون الاقتصار على الأسواق المحلية، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية لتكون محركا استثماريا رائدا باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه وطريقة تسييره وقطاعا حيويا قادرا على توسيع حركية النشاط الاقتصادي.

في المقابل تعاني هذه المؤسسات في الجزائر الكثير من الصعوبات، ما حتم على الدولة الجزائرية ضرورة النهوض بهذا القطاع من خلال إرساء قاعدة قوية لدعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات، وإنشاء العديد من هياكل الدعم والمساندة لمرافقة ودعم هذه المؤسسات، فضلا عن تبني الجزائر استراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية وتطوير آدائها ودعم تنافسيتها من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، حيث تعتبر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السند القوي

في إطار توجه الجزائر نحو تنويع اقتصادها وفكه من الارتهان للريع الطاقي وتكييفه مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.

أولا: الإشكالية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا من خلال التساؤل التالي:

هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها في تفعيل دورها في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، يمكن طرح جملة من **التساؤلات** نوردها فيما يلي:

- ✓ ما هو الدافع وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ما الهدف من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ما أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات النفطية؟
- ✓ ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030؟
- ✓ ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني؟
- ✓ هل استطاعت البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحقيق النتائج التي وضعت من أجلها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

01. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول؛
02. تهدف برامج التأهيل إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أدائها؛
03. يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات النفطية؛
04. ينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي مع مشارف سنة 2030؛
05. تمتلك الجزائر عددا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلها تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني؛

06. حققت برامج التأهيل النتائج المنتظرة منها وبالتالي استطاعت الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة على مستوى الاقتصاد الدولي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، ألا وهو موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث وجب التفكير بجدية بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري والابتعاد عن الاعتماد على النفط كمورد وحيد للاقتصاد والتفكير في بدائل استراتيجية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد ولعل تأهيل وترقية وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون أحد الحلول الناجعة للدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن تكون بديلا استراتيجيا لتحقيق متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري.

رابعا: أهداف الدراسة.

بناءا على الإشكالية المطروحة والافتراضات الأساسية للدراسة، فإن الغرض من هذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر في كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، التنويع الاقتصادي؛
- إبراز دور التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبيان ضرورة التوجه نحو تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- إبراز تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي؛
- تسليط الضوء على برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في دعم التنويع الاقتصادي؛
- الوقوف على واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع.

- المواصلة في موضوع الماستر والذي كان يدور حول التنويع الاقتصادي؛
- الرغبة الشخصية في القيام بهذا البحث بغية التعمق فيه ومعرفة خباياه؛
- طبيعة الموضوع والذي له علاقة بتخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات؛
- أهمية موضوع التنويع الاقتصادي على الساحة الدولية وخاصة الجزائر؛

- ❖ إثراء المكتبة الجامعية ببحث جديد حول التنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ الآمال المعلقة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العثور على الحلول الجذرية للارتقاء بالاقتصاد الوطني وفكه من الارتهان الريعي.

سادسا: مجال أو حدود الدراسة.

تم التطرق لدراسة هذا الموضوع وفق حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالآتي:

- الحدود المكانية: تمت دراستنا على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمانية: تضمنت الفترة من 2001 إلى غاية 2020، باعتبار ان سنة 2001 هي الانطلاقة الفعلية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوقفت الدراسة سنة 2020.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة.

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف الظواهر والمتغيرات محل الدراسة عند عرض الخلفية النظرية للموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عند تحليل المعطيات والبيانات الخاصة ببرامج التأهيل وكذا تحليل الإحصائيات المستقاة من مصادر مختلفة والتي تخدم موضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج التاريخي لرصد تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما فيما يخص أدوات الدراسة وجمع المعلومات فقد تم الاعتماد على المسح المكتبي فيما يخص الجانب النظري من كتب ذات علاقة بالموضوع سواء بصورة شاملة أو جزئية إضافة إلى الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية أو المقدمة كأوراق بحثية في الملتقيات العلمية الوطنية أو الدولية إضافة إلى الاعتماد على رسائل الدكتوراه. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد بصورة مباشرة على نشريات المعلومات الإحصائية المقدمة من قبل الجهة الرسمية المسؤولة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وزارة الصناعة والمناجم، إضافة إلى جهات أخرى لها علاقة مع الاحصائيات التي تخدم موضوع الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة.

وفي إطار إعدادنا لهذه الدراسة صادفتنا مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من جانب متطلبات تأهيلها وترقيتها، سبل دعمها، المشاكل التي تواجهها، طرق تمويلها، تعزيز تنافسيتها، كما توجد دراسات تبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي **غير أنه لم تكن هناك أي دراسة تربط تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الارتقاء بها**

لدعم دورها في تنويع الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يعتبر كإضافة تقدمها هذه الدراسة، وسيتم التطرق إلى هذه الدراسات مرتبة زمنيا كما يلي:

- دراسة الباحث سعيد بن أحمد، والباحث محمد بوطوبة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتجسيد مبدأ الاستدامة، مقال منشور في مجلة التنويع الاقتصادي، الصادرة عن جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2021.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي باعتباره من الحلول الممكنة لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، من خلال زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيلها بتخصصات متنوعة، وتوفير مناخ الأعمال المناسب لها، من أجل توفير قاعدة إنتاجية متنوعة، تمكن من المساهمة في فك عقدة الاعتماد على النفط كمورد واحد، وبناء اقتصاد متنوع.

وقد خلصت هذه الدراسة أن تنويع الاقتصاد الجزائري حبيس مشاكل وصعوبات يجب تجاوزها، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحقق الأهداف المنتظرة منها رغم جميع المجهودات المبذولة من طرف الجزائر، وينوه الباحث أن الاستفادة من تجارب الدول في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، من شأنه السمو بهذه المؤسسات لضمان توفير قاعدة إنتاجية متنوعة.

- دراسة الباحث بن أحمد كلثوم، والباحث بن عبد العزيز سفيان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مقال منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال الصادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى معرفة قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تشخيص واقعها وتحديد عددها وعدد العمالة فيه، تطورها والنشاطات التي تتركز فيها والتي من المكن أن تعزز مكانتها في الاقتصاد الوطني واعتبارها كأحد القطاعات المعول عليها من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وقد خلصت دراسته إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب منه في تنويع الصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك إلى الكثير من المشاكل والعراقيل التي حالت دون قيامها بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

- دراسة الباحثة بن طيبة مهدية، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2018.

ركزت الباحثة في هذه الدراسة على تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية حيث وضحت أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على مرافقة هذه الأخيرة لمواجهة العراقيل الناجمة عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التبادل الحر، وهذا من خلال تحسين تنافسيتها لمواجهة تحديات المنافسة في الساحة الدولية.

وقد قامت الباحثة بتحليل وتقييم كل برنامج على حدى، وتوصلت إلى أن جميع البرامج المطبقة حققت نتائج ضعيفة ومتدنية ولم تصل إلى الأهداف المرجوة منها.

- دراسة الباحث حسين بن العارية، أحمد صديقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مقال منشور في مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.

تناولت الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في إنشاء الثروة وزيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات والمساهمة في التشغيل، كما بينت الدراسة أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر قاطرة لتنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تنافسيتها لابد من توفير التمويل اللازم لها، والوصول إلى مصادره بطرق أسهل وتكاليف أقل، أيضا توفير مراكز الدعم والمرافقة، وخدمات دراسة الجدوى للمشاريع، ولتسهيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من رفع القيود الفنية والإدارية والقانونية.

- دراسة الباحث بن مسعود آدم، ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2016.

أوضحت الدراسة التي قام بها الباحث الاهتمام الكبير من قبل الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتحسين الميزان التجاري أو الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل.

وخلص الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تقف أمام تطورها خاصة تحديات المنافسة التي تفرضها العولمة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ما أدى إلى ضرورة الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدورها على أكمل وجه، وبين الباحث توجه الجزائر إلى

إنشاء العديد من الهيئات والوكالات وانتهاج العديد من البرامج التأهيلية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة الباحث بن مكرلوف خالد، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2016.

تظهر الدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية لذا وجب تحسين القدرة التنافسية لهذه الأخيرة في ظل المنافسة الشرسة التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية، حيث عرف الباحث بواقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، كما عرض مختلف أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام الباحث أيضا بعرض مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية وفي إطار الشراكة، محاولا تقييم هذه البرامج.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن نتائج برامج التأهيل حققت نتائج ضعيفة مقارنة مع عدد المؤسسات المبرمج تأهيلها في كل برنامج، وذلك راجع إلى بعض الشروط والعراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج.

- دراسة الباحثة وافية تجاني، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة مدى قدرة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية وتطوير أدائها من خلال إسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات الصناعية المطبقة لبرنامج التأهيل ودراسة تأثيره على تنافسيتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية المطبقة لبرنامج التأهيل تؤكد على دوره في تحسين تنافسيتها في حال نجاح تنفيذ إجراءات وخطوات برنامج التأهيل وبالتالي القدرة على مواجهة تحديات الشراكة الأورو متوسطية.

- دراسة الباحثة عناني ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها، دراسة تقييمية، مقال منشور في مجلة الاستراتيجية والتنمية، الصادرة عن جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف الإجراءات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقييم هذه البرامج ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة، خاصة فيما يخص تحسين القدرة التنافسية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من تسطير الجزائر لمجموعة من الإجراءات والسياسات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها إلا أنها مازالت تعاني العديد من العراقيل خاصة مشكل التمويل، كما توصلت الباحثة أيضا أنه رغم وجود العديد من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى زيادة تنافسيتها إلا أن النتائج المتحصل عليها من هذه البرامج تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي إذا قورنت بالأهداف المسطرة لكل برنامج تأهيل.

تاسعا: صعوبات الدراسة.

من الطبيعي أن يعترض أي بحث عراقيل وصعوبات تجعل القائم به يفقد قليلا أو كثيرا من فرص إتمامه على الوجه الذي يرغب فيه، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- غياب الدراسات السابقة التي تربط **موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها للارتقاء بها لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**؛
- قلة الكتب المتعلقة بالتأهيل والتنويع الاقتصادي، مما اضطرنا إلى الاعتماد على الأطروحات، الملتقيات، والمجلات؛
- تداعيات جائحة كورونا ما أدى إلى عرقلة العمل والمضي في البحث؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات والبيانات الكافية المتعلقة بالجانب التطبيقي من مختلف الهيئات ذات الصلة بموضوع الدراسة؛
- اختلاف الاحصائيات وتضاربها بالرغم من أنها من مصادر رسمية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة حول برامج التأهيل ونتائجها.

عاشرا: هيكل الدراسة.

وللتعمق في موضوع البحث والإلمام بمختلف جوانبه، وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع مقدمة عامة تعتبر كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة به يتوسطهما أربع فصول مترابطة ومتكاملة تعالج جوهر الدراسة، حيث تناولنا في **الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي**، قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث أساسية، تناولنا في **المبحث الأول** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتناولنا في **المبحث الثاني** خصائص وأشكال المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ، وخصصنا **المبحث الثالث** للدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

أما **الفصل الثاني**: كان تحت عنوان **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسار لتحسين تنافسيتها** وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث تناولنا في **المبحث الأول** مفاهيم أساسية حول التنافسية، **وفي المبحث الثاني** أساسيات التأهيل، وتناولنا في **المبحث الثالث** التأهيل: دوافعه، مساره الاستراتيجي، شروط نجاحه.

أما **الفصل الثالث** فهو بعنوان **التنويع الاقتصادي وضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فيه**. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في **المبحث الأول** الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي وتناولنا في **المبحث الثاني** أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وعوامل نجاحه، وخصصنا **المبحث الثالث** إلى ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

أما **الفصل الرابع** فكان تحت عنوان **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث تناولنا في **المبحث الأول** تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في النموذج الاقتصادي الجديد، وفي **المبحث الثاني** واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتناولنا في **المبحث الثالث** مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية في زيادة روافد اقتصاديات الدول مما جعلها تحظى بالأولوية في الاهتمام من طرف الباحثين والهيئات الدولية، حيث خلصت الدراسات إلى عدم وجود اتفاق على تعريف موحد وشامل لها، وظل تعريفها نسبيا لاختلاف الدول والمعايير المعتمدة في تعريفها.

ورغم هذا التباين حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك اتفاق على مجمل خصائصها ومكانتها والدور الاقتصادي الذي تلعبه باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى ضرورة كشف ودراسة الصعوبات والأسباب المؤدية إلى فشلها من أجل معالجتها لتحديد سبل ترقيتها والنهوض بها.

وانطلاقا مما سبق نستعرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعددت الدراسات والأبحاث حولها، ورغم اتفاق الباحثين على مجمل خصائصها ومميزاتها، إلا أنهم وجدوا صعوبة إن لم نقل عجزا في تحديد تعريف جامع ومانع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنتناول في هذا المبحث إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة إيجاد تعريف موحد لها، كما سنتطرق إلى المعايير المعتمدة في تعريفها وتجارب بعض الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب، حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى وداخل الدولة الواحدة، وذلك لطبيعة النظرة التي تتبناها كل دولة في تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا باختلاف إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا طبيعة نشاطها...الخ.

الفرع الأول: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكمن صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود مجموعة من القيود تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي:

1- الاختلاف في مستويات النمو: ويقصد به التطور اللا متكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستوياته، إضافة إلى اختلاف شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي من فترة لأخرى، فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسات صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، وكذلك يؤثر مستوى التكنولوجيا والذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية[1].

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية: يمكن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الممارس إلى ثلاث قطاعات رئيسية[2]:

- ✓ **القطاع الأولي:** يضم هذا القطاع المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر رئيسي، مثل الزراعة والصيد، واستخراج الخامات.

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 16.

[2] عثمان لخلف، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 5.

- ✓ **قطاع ثان:** يضم المؤسسات التي تشتغل في ميدان إنتاج السلع وتحويلها.
- ✓ **قطاع ثالث:** والمتمثل في قطاع الخدمات، كالنقل والتوزيع والتأمين.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.

تتم تصنيف الأنشطة الاقتصادية وفقًا لطبيعتها إلى عدة فروع اقتصادية. يمكن تقسيم النشاط التجاري إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، ويمكن أيضًا تقسيمها إلى التجارة الداخلية والتجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقسيم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. تختلف المؤسسات في كل فرع من حيث كثافة العمالة ورأس المال المستثمر في نشاطها. على سبيل المثال، تختلف المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تعمل في صناعة الحديد والصلب عن المؤسسة في الصناعة الغذائية من حيث الحجم، حيث يمكن أن تكون الأخيرة متوسطة أو كبيرة[1].

ثانيا: العوامل التقنية.

تتجلى الجانب التقني في درجة التكامل والاندماج بين المؤسسات. عندما تكون المؤسسات قادرة على التوحيد والاندماج بشكل أكبر، يؤدي ذلك إلى توجيه عملية الإنتاج نحو مصنع واحد، وهذا يتسبب في زيادة حجم المؤسسات. بالمقابل، عندما تكون عملية الإنتاج منفصلة أو تتوزع بين عدد معتبر من المؤسسات، يؤدي ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة[2].

ثالثا: العوامل السياسية: هذه العوامل تلعب دورًا هامًا في إنشاء أو تقليص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بناءً على السياسة العامة المنتهجة من قبل الدولة كإطار عام يحدد النشاط الاقتصادي[3].

---

[1] آدم بن مسعود، "**ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015-2016، ص 38.

[2] زبير عياش، "**تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص 17.

[3] ربيع بلايلية، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحديات التمويل ورهانات المسؤولية الاجتماعية**"، ورقة بحث مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول: "**الإدارة المالية رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وأفاق**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 25،26 نوفمبر 2014 ص 4.

الفرع الثاني: أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعود أهمية الحاجة إلى وضع تعريف محدد على الأقل على مستوى الدولة الواحدة إلى جملة من النقاط منها[1]:

- ❖ توفير الفرص لوضع سياسة وطنية متكاملة لتنمية هذه المؤسسات.
- ❖ تحديد أعضاء القطاع، أي تحديد المؤسسات المستهدفة بالنمو والتطوير من خلال تحديد فئات المؤسسات التي ينطبق التعريف عليها.
- ❖ يجب أن يتم تحديد وتحليل هذه المؤسسات بدقة لتحديد فرصها وتحديد العقبات والتغيرات والتحديات التي تواجهها.
- ❖ تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لتطوير تلك الصناعات.
- ❖ ينبغي تنسيق الجهود لضمان توجيه برامج المساعدة بشكل فعال لهذه المؤسسات.
- ❖ يجب تعريف وتقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة لضمان الرقابة والتقييم التنظيمي وتحديد التدابير اللازمة، سواء كانت تمويلية أو غير تمويلية
- ❖ يسهل تبني تعريف واضح ومناسب لهذه المؤسسات اختيار مجالات عملها ووسائل تنميتها، بالإضافة إلى توضيح الجهود المطلوبة لمساعدتها.

المطلب الثاني: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد صعوبة في تحديد تعريف شامل وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لتعدد المعايير التي يعتمد عليها هذا التعريف. تشمل هذه المعايير حجم العمالة، وحجم المبيعات، وحجم الأموال المستخدمة، وحصة المؤسسة في السوق، وطبيعة الملكية والمسؤولية، وغيرها. نتيجة لهذا التعقيد، توصل الكتّاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك والدوائر ذات الصلة في المجتمع إلى اتفاق شبه عام على استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحديد الحدود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الأخرى المختلفة[2].

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (المشاركة، رأس مال المخاطر)"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 25.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **"آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة التدريبية الدولية حول: **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام: 25 و28 ماي 2003، ص 3.

الفرع الأول: المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المعايير الكمية التي تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير، عدد العاملين، رأس المال، رقم الأعمال، قيمة الموجودات، معامل رأس المال، القيمة المضافة...إلخ

ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

1- معيار رأس المال:

يُعَدُّ معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية التي تُستخدَم لتمييز حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل عنصرًا هامًا في تحديد القدرة الإنتاجية. يختلف هذا المعيار من دولةٍ إلى أخرى، حيث توجد اختلافات في القيم المالية التي يعتبرها كل بلد حدًا لتصنيف المؤسسات ضمن فئة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة[1].

2- معيار العمالة.

يعتبر معيار العمالة واحدًا من أكثر المعايير استخدامًا لتحديد حجم المشاريع وتمييزها. يتميز هذا المؤشر بسهولته وثباته النسبي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توخي الحذر في استخدامه، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد المطلق على هذا المعيار إلى تصنيف غير دقيق للمؤسسات. فقد يتم اعتبار المؤسسات ذات الكثافة العمالية العالية مؤسسات كبيرة، بينما قد تعوض المؤسسات ذات الكثافة العمالية المنخفضة ذلك بكثافة رأسمالية وتكنولوجية أعلى. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها عند استخدام هذا المعيار. تشمل ذلك عدم التصريح بعدد العمال والعمل الذي يتم ذلك بصورة غير قانونية، بالإضافة إلى عمل أفراد العائلة في المؤسسات العائلية والتي قد يتم اعتبارهم كعمال في مؤسسات أخرى[2].

3- معيار معامل رأس المال.

يتبين أن الاعتماد فقط على معيار العمالة أو معيار رأس المال يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في تقدير حجم المؤسسة. فقد يكون لدى مؤسسة عدد قليل من العمال، ولكنها قد تكون مؤسسة كبيرة إذا كان لديها رأس مال كبير. وبالمثل، يمكن أن يحدث العكس، حيث تكون لدى مؤسسة عدد كبير من العمال، لكن رأس المال قليل. لذا تم اقتراح معيار جديد يعتمد على تقدير معامل رأس المال المقسوم على العمال، وهو مزيج بين المعيارين.

---

[1] نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[2] أحمد رحموني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص15.

يعكس هذا المعيار حجم رأس المال المستخدم لكل وحدة عمل. يتم حسابه عن طريق قسمة رأس المال الثابت على عدد العمال. والنتيجة تمثل كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة. وعادةً ما يكون هذا المعيار (K/L) منخفضًا في القطاعات ذات الرأسمالية المنخفضة ومرتفعًا في القطاعات الصناعية والمؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى رأسمال كبير وتقدم تقني[1].

4- معيار رقم الأعمال.

يعتبر من المعايير الحديثة المستخدمة في تصنيف المؤسسات، فقد صنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، على أنها تلك المؤسسات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار أو أقل، غير أن هذا المعيار لا يعبر بصورة فعلية عن الأداء في المؤسسة خاصة في حالة التضخم، وبالتالي يستوجب إعادة تقييمها من حين لآخر، وذلك لإبراز التغيرات التي تنعكس على قيمة النقد[2].

الفرع الثاني: المعايير النوعية.

تعكس المعايير النوعية الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى، وثلاث مستويات إدارية كحد أقصى، والتي يتم التعبير عنها بدرجة التخصص في الإدارة، وشكل الملكية، والموقع والكفاءة، والتكلفة الإنتاجية[3].

وتتمثل هذه المعايير في[4]:

1- المعيار القانوني.

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة رأس المال وأيضا مصادره وحجمه، فغالبا ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

---

[1] دليلة مسدوي، "**المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص ص 4، 5.

[2] حنان شايب، "**أثر استراتيجية الإخراج على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة(2)، الجزائر، 2018-2019، ص 10.

[3] بلال خلف السركانة، "**الريادة وإدارة منظمات الأعمال**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 87.

[4] عبد الله خبابة، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 15، 16.

2- معيار الإدارة (التنظيم).

وتصنف المؤسسة حسب هذا المعيار إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد ملا رأس المال؛
- الضيق في نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية،
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

3- معيار الاستقلالية.

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة مستقلة، وتملك على الأقل 50% من رأس مالها، ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

4- المعيار التكنولوجي.

بالاستناد إلى هذا المعيار، يمكن تصنيف المؤسسات إلى فئات مختلفة بناءً على مستوى التكنولوجيا المستخدمة وكثافة العمالة. تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تعتمد على تقنيات إنتاج بسيطة، تكون لديها كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية. وعلى الجانب المقابل، تُعتبر المؤسسات الكبيرة تلك التي تستخدم تقنيات إنتاج متقدمة ذات تكنولوجيا عالية، وتتميز بكثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية منخفضة. ووفقًا لهذا المعيار، يتم تصنيف المشاريع إلى فئات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، استنادًا إلى درجة التكنولوجيا المستخدمة من جهة وكمية اليد العاملة المستخدمة من جهة أخرى[1].

المطلب الثالث: توجهات مختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتباين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة بناءً على المعايير المعتمدة. لذا، سنقدم مجموعة من التعاريف المستخدمة في بعض الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى التعاريف المقدمة من المنظمات الدولية. إليك بعض هذه التعاريف:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات.

يمكن طرح أهم التعاريف الدولية المتوصل إليها كما يلي:

[1] جميل هيا بشارات، **"التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 29.

1- بالنسبة لبعض الدول المتقدمة.

- **تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأوروبي هي تلك التي توظف أقل من 250 شخص، وحجم رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو، وإجمالي ميزانيتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو، [1] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوروبية رقم CE/ 361/ 2003.

المعيار / نوع المؤسسة	حجم العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2	لا يمتلك رأس مالها أو حق التصويت بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات.
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 (في سنة 96، أقل من 5)	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 (في سنة 96 أقل من 27)	

المصدر: بوقموم محمد، معيزي جزيرة، "**إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 18 و19 أفريل 2012، ص 2.

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية.**

قدم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 تعريفًا لمفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يُعتبر هذا النوع من المؤسسات تمثيلاً للمؤسسات التي تمتلك وتدار بشكل مستقل، ولا تسيطر على مجال العمل الذي تعمل

[1] Nadine levratto, **« les PME : définition, rôle économique et politique publique »,** bibliothèque nationale, paris, France, 1 ère édition, 2009, p24.

فيه. وتم تحديد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلًا من خلال اعتماد معيارين رئيسيين وهما حجم المبيعات وعدد العاملين[1].

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: أحمد جميل، **"ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر المجلد 05، العدد 08، جوان 2010، ص 244.

- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يختلف تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان باختلاف القطاعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات.

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: شايب حنان، **"أثر استراتيجية الإخراج على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة-2-، الجزائر، 2018-2019، ص 14.

الفرع الثاني: تعاريف الاقتصاديات العربية.

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا في الدول النامية، وسيتم ذكر بعض التعاريف:

[1] أحمد جميل، **"ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، جوان 2010، ص 244.

- **تعريف مصر.**

أصدر البنك المركزي المصري تعريفا للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ديسمبر 2015.

والجدول الموالي يوضح هذا التعريف.

جدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات /الإيرادات السنوية)	حجم العمالة	رأس المال المدفوع	حجم العمالة
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من 10 أفراد	أقل من 50 ألف جنيه	أقل من 10 أفراد
الصغيرة جدا	من مليون إلى أقل من 10 ملايين جنيه	أقل من 200 فرد	من 50 ألف جنيه إلى 5 مليون جنيه للمنشآت الصناعية، و3 مليون جنيه لغير الصناعية.	أقل من 200 فرد
الصغيرة	من 10 مليون إلى أقل من 20 مليون جنيه			
المتوسطة	من 20 مليون إلى أقل من 100 مليون جنيه		من 5 مليون إلى 10 ملايين جنيه للمنشآت الصناعية ومن 3 مليون إلى 5 مليون جنيه لغير الصناعية.	

المصدر: منى البرادعي، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة " الوسط المفقود " والحصول على التمويل"**، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما وراء الحدود الوسط المفقود**" المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، 26 سبتمبر 2016، ص 23.

- **تعريف المغرب.**

توجد تعاريف متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن سنستخدم التعريف الذي وضعته اللجنة الفرعية المكلفة بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفقًا لهذا التعريف، يتم تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءً على عدد العاملين، حيث لا يتجاوز العدد 200 عامل. كما يتم تحديد حجم الأعمال بمبلغ أقل من 5 ملايين درهم في مرحلة التأسيس، 20 مليون درهم في مرحلة النمو، و50 مليون درهم في مرحلة النضج[1].

- **تعريف تونس.**

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس اعتمادا على:

عدد العمال أقل من 50 شخص، مبلغ الاستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي[2].

- **تعريف الأردن.**

اعتمد في الأردن بعد سنة 2000 ولأغراض المسوحات الاقتصادية على التصنيف التالي[3]:

- مشروع صغير جدا: من 1 إلى 4 عمال؛
- مشروع صغير: من 5 إلى 19 عاملا؛
- مشروع متوسط: من 20 إلى 49 عاملا.

- **تعريف الجزائر.**

نظرا لاعتراف الجزائر بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تعريفا شاملا وفقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر كما يلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية على أنها مؤسسة تنتج سلعا و /أو تقدم خدمات، وتشغل ما بين 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز إجمالي رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار

---

[1] صبرين زيتوني، " **التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2015، ص 317.

[2] علي سالم أرميص، "**مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 100.

[3] حسينة شملول طيار، "**أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018 -2019، ص 15.

جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي كذلك معيار الاستقلالية. وقد اعتمد هذا التعريف على المعايير الكمية وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (05): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2001.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات المصغرة	من 1 – 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 -49	لا يتجاوز 200 م دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 – 250	200م دج - 2 ملايير دج	100م دج -500 م دج

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المادة 05، 06، 07، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 77، 12 ديسمبر 2001.

وقد قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بموجب القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10.

والجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017.

الجدول رقم (06): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا	من 1 – 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 - 49	لا يتجاوز 400 م دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 – 250	400م دج - 4 ملايير دج	200م دج -1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المادة 08، 09، 10، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 02، 11 جانفي 2017.

قام المشرع الجزائري بتعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للقانون التوجيهي رقم 02/17، حيث أعاد النظر في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية. تم تغيير هذه المبالغ بمعدل مضاعف للأنواع الثلاث من المؤسسات، وذلك استجابة للتطورات الجديدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: تعريف الهيئات الدولية.

تختلف كذلك الهيئات الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تعريف البنك الدولي.**

الجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

جدول رقم (07): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100 ألف دولار أمريكي	أقل من 100 ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن، **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 217.

- **تعريف منظمة العمل الدولية.**

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها تشمل المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، بينما تعتبر المشروعات المتوسطة تلك التي يعمل بها ما بين 10 و99 عاملا. وفي حين أن المشروعات التي يعمل بها أكثر من 99 عاملا تصنف عادة كمشروعات أو صناعات كبيرة[1].

[1] عبد الباقي روابح، **"الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017، ص 2.

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية كما يلي[1]:

- من 15-19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛
- من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها الاقتصادية نتيجة الخصائص التي تتمتع بها، والتي جعلتها تحتل صدارة اهتمام جميع البلدان، كما تنقسم إلى عدة أشكال تجعلها قادرة على ممارسة العديد من النشاطات.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتتمثل هذه الخصائص في:

الفرع الأول: الخصائص الإيجابية.

تتمثل الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1- انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا.

يتميز المشروع الصغير بالاستثمارات المحدودة وتكاليف رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة والمتغيرة المنخفضة نسبيًا. وبالتالي، فإن تكلفة إنشاء فرص العمل في المشروعات الصغيرة تكون منخفضة مقارنة بالصناعات الكبيرة. في الواقع، يهدف المشروع الصغير إلى تحقيق دورة رأس مال سريعة، أي استعادة الأموال المستثمرة في أقل وقت ممكن[2].

---

[1] شريفة العابد برينيس، "**تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية، استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014-2015، ص 19.

[2] علاء عباس، محمد السلامي، "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مفهوم المبادرة، استراتيجية المبادرة، تحليل الفرص المحلية والدولية**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 104.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي ويديرها أصحابها.

عادةً ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص. يساعد هذا النوع من المؤسسات على جذب وتطوير الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في المجتمع المحلي. ونظرًا لطبيعة الملكية، فإن مهام الإدارة غالبًا ما تُكلف لصاحب المؤسسة، بسبب بساطة العمليات التي تتم في المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة. فعادةً ما لا تتطلب إدارة هذه المؤسسات مهارات متقدمة[1].

3- سهولة التكوين.

تتميز متطلبات التكوين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادةً بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد. يكفي غالبًا وجود حافز فردي أو جماعي بسيط لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ذلك، في معظم الأحيان نجد أن هذا يؤدي إلى إمكانية إنشاء هذه المؤسسات من قبل الأفراد في المجتمع، سواء كانوا أقاربًا أو أفراد عائلة أو أصدقاء. فضلاً عن السهولة في الإجراءات القانونية، فإنهم يتمتعون بمهارات ممتازة. هناك أيضًا تبسيط في المتطلبات والإجراءات المطلوبة لإنشاء هذه المؤسسات، مثل المستندات المطلوبة وغيرها من الاشتراطات.

وبشكل عام، يمكن لأشخاص عاديين أو أفراد الأسرة أو الأصدقاء إنشاء هذه المؤسسات بسهولة، حيث لا يلزم القيام بدراسات معقدة أو توفر ثقافة محددة للمؤسسين، ولا يتطلب إنشاء هذه المؤسسات موارد كبيرة[2].

4- قوة العلاقات بالمجتمع.

تتميز المؤسسات الصغيرة بخصائص مهمة، ومنها العلاقة الوثيقة التي تربطها بالمجتمعات المحيطة بها. يعزى ذلك إلى طبيعتها الشخصية التي تميزها في التفاعل مع العملاء وفهم احتياجاتهم وظروفهم الخاصة. وعمومًا، يعد المجتمع الداعم الأول لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مواجهتهم للتحديات التي قد تعرقل عملهم. وتستفيد هذه المؤسسات من القدرة على الترويج لمنتجاتها بفضل الروابط القوية التي تجمعها بالمجتمع[3].

---

[1] أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، "**إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 27.

[3] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 96.

5- المرونة والمقدرة على الانتشار.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص، منها قدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة بها. هذه القدرة تسمح لها بتحقيق التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات مكملة للصناعات الكبيرة، حيث تسهم في توفير المنتجات والخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات السوق المحلية. وبفضل نشاطها، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمورد مغذي للصناعات الكبيرة، حيث توفر لها الخامات والمكونات اللازمة لعمليات الإنتاج[1].

6- التوجه إلى الاعتماد على الموارد الأولية المحلية.

تعتمد بشكل أساسي على الموارد المحلية الأساسية، مما يعزز التحكم في تكاليف الإنتاج وينتج عنه تخفيض في نسبة معامل رأس المال إلى العمل[2].

7- تحقيق الأمان الوظيفي للأفراد.

إن التفكير في إنشاء وإدارة مؤسسة صغيرة ومتوسطة يعتبر حلاً للمشكلة الرئيسية للباحثين عن فرص عمل متميزة. بمجرد تحقيق هذه الفكرة الريادية، يتم توفير الأمان الوظيفي للفرد وللآخرين في المستقبل[3].

8- استعمال وسائل إنتاج ذات حجم صغير وتكلفة.

عادةً، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على التكنولوجيا المعقدة بشكل عام، وذلك بسبب التحديات المالية والخبرات المطلوبة لتطوير وتوسيع وتجديد الأنشطة. تكاليف البحث والتطوير غالبًا ما تكون غير متاحة في هذه المؤسسات الصغيرة. ومع ذلك، يوجد بعض الفوائد لحجم الإنتاج المنخفض في هذه المؤسسات، حيث يمكن تقليل تكاليف التخزين والاحتفاظ بالمنتجات لفترة طويلة. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه الجوانب السلبية أيضًا تأثيرها، حيث يمكن أن يتسبب عدم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وفورات الإنتاج الكبيرة في مشكلة عدم الاستفادة الكاملة من توفيرات التكاليف والموارد[4].

---

[1] يوسف عزت خيرت، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (تصميم مشروعات التنمية، جدوى المشروع)**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 9.

[2] سيد سالم عرفة، "**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 64.

[3] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، "**إدارة المشروعات الصغيرة، "كيف تصبح رجل أعمال ناجح، كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

[4] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، "**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 87.

9- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الابتكار والإبداع، حيث غالبًا ما تعتبر مصدرًا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة. ويعود ذلك إلى فهمها العميق لاحتياجات العملاء وقدرتها على تلبيتها بطرق مبتكرة[1].

10- المحافظة على استمرارية المنافسة.

من الحقائق الواضحة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس في مختلف المجالات. وعند النظر إلى المنافسة في سياق التطور الاقتصادي الحديث، نجد أن المنافسة الحرة تعتبر أداة فعالة في تحقيق أهداف النظم الاقتصادية الحديثة. يتجلى النظام الاقتصادي القادر على تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال المنافسة الحرة، وقد أصبحت هذه الفكرة محل اهتمام الاقتصاديين. يعتبر مكافحة الاحتكار ضرورة في غالبية الحالات، والأسلوب الفعال للتصدي لقوى الاحتكار يكمن في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قراراتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز مكافحة الاحتكار من خلال تعزيز إقامة أسواق حرة متكاملة وتشجيع حرية تأسيس المؤسسات وتوفير الفرص للمبادرة الشخصية ونموها[2].

11- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي.

تلعب المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى مهارات إدارية بسيطة واستثمار محدود دورًا حاسمًا في تمكين المرأة وتحقيق دورها كعنصر إنتاجي فاعل. من خلال المشاركة في مشروعات صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية، يمكن للمرأة أن تصبح عاملة مستقلة ومشاركة فاعلة في سوق العمل. تلك المشروعات توفر فرصًا للمرأة لتحقيق الاستقلال المالي[3].

الفرع الثاني: الخصائص السلبية.

عندما نتحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن لديها أيضًا بعض الخصائص السلبية التي يجب مراعاتها لتوفير صورة شاملة لهذا النوع من المؤسسات. فالخصائص السلبية تعكس المشاكل والتحديات التي قد تواجهها، ومن بين هذه الخصائص ما يلي[4]:

---

[1] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **"أساسيات الأعمال في ظل العولمة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 92.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 28.

[3] محمد خليل محمود محمد، **"المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)"**، دار حميثر للنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص 37.

[4] آدم بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 66، 67.

- بسبب صغر حجمها ورأسمالها، فإن القدرة على تحمل الخسائر في هذه المؤسسات محدودة؛
- يتوجب على أصحاب هذه المؤسسات تحمل المسؤولية الكاملة في اتخاذ القرارات المهمة والصعبة؛
- يواجه هذه المؤسسات نقصًا في التمويل اللازم نظرًا للمخاطر العالية وندرة الضمانات المتاحة؛
- تتعرض هذه المؤسسات لمنافسة شرسة من قِبَل المؤسسات الكبيرة، سواء المحلية أو الأجنبية؛
- نظرًا للأجور المنخفضة، تواجه هذه المؤسسات صعوبة في جذب المواهب المتميزة وتكوين فرق عمل مؤهلة؛
- تعاني هذه المؤسسات من عدم التأكد بشأن الدخل، خاصةً فيما يتعلق بتغطية تكاليف المشروع؛
- تواجه هذه المؤسسات تحديًا في مجال التكنولوجيا المستخدمة وتواجه قيودًا في إمكانيات التوسع؛
- تسجل معدلات عالية من الوفاة والفشل والتصفية والإغلاق في صفوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة أشكال نظرًا لقدرتها على القيام بمجموعة متنوعة من النشاطات والعمل في مجالات مختلفة. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأشكال:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.

وفيما يلي عرض لصور الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: المؤسسات العامة.

تتميز المؤسسات العامة بأن رأس المال الخاص بها مملوك لمجموعة عمومية، ويتم تمثيل هذه المجموعة بالدولة أو الجماعات المحلية[2].

ثانيا: المؤسسات الخاصة.

تعتبر المؤسسات الخاصة هي تلك التي تملكها فرد أو مجموعة من الأفراد، حيث يكون رأس المال ملكاً للشخص الذي ينشئها ويديرها. وتنقسم هذه المؤسسات بدورها إلى مؤسسات فردية ومؤسسات جماعية، والتي تُعرف أيضًا بالشركات[3].

1- المؤسسات الفردية.

[1] علي فلاح مفلح الزعبي، "**ريادة الأعمال، صناعة القرن الحادي والعشرين**"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 179، 180.

[2] رفيقة حروش، "**اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 36.

[3] عزيزة بن سمينة، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 23.

المؤسسات الفردية هي نمط من أنماط المؤسسات حيث يكون الملك للمؤسسة هو شخص واحد. عادةً ما يكون هذا الشخص هو المسؤول عن إدارة العمل اليومي ويمتلك جميع أصول المؤسسة. يتحمل المالك المسؤولية الكاملة غير المحدودة عن أي التزامات أو ديون تترتب على المؤسسة، حيث لا ينفصل الشخص المالك عن الشخصية القانونية للعمل. وفي نفس الوقت، يتمتع المالك بحق الاستفادة من جميع الأرباح التي يتم تحقيقها.

2- الشركات.

الشركة هي مؤسسة تمتلكها شخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل شريك بتقديم حصة من المال أو العمل في سبيل تحقيق الربح أو تحمل الخسائر. يتم تقسيم الشركات بشكل عام إلى قسمين: [1]

2-1 شركات الأشخاص.

وتضم:

- **شركة التضامن.**

تعتمد شركات التضامن على وجود عدد من الشركاء، حيث يجب أن يكون جميع الشركاء متضامنين في المسؤولية. يتطلب ذلك وجود معرفة جيدة وثقة متبادلة بينهم. يمكن لأحد الشركاء أن يتسبب في تعثر الشركة وتراكم الديون على جميع الشركاء نتيجة سوء إدارته. وبالتالي، يصبح هذه الديون مسؤولية الشركاء الشخصية وممتدة إلى أموالهم الخاصة[2].

- **شركة التوصية البسيطة.**

تعتبر شركة أشخاص وتنقسم ملكيتها إلى فئتين: الشركاء المتضامنين والشركاء الموصى بهم. يشارك الشركاء المتضامنين بالمساهمة في رأس مال الشركة، بينما يساهم الشركاء الموصى بهم بجزء من رأس مال الشركة. في حالة وقوع خسارة أو إفلاس الشركة، تكون المسؤولية المالية للشركاء الموصى بهم محدودة إلى قيمة حصتهم في رأس مال الشركة. ولا يتحملون المسؤولية المالية إلا بمقدار حصتهم في رأس المال فقط[3].

- **شركة المحاصة.**

شركة المحاصة هي نوع من الشركات التجارية التي يتم تشكيلها بين شخصين أو أكثر. يقوم أحد الشركاء بتسيير وممارسة أعمال الشركة بشكل ظاهر ويتعامل مع الأطراف الأخرى، ولا يُعتبر هذا الشريك تاجرًا ما لم يقم

[1] عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص 27.

[2] محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 49.

[3] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 28.

بممارسة النشاط التجاري بنفسه. تكون الشراكة في شركات المحاصة محصورة بين الشركاء، ومع ذلك، يمكن إثبات وجود الشركة بين الشركاء باستخدام جميع وسائل الإثبات[1].

2-2 شركات الأموال.

وتضم:

- **شركة المساهمة.**

شركة المساهمة هي هيكل قانوني مستقل يتم تأسيسه وفقًا للقانون ويكون منفصلًا عن شخصية المالك. الخاصية الأساسية لشركة المساهمة هي أن رأسمالها مقسم إلى أسهم متساوية في القيمة. يشار إلى أصحاب الأسهم باسم "حملة الأسهم"، ويتم انتخاب عدد من الأعضاء من بينهم لتشكيل مجلس إدارة يدير الشركة. عادةً، إذا كانت لدى شخص أو مجموعة من الأشخاص حصة كبيرة من الأسهم التي تمنحها حق التصويت، يكون لديهم القدرة على انتخاب أنفسهم كأعضاء في مجلس الإدارة، وهو ما يحدث غالبًا في الممارسة العادية[2].

- **التوصية بالأسهم.**

تتميز شركة التوصية بتحديد رأس المال على شكل أسهم بدلاً من مبالغ مقطوعة. يُمكن لكل شريك متضامن أو شريك موصى عليه تحديد قيمة مساهمته على شكل أسهم في الشركة. وفي حال رغبة أحد الشركاء الموصى عليهم في الانسحاب، يجوز للشركاء الموافقة على ذلك والسماح لشريك آخر بشراء هذه الأسهم، ويُمكن أن يكون هذا الشريك من بين الشركاء الموجودين أو شخصًا آخر. وبالتالي، فإن هذه الشركة توفر مرونة في تغيير بعض الشركاء الموصى عليهم وحجم مساهمتهم في الشركة[3].

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة.**

تتكون من شريكين أو أكثر، حيث يكون المسؤولية المالية للشركاء محدودة بحصتهم في رأس مال الشركة. يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويجب أن لا تقل قيمة هذه الحصص عن مبلغ محدد يحدده القانون. يتم إدارة الشركة بواسطة مدير أو هيئة إدارية تمتلكها الشركاء، ويمكن أيضًا الاعتماد على شخص من

[1] مزهر شعبان العاني وآخرون، "**إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 84.

[2] رضا إسماعيل البسيوني، "**إدارة الأعمال**"، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 255.

[3] سعاد نائف برنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 128.

خارج الشركة لتولي إدارتها. وبموجب هذه النمطية، يكون للشركاء حماية قانونية لأموالهم الشخصية، حيث يتحملون المسؤولية المالية عن ديون والتزامات الشركة فقط في حدود حصتهم في رأس مال الشركة[1].

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب النشاط.

تصنف حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات إنتاجية، خدمية، تجارية، والتي نعرضها كما يلي[2]:

أولا: مؤسسات إنتاجية.

المؤسسات الإنتاجية هي المؤسسات التي تعتمد على عملية التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطية. تتنوع هذه المؤسسات وتشمل نوعين رئيسيين. النوع الأول هو المؤسسات التي تنتج سلع استهلاكية، مثل الصناعات الصغيرة والحرفية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية. وتهدف هذه المؤسسات إلى إنتاج سلع تلبي احتياجات المستهلك النهائي.

أما النوع الثاني فهو المؤسسات التي تنتج سلعًا إنتاجية تُستخدم كمكونات في إنتاج سلعة أخرى، مثل الصناعات التي تقدم القطع المغذية لصناعة الملابس الجاهزة، أو الصناعات التي تزوّد صناعة السيارات، أو الصناعات الغذائية التي توفر المواد الخام للصناعات الأخرى. تهدف هذه المؤسسات إلى إنتاج منتجات تساهم في عملية إنتاج أو تصنيع منتج نهائي آخر.

ثانيا: المؤسسات الخدمية.

المؤسسات الخدمية هي المؤسسات التي تقدم خدمات للآخرين مقابل تعويض مالي. تتولى هذه المؤسسات تنفيذ الخدمات نيابة عن الأفراد، سواء كانت خدمات يكونون عادةً يؤدونها بأنفسهم أو خدمات يعجزون عن تقديمها بمفردهم. وتشمل هذه الخدمات مجالات متنوعة مثل النقل والسياحة والإصلاح والتنظيف والعديد من الخدمات الأخرى التي يتم طلبها وفقًا للاحتياجات والمتطلبات الشخصية. تتميز المؤسسات الخدمية بقدرتها على تلبية احتياجات العملاء وتوفير الراحة والكفاءة في تقديم الخدمات المختلفة.

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[2] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **"المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 31، 32.

ثالثا: المؤسسات التجارية.

المؤسسات التجارية هي المؤسسات التي تقوم بشراء وبيع وتوزيع سلعة أو مجموعة من السلع المختلفة. يكمن هدفها الرئيسي في إعادة استثمار الأرباح وتحقيق العوائد المالية. تشمل هذه المؤسسات التجارة بالجملة، التجارة بالتجزئة، وتتضمن المؤسسات التجارية أيضًا مؤسسات الامتيازات.

الفرع الثالث: تصنيفها وفق طبيعة المنتجات.

وتصنف إلى الفئات التالية[1]:

أولا: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية.

السلع الاستهلاكية تشير إلى المنتجات النهائية التي تم تصنيعها أو إعدادها للاستخدام الشخصي أو الاستهلاك النهائي. تشمل هذه السلع المنتجات الغذائية مثل الأطعمة، والألبسة، وغيرها. تشمل الصناعات المعنية بإنتاج هذه السلع الاستهلاكية الصناعة الغذائية التي تقوم بإنتاج الأطعمة والمشروبات، الصناعات الفلاحية المرتبطة بزراعة المنتجات الزراعية وتربية الحيوانات، صناعة النسيج والجلود التي تنتج الملابس والأقمشة، وصناعة الورق ومنتجاتها المختلفة.

ثانيا: المؤسسات التي تنتج السلع الوسيطية.

تشير مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة إلى الشركات والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وتصنيع قطع الغيار ومواد البناء والمواد الأساسية التي تستخدم في صناعات أخرى. تندرج هذه المنتجات ضمن صناعات مختلفة مثل صناعة مواد البناء التي تنتج المواد الأساسية للبناء، والمحاجر والمناجم التي توفر المواد الخام للصناعات المختلفة، الصناعات الميكانيكية التي تصنع القطع الميكانيكية، والصناعات الكيميائية التي تنتج المواد الكيميائية والمركبات الكيميائية التي تستخدم في صناعات أخرى.

ثالثا: مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

تشير مؤسسات إنتاج سلع التجهيز إلى الشركات والمؤسسات التي تعمل في عملية التجميع والتركيب للمنتجات من خلال استيراد أجزاء مختلفة وتجميعها للحصول على المنتج النهائي. تتطلب هذه المؤسسات استثمارات كبيرة وتوظيف عمالة مؤهلة للقيام بعمليات التجميع والتركيب.

[1] أنفال نسيب، **"دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 209.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التوجه.

وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أصناف كما يلي:

أولا: المؤسسات العائلية.

المؤسسات العائلية تشير إلى أنشطة العمل التي تتم داخل المنازل وتنتشر بشكل رئيسي في المناطق الريفية. تشمل هذه المؤسسات الأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل أفراد الأسرة، مثل أعمال التريكو والحياكة والتطريز وغيرها. تتميز هذه المؤسسات بالطابع العائلي، حيث يشارك فيها أفراد الأسرة ويعملون سويًا.

غالبًا ما تكون المؤسسات العائلية صغيرة الحجم ويكون عدد العاملين فيها محدودًا ونادرًا ما يتجاوز خمسة أشخاص. تتبع هذه المؤسسات الأساليب التقليدية المتوارثة، حيث يتم تعلم المهارات والحرف المختلفة من جيل إلى آخر داخل الأسرة[1].

ثانيا: المؤسسات التقليدية.

المؤسسات التقليدية تشبه إلى حد كبير المؤسسات العائلية في استنادها إلى المساهمة العائلية وإنتاج منتجات تقليدية. ومع ذلك، تختلف هذه المؤسسات عن النوع السابق بأنها تعمل في ورش صغيرة مستقلة عن المنازل وتعتمد على وسائل بسيطة[2].

ثالثا: المؤسسات المتطورة والمؤسسات شبه المتطورة.

تتميز المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة بالاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج. تتميز هذه المؤسسات بتوسعها في استخدام رأس المال الثابت، وتطبيق تقنيات تنظيم العمل المتقدمة، وتصنيع المنتجات بطريقة منتظمة وحديثة[3].

---

[1] أيمن علي عمر، **"إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن"**، دار الثقافة، مصر، 2007، ص ص 14، 15.

[2] سليمة ها لم، **"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004–2014"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016–2017، ص 41.

[3] أحلام منصور، آسيا بن عمر، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 7.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا في تنمية الاقتصادات، ولذلك تولي الدول اهتمامًا كبيرًا لتعزيز هذا القطاع.

الفرع الأول: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من بين الأسباب التي أدت إلى التركيز العالمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيلاءها اهتمامًا كبيرًا، ظهور العديد من المشكلات عند اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة. ومن هذه المشكلات[1]:

- صعوبة تأسيس مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة عملية التنمية بسبب قلة التراكم الرأسمالي، وهذا ينعكس على القدرة على استثمار في التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي.
- تأخر الفنون الإنتاجية في البلدان التي تعاني من التخلف، وذلك بسبب احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية المتقدمة، مما يجعل الدول الأخرى تعتمد بشكل كبير على واردات التكنولوجيا والمعدات.
- ضيق السوق المحلي نتيجة لتدهور القوة الشرائية للمستهلكين، بالإضافة إلى صعوبة التنافسية التي تواجهها المؤسسات المحلية الكبيرة أمام المؤسسات الكبيرة الأجنبية. وهذا يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسات المحلية على التوسع والنمو.
- انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي بقيادة الدول الكبرى، حيث كان المعسكر الاشتراكي يدعو إلى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، ولكن مع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرأسمالي، زاد التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى دوافع أخرى[2]:

- تدهور الحالة المالية، خاصة في البلدان النامية، أدى إلى ضعف القدرة الاستثمارية وتعذر استمرار المؤسسات الكبيرة في البقاء والازدهار.
- التحولات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك برامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى الحاجة الملحة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تعزيز دور القطاع الخاص.

---

[1] سامية عزيز، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 77، 78.

[2] صبرين زيتوني، "**التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 320.

- ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبيرة، التي تواجه تحديات ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، ودفعتها إلى تشجيع المناولة أو النمو الشبكي، وهي استراتيجية تهدف إلى تقليص تكاليف الإنتاج والحفاظ في الوقت ذاته على التحكم في هياكل الإنتاج وسيرها[1].

توجد أيضا عوامل شخصية تزيد من دافعية الأشخاص نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه الدوافع الشخصية نجد[2]:

- **تحقيق الذات.**

يسعى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مشاريعهم، إلى تحقيق الذات وإبراز قدراتهم ومواهبهم أمام الآخرين. تعتمد استمرارية ونجاح هذه المؤسسات بشكل أساسي على الدافع القوي لتحقيق الذات. وبالتالي، يُعزى نجاح واستمرارية المؤسسة ليس فقط للعوائد الاقتصادية، ولكن للشخص الذي يملك النجاح والطموح ليُعترف به كشخص ماهر ومتميز في تنفيذ هذه المشاريع رغم المخاطر التي يمكن أن يواجهها. وبالرغم من أن هناك نفعًا ماديًا، إلا أن الرغبة في تحقيق الذات تعتبر الدافع الأساسي.

- **الاستقلالية.**

تتجلى الرغبة في الاستقلال وتولّي مواقع القيادة والتحرر من القيود والتعليمات التي تفرض على سلوك الأفراد كمحفّز قوي لدى الأغلبية في تأسيس مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم. يسعون إلى التحوّل من كونهم مجرّد مستلمين للأوامر إلى مصدرين لها، ويستمتعون بالاستقلالية في تخطيط وتنظيم وقتهم وفقًا لمصالحهم الشخصية واحتياجاتهم.

- **الأرباح.**

يعد تحقيق الأرباح القصوى والانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة الثرية من بين الدوافع الرئيسية لدى الأفراد. يدفع هذا الدافع القوي العديد من الأشخاص إلى إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تطويرها تدريجيًا للتغلب على قيود الدخل المحدود والأجور المنخفضة التي لا تلبي احتياجاتهم وطموحاتهم. يسعون إلى تحقيق تحسين كبير في وضعهم المادي وتحقيق رغباتهم الشخصية من خلال النجاح في عملهم الخاص

[1] محمد الهادي مباركي، **"المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي: 08 و09 أفريل 2002، ص 85.

[2] محي الدين مكاحلية، **"تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، حالة ولايتي قالمة وتبسة"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 54، 55.

الفرع الثاني: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[1]:

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال تقديم أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات السلع والخدمات التي لم تكن متاحة سابقًا؛
- إيجاد فرص عمل جديدة لأصحاب المؤسسات بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛
- إعادة تأهيل الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب إفلاس المؤسسات العمومية أو الهيكلة الداخلية أو الخوصصة، من خلال تعويض الأنشطة المفقودة؛
- استغلال الفروع غير الرابحة وغير الحيوية التي تم التخلص منها في المؤسسات الكبيرة، وتركيز الجهود على الأنشطة الأساسية؛
- دعم التنمية المحلية والتكامل بين المناطق من خلال توطين الأنشطة في المناطق النائية وتعزيز الثروة المحلية؛
- تعتبر المؤسسات الحلقة المركزية في البنية الاقتصادية، حيث تترابط بشكل وثيق مع المؤسسات المحيطة وتشاركها في استخدام المدخلات الاقتصادية المشتركة؛
- تعزيز الإيرادات المالية للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة التي تتحصلها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير فرص للاندماج والتطوير للقطاع غير المنظم والعائلي كواحدة من وسائل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

[1] سفيان عبد العزيز، لخضر دولي، سمير بن عبد العزيز، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري، (تحديات وآفاق)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص ص 221، 222.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

على الرغم من عدم وجود توافق على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة لتصنيفها، فإن هناك اتفاقًا شاملاً بشأن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية كجزء من متطلبات التنمية. تتميز هذه المؤسسات بطبيعتها المرنة وسهولة تكيفها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإنها تواجه مجموعة واسعة من التحديات والمشاكل التي تعيق تقدمها وتطورها ونموها. وبالتالي، من الضروري معالجة هذه التحديات والمشاكل من أجل تعزيز دورها المهم والمنوط بها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعود الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوار الحيوية التي تلعبها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي، سنستعرض الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجانب الاقتصادي ويتمثل دورها في:

أولا: تقديم منتجات وخدمات جديدة/ مساهمتها في مجال الابتكار والتجديد.

يتجلى الإبداع والابتكار كأحد الجوانب الرئيسية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غالبًا ما تعتبر هذه المؤسسات مصدرًا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة والتي تصدر من معرفة هذه المؤسسات لاحتياجات عملائها[1].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم قطاعات الاقتصاد في توفير فرص العمل، حتى على الرغم من حجمها الصغير وإمكانياتها المحدودة. فإنها تتفوق على المؤسسات الصناعية الكبيرة في إسهامها في خلق فرص العمل، ويتم تقدير هذا الدور بشكل كبير في الدول المتقدمة والنامية. في ظل زيادة معدلات البطالة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في القضاء على جزء كبير من هذه المشكلة[2].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، "**بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 40.

[2] عادل كدودة، آمنة عزيز، "**الائتمان الايجاري أداة تمويلية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر، 2017، ص 5.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة الادخار.

تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تستخدم مدخرات الأفراد لتحقيق التنمية الاقتصادية. فهي تعمل على استيعاب الفائض المالي العاطل والمدخرات التي تتوفر لدى صغار المدخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء، وتستثمر هذه الموارد في أنشطة إنتاجية وخدمية، وتعمل على تشغيلها وتطويرها والمشاركة في أرباحها[1].

رابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تعزيز الصادرات. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الحرفي بقدرتها على تعديل برامج الإنتاج وفقًا لاحتياجات الأسواق الخارجية بفضل مرونتها ورأس المال المستثمر المحدود. استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفنون إنتاجية كثيفة العمل يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، مما يمكنها من زيادة وتطوير صادرات منتجات متنوعة. تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضًا بشكل غير مباشر في زيادة الصادرات من خلال ربطها بالمؤسسات الكبيرة وتوفير الأجزاء المكتملة أو السلع نصف المصنعة التي تحتاجها هذه المؤسسات كمدخلات للمنتج النهائي بأسعار تنافسية. يُعتبر هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات بمثابة دور المؤسسات المغذية[2].

خامسا: المحافظة على استمرارية المنافسة.

تجلى أهمية المنافسة في عصر التطورات السريعة من خلال التغيير والابتكار. تتمثل المنافسة الحديثة في عدة أشكال، مثل المنافسة في الأسعار وشروط الائتمان وجودة الخدمة. الهدف من المنافسة هو تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق الأرباح والحفاظ على حصة السوق وتطوير نقاط القوة لتعزيز الموقع التنافسي. يتم تحقيق ذلك من خلال عدة مداخل[3]: الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية، تشجيع الابتكار، تطوير تكنولوجيا الإنتاج، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة والتسيير.

---

[1] أحلام ساري، نوال بوعلاق، "**أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص 7.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 57، 58.

[3] سميرة محمودي، "**واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 205.

سادسا: دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام.

يتجلى دورها هنا في زيادة مستوى التوظيف وهو عنصر أساسي في الإنتاج. وبالتالي، يؤدي زيادة التوظيف إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مما يعزز دخل الأفراد في المجتمع. ويتم توجيه جزء من هذا الدخل للإنفاق المباشر على الاستهلاك، بينما يتم توجيه الجزء المتبقي للاستثمار في مشاريع صغيرة أو الادخار في المؤسسات المالية التي توجهها إلى الاستثمارات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة معدلات الإنتاجية للعوامل المستخدمة في الإنتاج، وتعزز دورة المبيعات، مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق. وبهذه الطريقة، تصل المنتجات للمستهلك بتكلفة منخفضة. وتسهم هذه العوامل في زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه، حيث تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من القطاعات الاقتصادية بشكل شامل[1].

سابعا: دورها في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية.

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في مكافحة الفقر عن طريق الوصول إلى صغار المستثمرين والانتشار الواسع الذي تتمتع به، خاصة في المناطق النائية أو التي تعاني من احتياجات تنموية كبيرة. هذا الانتشار يتيح لها فرصًا أكبر في تحقيق التنمية والتطور من خلال تنشيط تلك المناطق من خلال هذه المشاريع[2].

ثامنا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للمواد الأولية والقطع المصنعة وتحقيق القيمة المضافة.

نظرًا لتنوع منتجاتها وتواجدها الكبير، يعدّ القطاع الصغير والمتوسط مصدرًا هامًا للمواد الأولية والقطع المصنعة التي تزوّد المؤسسات الكبيرة بما يلزمها منها بأسعار منخفضة. وبدلاً من استيراد هذه المواد والقطع من الخارج بتكلفة أعلى، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة المحلية وتقليل تسرّب الأموال إلى الخارج. كما تستثمر هذه المؤسسات جزءًا من أموالها في إنتاج المواد والقطع التي تحتاجها، مما يجعلها تعتبر مكمّلة لنشاط المؤسسات الكبيرة[3].

---

[1] خليل عبد الرحمن، "**دور الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم: 28 نوفمبر 2019، ص ص 624، 625.

[2] شامية بن عباس، هدى معيوف، "**العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 6.

[3] عمر وصفي عقيلي، "**إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 32.

تاسعا: التكيف مع التقلبات والأزمات الاقتصادية.

نظرًا لمرونتها وقدرتها على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبيرة. فهي تتمتع بالقدرة على استجابة متطلبات السوق بسرعة وفعالية، وذلك بسبب حجم الاستثمار الأصغر فيها، مما يسهل تحويلها وتعديل استراتيجياتها الاقتصادية. ومن هنا، تتجلى أهمية هذه المؤسسات خاصة في فترات الأزمات، حيث تلعب دورًا بارزًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة[1].

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الجانب الاجتماعي وذلك من خلال:

أولا: تعزيز الدور الوطني للمشاركة في تعزيز التنمية الاقتصادية وإعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين.

لعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في دعم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي. فهذه المؤسسات تعتمد على رؤوس الأموال المحلية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها. ونتيجة لذلك، فإنها تساهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في عملية التنمية وتعزيز دورهم الفعال في الاقتصاد الوطني[2].

ثانيا: تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.

بفضل قربها من المستهلكين، تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جاهد لاكتشاف احتياجات العملاء في مراحل مبكرة وفهم طلباتهم بشكل كامل. وبناءً على ذلك، تستطيع تلك المؤسسات تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها العملاء بطريقة أكثر فعالية وتلبية توقعاتهم بشكل أفضل[3].

---

[1] خالد قاشي، أيوب الشيكر، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر، 2017، ص 5.

[2] شهرزاد برجي وآخرون، **"الأهمية الاستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 3.

[3] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **"تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 4.

ثالثا: تحسين المستوى المعيشي.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مزدوجاً في تحسين المستوى المعيشي للأفراد. أولاً، تساهم هذه المؤسسات في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، حيث يعمل توفير وظائف جديدة على تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتمكينهم من الاستمتاع بمستوى معيشي لائق. ثانياً، نظرًا للمنافسة القائمة بين تلك المؤسسات، تسعى إلى تنويع وتحسين المنتجات المقدمة بتكلفة أقل، مما يساعد على تحسين وضع المستهلكين. فعندما تقدم المؤسسات منتجات بأسعار منخفضة، يزيد استهلاك المستهلكين نتيجة توفرها بأسعار أقل، ويمكن أن يستثمروا المزيد من أموالهم أو يحسنوا من حالتهم المالية بشكل عام. وبالتالي، يعكس هذا تحسينًا في المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق تقدم اقتصادي[1].

رابعا: تأهيل الموارد البشرية.

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليل ظاهرة هجرة الكفاءات والعقول المدربة بحثًا عن فرص عمل مناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم. بتوفير فرصة إنشاء مثل هذه المؤسسات، يتم توظيف هذه الفئة الذاتية الكفؤة في مشاريع وأنشطة تتوافق مع مهاراتهم وكفاءاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تسهم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز روح ريادة الأعمال وتعزيز الاعتمادية الذاتية، حيث يمكن للأفراد اكتشاف مواهبهم وقدراتهم والعمل على تحويلها إلى مشاريع حقيقية. تساهم هذه المؤسسات أيضًا في استكشاف وتجسيد مختلف الحرف والمهن، وتعزيزها في الواقع من خلال دعم الأفراد في تطوير مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم في مجالات مختلفة[2].

خامسا: زيادة تمثيل النساء في النشاط الاقتصادي.

بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعات الريفية، يتم تعزيز مشاركة النساء في مختلف الأنشطة التي تتطلب العمالة النسائية، مثل صناعة المشغولات والملابس المطرزة والنسيج. يعمل ذلك على استثمار قدرات النساء واستغلال أوقات فراغهن وزيادة دخلهن، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهن. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة الأمثل من القوى العاملة النسائية ودعم

[1] ليندة دراني، "**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص ص 886، 887.

[2] حميدة سليماني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتقليل من حدة البطالة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 949.

مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. هذا يعزز التمكين الاقتصادي للنساء، ويعطيهن فرصًا للتأثير والمساهمة في تنمية المجتمع. كما يساهم في تقليل الاعتماد على القوى العاملة الخارجية ويعزز الاستدامة المحلية[1].

سادسا: التخفيف من الآفات الاجتماعية.

من بين خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأتي دورها الكبير في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية. فبفضل حجمها ومرونتها، تساهم هذه المؤسسات في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل للأفراد وتوظيفهم في مجالات متنوعة. وعلاوة على ذلك، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات لفئات المجتمع الأكثر فقرًا، مما يسهم في تحسين حياتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية[2].

المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقًا لـ "بانجز جونيور"، صاحب كتاب "دليل إنشاء المشروعات الصغيرة، خطة من عام واحد"، يقدر أن عدد المشروعات الصغيرة الجديدة التي تأسست سنويًا يبلغ حوالي مليون وثلاثمائة ألف مشروع، وفقًا لتقديرات مجلة "Home Office Computing" الأمريكية. ومع ذلك، يؤكد معهد "نيوجيرس" للتكنولوجيا أن نصف هذه المشروعات تواجه صعوبات وتفشل بشكل مستمر[3].

ويرجع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الأسباب.

1- عقبات تحول دون قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صورة رسمية.

إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي المشاكل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية والتنظيمية. في معظم البلدان النامية، لم تتبنَّ حكوماتها برامج منظَّمة أو طويلة الأجل لتوجيه ودعم المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم الفني والمالي لها. بالإضافة إلى ذلك، يستغرق الحصول على التراخيص الرسمية لممارسة النشاط وقتًا طويلاً. وفي ضوء هذه الظروف، يلجأ معظم رجال الأعمال الصغار إلى العمل بطرق غير رسمية، وهذا يعرضهم للمخاطر ويتسبب في اتخاذ إجراءات صارمة عند اكتشاف هذا الأمر[4].

---

[1] حكيم شبوطي، "**الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2008، ص ص 218، 219.

[2] آدم بن مسعود، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 76، 77.

[3] أشرف محمد إبراهيم عوض، "**أفكار جديدة لمشروعك الصغير، طريقك لتحقيق الثروة والنجاح**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 65.

[4] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "**تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"، القاهرة، مصر، 2006، ص 14.

2- عدم قيام المشروع على أساس دراسة جدوى.

تعتقد العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي مسألة محصورة في المشروعات الكبيرة فقط. ومع ذلك، فإن هذا الاعتقاد غير صحيح، فإن تأسيس مشروع صغير أو متوسط بطريقة عشوائية دون إجراء دراسة جدوى اقتصادية يمكن أن يكون أمرًا خطيرًا للغاية. يجب أن ندرك أهمية معرفة العائد المتوقع من إنشاء المشروع وما إذا كان هذا العائد سيغطي التكاليف ويحقق ربحًا لصاحب المشروع حسب رغبته أم لا[1].

3- مشاكل ضعف الرقابة المالية.

توجد عدة مجالات تتأثر بضعف الرقابة المالية، ومن بينها نقص رأس المال وعدم وجود ضمانات أو تحصين للائتمان. فمن المعروف أن البيع على الآجل للمستهلكين بدون ضوابط وحدود يعد أحد أبرز التحديات، حيث يؤدي إلى عدم قدرة المالكين على تحديد المتطلبات المالية اللازمة لبدء المشروع وضمان استمراريته. إضافة إلى ذلك، عدم قدرتهم على زيادة التدفقات النقدية الداخلية سيؤدي بالتأكيد إلى خلق أزمات مالية للمشروع[2].

4- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي.

تجاهل أصحاب المؤسسات الصغيرة لعملية التخطيط الاستراتيجي يعتبر خطأ شائع، حيث يعتقدون عدم ضرورة هذه الخطوة. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن الفشل في التخطيط الاستراتيجي يؤدي عادة إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار في السوق.

بدون وجود خطة استراتيجية، يفتقد المشروع للتوجه الاستراتيجي اللازم لتحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها[3].

5- صعوبة اختيار موقع العمل.

يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديًا رئيسيًا في الحصول على موقع مناسب لعملهم. فمن المفضل أن يكون الموقع في وسط المدينة لقربه من البنوك والأسواق والمستهلكين، وكذلك لتوافر وسائل النقل

[1] عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] حسن الحسيني فلاح، "**إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**"، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 32.

[3] ماجدة العطية، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

والاتصالات. ومع ذلك، يتطلب الحصول على هذا الموقع غالبًا مبالغ مالية كبيرة جدًا، وقد تتجاوز حتى حجم رأس المال الخاص بالمشروع نفسه.

على الرغم من ذلك، يضطر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى دفع هذه المبالغ المالية الكبيرة للحصول على الموقع المناسب. يقومون بذلك بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز مشاركتهم في السوق، وبناء علاقات مستدامة. ومع ذلك، قد يضطرون فيما بعد إلى تغيير هذا الموقع بسبب نمو الأعمال والحاجة للتوسع السريع.

إن الحصول على موقع مناسب يعد تحديًا كبيرًا يواجهه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتطلب جهودًا مالية كبيرة. ومع ذلك، فإن الاستثمار في هذا الموقع يعتبر استثمارًا هامًا لتحقيق الاستقرار وتوسيع نطاق العمل في المستقبل[1].

6- صعوبة التمويل.

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحديات في ضمان التمويل اللازم لبدء المشروع وزيادة رأس المال خلال مراحل التطوير والنمو[2].

وعندما يتاح التمويل، فإن الفوائد المرتفعة والضمانات الصارمة وإجراءاتها المعقدة يمكن أن تكون عبئًا على المستثمر. يمكن تلخيص المشكلات التمويلية في النقاط التالية[3]:

- ✓ مشاكل الحصول على التمويل اللازم لتغطية تكلفة الاستثمار الأولية للمشروع.
- ✓ مشاكل تمويل التوسعات الاستثمارية خلال مرحلة النمو السريع للمشروع.
- ✓ مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها جهات المنح الائتمانية، بالإضافة إلى عبء الفوائد المستحقة.

إن تلك التحديات المالية تشكل عقبات في تحقيق استقرار المؤسسة ونموها. ولذا، ينبغي وضع خطط مالية شاملة تساعد على توفير التمويل اللازم وتقليل تكاليف الاستدانة، مما يساهم في تحقيق نجاح مستدام للمشروع.

---

[1] مروة أحمد، نسيم برهم، **"الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007، ص 104.

[2] مصطفى يوسف كافي، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 51.

[3] دليلة بركان، شيراز حايف سي حايف، **"حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – ولاية بسكرة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أفريل 2012، ص 5.

7- صعوبة تأمين المواد الأولية.

تظهر هذه المشكلة بشكل واضح عند ارتفاع أسعار الاستيراد، مما يجعل من الصعب على هذه المؤسسات الحصول على كميات كبيرة من المواد الأولية المطلوبة.

يعتمد العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استيراد المواد الأولية لإنتاج منتجاتها. وعندما يزيد سعر الاستيراد، فإن ذلك يؤثر سلبًا على تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على تلبية الطلب بكميات كبيرة. وبالتالي، يمكن أن يحدث تأثير سلبي على القدرة التنافسية للمؤسسات في السوق المحلية والعالمية[1].

8- الطبيعة العائلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات عائلية تعتمد على المدخرات الشخصية، حيث يبدأ المالك صاحب المشروع بتأسيسها باستخدام موارده الخاصة. يكون المالك هو المدير العام في نفس الوقت، ويتولى مسؤولية متابعة سير العمل والإشراف على جميع جوانب المؤسسة. وتعمل هذه المؤسسات في قطاعات عمل تقليدية وغالبًا ما تفتقر إلى روح الابتكار والتجديد.

ومن جهة أخرى، ينتشر في هذه المؤسسات حالة من عدم الثقة بين أصحاب المهنة المختلفة. يعود ذلك إلى الطبيعة العائلية للمؤسسات، حيث يكون التفاعل والتعاون المهني بين الأفراد محدودًا. هذه الطبيعة المميزة للمؤسسات العائلية قد تكون العائق الرئيسي في تحقيق أي تقدم أو تطور في تلك المؤسسات[2].

9- مشكلة العمالة.

مشكلة نقص العمالة المدربة تعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أن العديد من هذه المؤسسات تعتمد بشكل أساسي على أصحاب المؤسسات أنفسهم. تعتبر نقص العمالة المدربة ذات الخبرة والمهارات الفنية المتخصصة من بين العوائق الرئيسية التي تؤثر على أداء هذا القطاع[3].

10- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات.

واحدة من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نقص المعلومات والخبرة التنظيمية، وهي تعتبر مشكلة تؤثر سلباً على قدرة أصحاب المؤسسات على التعامل مع التحديات وتوسيع نطاق أعمالهم.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، "**ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**"، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 58.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، "**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 38.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 96.

يُلاحظ أن نقص المعلومات والبيانات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقدان الخبرة والمهارات المطلوبة لتحليل هذه المعلومات، يؤدي حتماً إلى تقليل كفاءة هذه المؤسسات وزيادة احتمالية فشلها[1].

11- المشاكل الجبائية.

تواجه المستثمرون الجدد مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالضرائب عند إنشاء مؤسساتهم. فإلى جانب التكاليف الإضافية التي يتحملونها، تزيد أسعار الضرائب والتقدير الجزافي لأرباح هذه المؤسسات من صعوبة فرص استثمارها، سواء كانت من نطاق وطني أو أجنبي. يمكن أن تؤدي هذه الأعباء الضريبية إلى عجز صاحب المؤسسة عن سداد الديون وتجبره على إعلان إفلاسه. بالإضافة إلى ذلك، يعيق التحقيق في الاقتراض من البنوك، مما يجبر بعض هذه المؤسسات على العمل في القطاع غير الرسمي واللجوء إلى التهرب الضريبي[2].

12- مشاكل التسويق.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل[3]:

- قصور قنوات وشبكات التسويق المحلية: تواجه هذه المؤسسات صعوبة في الوصول إلى قنوات وشبكات التسويق المحلية المناسبة، مما يؤثر على قدرتها على توزيع وتسويق منتجاتها وخدماتها بفعالية؛
- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات اللازمة حول الأسواق المحلية والعالمية، مما يعيق قدرتها على فهم احتياجات العملاء ومتطلبات السوق واتخاذ قرارات استراتيجية تسويقية؛
- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق: يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قلة الموارد المتاحة لهم لتعيين فريق متخصص في التسويق، مما يحد من قدرتهم على تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة وتنفيذها بشكل صحيح؛

---

[1] مصطفى طويطي، نبيل كتوش، "**المقاولة من الباطن، كخيار استراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض التجربة الجزائرية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أفريل 2017، ص 11.

[2] رتيبة رزاز، فايزة بن عمروش، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 5.

[3] وفاء بومدين، محمد إقبال غناية، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى اليوم الدراسي حول: "**الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يوم 19 أفريل 2018، ص ص 20، 21.

- ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والانفاق على الدعاية التسويقية: يفتقر القطاع الصغير والمتوسط إلى الموارد المالية الكافية للاستثمار في بحوث التسويق وتحليل السوق، بالإضافة إلى صعوبة تخصيص ميزانية كافية لأنشطة الدعاية والإعلان التسويقي.

13- مشكلة المنافسة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الدول النامية، تحديات كبيرة نتيجة المنافسة الشديدة وتأثير قوى التدويل والعولمة على القطاع الاقتصادي. هذه المؤسسات تعمل عادة في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة، وتخدم أسواقًا محلية صغيرة، مع قلة التطور التكنولوجي والديناميكية الاقتصادية.

في الدول النامية، نجد قلة في وجود قطاع قوي وديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفتقر هذه الدول إلى وجود مؤسسات حديثة تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ورأس مال قوي. وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، تضطر هذه المؤسسات إلى المنافسة مع عدد كبير من المنافسين.

تلك المنافسة الشديدة تجعل من التعامل مع المنافسين أمرًا صعبًا وتعقيدًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يحتاج أصحاب المؤسسات إلى البحث عن استراتيجيات مبتكرة وفعالة لتحسين منتجاتهم وخدماتهم، وتوسيع قاعدة عملائهم وتحسين الجودة والإنتاجية. ويكون من الضروري أيضًا تطوير مهارات الإدارة والتسويق والابتكار لتحقيق التميز التنافسي في سوق يتسم بالتحديات الكبيرة[1].

المطلب الثالث: مقومات نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1- مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق.

يعد الموقع المتميز عاملاً هامًا يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليل التكاليف، مع الالتزام بالمسؤولية البيئية للحفاظ على الجودة البيئية.

[1] محي الدين مكاحلية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] زينة بن وسعد، "**إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص 107.

2- مصادر التمويل.

- تحقيق رؤية شاملة لسير العمل يعتبر أمرًا هامًا لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتعين عليها أن تكون على دراية بتفاصيل مختلف جوانب عملها. تشمل هذه الجوانب، الجوانب المالية والتسويقية والفنية الداخلية، بالإضافة إلى مراقبة البيئة الخارجية؛

- تعتبر الحساسية للتغيير والقدرة على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة في البيئة الخارجية أمورًا حاسمة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه المؤسسات يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التغيرات وتحليلها بشكل دقيق وفهم أثرها المحتمل على أنشطتها؛

- المعارف الإدارية: هي جميع المعارف والمهارات التي يحتاجها قائد المشروع لأداء وإدارة جميع وظائف المشروع بنجاح. يجب على قائد المشروع أن يكون ملمًا بهذه المعارف وأن يكون قادرًا على تنفيذها بنفسه. ؛

- يعتبر إعداد خطة العمل أمرًا حيويًا لأي شخص ينوي بدء مشروع صغير. يجب على المقترح للمشروع أن ينشئ خطة شاملة ومكتوبة تعتبر الأساس الأمثل لنجاح المشروع. فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة وتوجيه جميع الجهود والأنشطة نحو تحقيق الأهداف؛

- تعتبر إدارة الموارد المالية أمرًا حيويًا لمواجهة المشاكل المالية وضمان استمرارية العمل بشكل صحيح. واحدة من أفضل الوسائل الدفاعية لمواجهة هذه المشاكل هي تطوير أنظمة معلومات عملية قوية واستخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالعمل. يعد الاعتماد على أنظمة معلومات عملية قوية أمرًا حاسمًا لصاحب المشروع للتحكم في صحة الوضع المالي للمشروع؛

إدارة الأفراد بشكل فعال تعتبر أمرًا حاسمًا بغض النظر عن طبيعة المشروع. يجب على أصحاب المشاريع أن يتعلموا كيفية إدارة الأفراد بشكل صحيح، حيث يعتمد نجاح المشروع بشكل كبير على العاملين المدربين والملتزمين بأداء عملهم بشكل جيد.

إضافة إلى مقومات أخرى تتمثل في[1]:

- يجب أن يتم التدخل بشكل قانوني وسياسي واقتصادي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التنافس غير المتكافئ مع المؤسسات الكبيرة ومن حالات الاحتكار في السوق. ينبغي تبني سياسات وقوانين تعزز المنافسة العادلة وتحمي حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على فرص متساوية؛

[1] مليكة مقداد، **"إدارة الجودة الشاملة كأداة لنجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تحديات المنافسة، دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018-2019، ص 89.

- يجب إنشاء أجهزة وهيئات حكومية مستقلة تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج فاعلة تقدم المساعدة الفنية والمالية لهذه المؤسسات. ينبغي أن تكون هذه الأجهزة مختصة في تحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الملائم لها؛
- يجب دعم علماء الإدارة في إجراء دراسات وبحوث لفهم وتسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها الفريدة واحتياجاتها الخاصة.

خلاصة الفصل الأول.

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة. ومع ذلك، فإنه يتم التوافق على خصائصها العامة ومكانتها الاقتصادية الهامة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه مشكلات وقيود تعترض نموها وتهدد بقاءها. لذا، ينبغي تحديد ودراسة هذه المشكلات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها ودعمها وتطويرها. يتطلب ذلك وجود برامج دعم وتأهيل مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أداءها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبهذا، يمكن اعتبار البرامج الموجهة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئتها التشريعية والسياسية والمالية كحلول مهمة لمعالجة المشاكل التي تواجهها وتعزيز نموها واستدامتها في السوق.

الفصل الثاني

برامج التأهيل لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.

نظرًا للتطورات الاقتصادية المتسارعة والانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر بين الدول، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا استراتيجيًا هامًا لأنها تعتبر رافدًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة نتيجة للتحولات المستمرة في العالم، حيث تتنافس مع مؤسسات الدول المتقدمة ذات المزايا التنافسية العالية، خاصة في ظل التجارة الخارجية الحرة وإنشاء مناطق التبادل الحر.

لذلك، أصبح دعم هذه المؤسسات وتمكينها من المنافسة ضرورة حتمية، يتطلب ذلك تأهيلها من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات، بهدف رفع مستوى تنافسيتها على المستوى المحلي والدولي، وبالتالي تحسين وضعيتها ضمن الاقتصاد التنافسي.

وبناءً على ما تم ذكره سابقًا، سنقوم بتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية.**
- **المبحث الثاني: مفهوم التأهيل، الأشكال والمتطلبات.**
- **المبحث الثالث: دوافع التأهيل، مساره الاستراتيجي، وشروط نجاحه.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية.

تُعَدُّ القدرة على التنافس عاملاً أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وذلك في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وعمومًا، تُعَدُّ الأسواق الدولية وانعدام الحواجز الجمركية، نتيجة للتقييدات التي فُرضت من قبل منظمة التجارة العالمية على الدول التي تسعى للانضمام إليها، عواملًا مهمة في هذا السياق. يُشير مصطلح التنافسية إلى قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية، سواء من حيث الجودة أو الأسعار. ونتيجة لذلك، تعد التنافسية أحد العناصر الرئيسية في عالم يتميز بزيادة حركة السلع والخدمات، وتحول رؤوس الأموال، وارتفاع سرعة نقل التكنولوجيا. ظهر مفهوم التنافسية لأول مرة في الفترة من عام 1981 إلى 1987، والتي تميزت بعجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة كبيرة في حجم الديون الخارجية. ثم ظهر هذا المفهوم بشكل واضح في بداية التسعينيات، نتيجة لانهيار الكتلة الشيوعية وظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي أدى إلى العولمة وتأكيد الانتقال نحو الاعتماد على قوى السوق[1].

المطلب الأول: تعريف التنافسية ومؤشراتها.

تفاوتت وجهات النظر بشأن التعريفات المقدمة لمفهوم التنافسية نتيجة لحداثة هذا المفهوم والاهتمام الكبير به في المجال الاقتصادي. لذلك، سنتطرق إلى تعاريف التنافسية على مختلف مستوياتها ومؤشراتها.

الفرع الأول: تعريف التنافسية.

تعتبر التنافسية مفهوما غامضا ومعقدًا بسبب عدم توافق الباحثين في هذا المجال على تعريف مشترك يختلف مفهوم التنافسية بناءً على اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين واختلاف مستويات التحليل، سواء كانت تحليلًا جزئيًا أو قطاعيًا أو كليًا، أيًا كان الكيان المدروس مثل المؤسسة أو القطاع أو الدولة.

[1] سامية لحول، **"التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 -2008، ص 61.

أولا: التنافسية على مستوى الدول، تنافسية الدولة.

وفقًا لتقرير المنافسة العالمية، يتم تعريف تنافسية البلد بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة في الدخل الحقيقي للفرد مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[1].

ويعرفها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، بأنها "قدرة الدولة على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية"[2].

تحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تنافسية البلد على أنها "القدرة على إنتاج منتجات وخدمات تنافسية في الأسواق العالمية، وذلك في إطار شروط السوق الحرة والعادلة، مما يساهم في زيادة الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل"[3].

وفقًا للمجلس الأمريكي للسياسة التنافسية، يتم تعريف تنافسية البلد على أنها "القدرة على إنتاج سلع وخدمات تنافسية في الأسواق العالمية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستويات معيشة مستدامة في المدى الطويل"[4].

وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، تعرف التنافسية الدولية على أنها "القدرة على تحقيق ربح من بيع السلع والخدمات في الأسواق العالمية، مما يسمح بتحقيق فائض تجاري والالتزام بالتزاماتها الدولية. وهناك تعريف آخر يشير إلى أن التنافسية الدولية تتجلى في القدرة المتواصلة على تحقيق نمو مستدام ومرتفع، مع زيادة دخل الفرد الحقيقي مقارنةً بحصته من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[5].

---

[1] شوقي يونس جدي، "**إدارة قنوات التوزيع وتنافسية المؤسسات، دراسة حالة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 111

[2] محسن عبد الله الراجحي، صفاء عبد الجبار الموسوي، عادل عيسى الوزني، "**الميزة التنافسية للنشاط السياحي**"، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 17.

[3] أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، "**أثر عوامل تعزيز التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الدواء**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 39.

[4] طارق نوير، "**دور الحكومة الداعم للتنافسية، "حالة مصر**"، ورقة عمل رقم: API/WPS0203 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 4.

[5] أمال إسماعيل جالوس، "**تطور مفهوم الميزة التنافسية، وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 108.

ثانيا: تنافسية القطاع.

تنافسية القطاع تعبر عن قدرة المؤسسات الاقتصادية في نفس القطاع داخل دولة معينة على تحقيق نجاح مستدام في الأسواق العالمية، دون الحاجة إلى الاعتماد على دعم أو حماية حكومية. "[1]، وهذا ما يساعد الدولة على تحقيق التفوق في هذا القطاع، حيث يتم قياس التنافسية الصناعية عن طريق تحليل الربحية العامة للقطاع وميزانيته التجارية، بالإضافة إلى تقييم استثمارات الأجانب في الداخل والخارج، وتقييم مؤشرات أخرى متعلقة بتكاليف الإنتاج وجودة المنتجات على مستوى الصناعة[2].

وتعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها "قدرة القطاع على تحقيق قيمة مضافة عالية والاستحواذ على حصص كبيرة في الأسواق، في إطار بيئة عمل تتميز بتشريعات مرنة ومنظومة قوانين فعّالة، تتواكب مع التغيرات الاقتصادية، وتتضمن آليات سوقية نشطة تشمل المستهلكين والموردين، إضافة إلى حرية الدخول والخروج من أسواق العمل[3]، كما تتوقف التنافسية لأي قطاع على إنتاجية عناصر الإنتاج فيه، بحيث يجب أن تكون أكبر من إنتاجية منافسيه على المستوى الدولي أو على الأقل تساويه، وتكون التكلفة الوحدوية المنتجة أقل من تكلفة منافسيه على المستوى الدولي، إلى جانب تحقيق التفوق لهذا القطاع من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية"[4].

ويعرف القطاع التنافسي على أنه: "قدرة منتجات القطاع المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، سواء من خلال الأسعار المنخفضة أو الجودة العالية للمنتجات، استنادا إلى معدلات مرتفعة للإنتاجية وأنشطة ابتكار وتجديد فعالة، ما يساهم في زيادة مستوى المعيشة باضطراد"[5].

---

[1] عامر ملايكية، **"واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 82.

[2] نور الهدى بن الدين، هواري بن ديدة، **"تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال عمليات إدارة المعرفة، دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت بني صاف"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص ص 73، 74.

[3] المرصد الوطني للتنافسية، **"التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري"**، 2012، ص 30.

[4] نصر الدين بن نذير، **"دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 – 2012، ص 69.

[5] لمياء هوام، **"مناخ الاستثمار ودوره في التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 – 2015، ص 29.

ثالثا: تنافسية المؤسسة.

عرفت هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية بالنسبة للمؤسسة على أنها: "القدرة على إنتاج منتجات وخدمات عالية الجودة، وبأسعار تنافسية، وفي الوقت المناسب، ما يعكس قدرتها على تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أكثر فاعلية من المنافسين الآخرين. "[1].

تعرف تنافسية المؤسسة بأنها الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وجميع الأنشطة الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تقوم بها المؤسسة بهدف زيادة عدد المستهلكين وتوسيع حضورها في الأسواق ذات الاهتمام لها[2].

وتُعرَف التنافسية أيضًا على أنها قدرة المؤسسة على مواجهة القوى المعارضة في الأسواق، التي تُقلِّص من حصتها في السوقين المحلي أو العالمي. ويترتب على التنافسية السعي لتحقيق موقع تنافسي يمكن من خلاله للمؤسسة تحسين موقعها التنافسي في الأسواق، وذلك من خلال استخدام آليات متعددة، مثل: تحقيق التوفير في التكاليف، وتحديد الأسعار، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة مستوى المهارة لدى العمال، واستخدام أساليب إدارة فعَّالة، وزيادة الإنتاجية، والتجديد والابتكار، والاستثمار في البحث والتطوير[3].

والمؤسسة التنافسية هي: " تلك المؤسسة ذات مجموعة من الموارد والقدرات التي تمكنها من البقاء والنمو في بيئة تنافسية، حيث تواجه قوى تمتلك موارد تفوقها، وتتعارض معها في الأهداف، وربما تشكل تهديدًا لمشاريعها"[4].

وفقًا لما سبق ذكره، يختلف مفهوم التنافسية بين المؤسسات والقطاعات والدول. هناك علاقة تكاملية بين التنافسية على هذه الأصعدة الثلاث، حيث يؤدي وجود مؤسسات تنافسية قوية إلى تعزيز تنافسية القطاعات والصناعات، وبالتالي يمكن للدولة أن تحقق تنافسية على المستوى الدولي. ومع ذلك، لا يضمن وجود مؤسسات أو صناعات تنافسية قوية حصول الدولة على هذه الميزة، بينما يُعتبر تحقيق دخل فردي مرتفع ومستدام للسكان

[1] أحمد زغدار، **"المنافسة، التنافسية، والبدائل الاستراتيجية"**، دار جرير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 28.

[2] العياشي زرزار، كريمة غياد، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] فريد راغب النجار، **"إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي"**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 123، 124.

[4] سمية بوران، **"إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة"**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 80.

مؤشرًا على وجود مزايا تنافسية شاملة للنشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة، مما يؤهلها للتنافس على المستوى الدولي[1].

الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية.

سوف نتطرق فيما يلي لأهم مؤشرات التنافسية من خلال المستويات الثلاث.

أولا: مؤشرات قياس تنافسية الدولة.

يشدد العديد من الباحثين على أهمية استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس تنافسية الدولة. يتوفر العديد من البدائل التي يمكن استخدامها في هذا السياق، مثل مراقبة تطور الدخل الحقيقي للفرد أو قياس مستوى الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتماد على النتائج التجارية للدولة، مثل الصادرات والواردات ورصيد التجارة الخارجية، لتقييم قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية.

بالطبع، هناك مؤشرات أخرى يمكن استخدامها أيضًا، مثل التكنولوجيا والابتكار، وجودة التعليم والبحث والتطوير، ومحيط الأعمال وسهولة إنشاء الشركات، والبنية التحتية والاستثمارات، ومؤشرات الثقة والاستقرار الاقتصادي. يتعدد هذه المؤشرات لتقديم صورة شاملة لتنافسية الدولة في مجملها.

تستند هذه المؤشرات على تحليل متكامل وشامل لتقدير تنافسية الدولة وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنموية لتعزيز هذه التنافسية وتعزيز موقع الدولة في الاقتصاد العالمي[2].

1- نمو الدخل الحقيقي للفرد.

يترابط نمو الإنتاجية ودخل الفرد الحقيقي بشكل وثيق. يتوقف دخل الفرد الحقيقي على مستوى إنتاجية العوامل الاقتصادية الشاملة. ويؤدي زيادة معدل الإنتاجية إلى زيادة دخل الفرد، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال تطور ثروة البلد في مجالات مثل الموارد الطبيعية والرأسمال، وكذلك تحسين حدود التجارة الخارجية. تلعب هذه العوامل دورًا في زيادة الاستهلاك المحتمل على المستوى الوطني.

---

[1] نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، "**دور المؤشرات المالية في تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حالة مؤسسة مطاحن الحروش، (2014 – 2018)**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 01، جوان 2020، ص ص 219، 220.

[2] عائشة عميش، علي حدادو، "**مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: "**المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر، 2010، ص 8.

بالتالي، يتوازن تفاعل هذه العوامل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للفرد. تحقيق زيادة في الإنتاجية يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، مما يزيد من دخل الفرد ويعزز قدرته على الاستهلاك وتحسين جودة حياته.

لذا، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة في دخل الفرد الحقيقي يتطلب تعزيز إنتاجية العوامل الاقتصادية والاستفادة الأمثل من الموارد وتحسين حدود التجارة الخارجية للدولة.

يمكن تحسين حدود التبادل التجاري للبلد وبالتالي زيادة دخل الفرد عندما يكون هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات المصدرة من البلد، أو عندما يكون هناك فائض في العرض الدولي للسلع والخدمات المستوردة. لذلك، تترابط مؤشرات التنافسية الوطنية التي تعتمد على التجارة ودخل الفرد بشكل وثيق. يعتبر نمو الدخل، الذي يرتبط بنمو إنتاجية العوامل الاقتصادية الشاملة، مؤشرًا قويًا للازدهار الاقتصادي الوطني، بالتالي، يمكن استخدام هذا المؤشر علميًا لتقييم التأثير الذي يمكن أن تحققه التنافسية الوطنية. إذا تم تحسين التنافسية وزيادة إنتاجية العوامل الاقتصادية، يزيد الدخل الوطني وبالتالي يرتفع دخل الفرد ويحدث ازدهار اقتصادي. من هنا، يظهر أن النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الحقيقي يتأثران بشكل مباشر بتعزيز التنافسية الوطنية وزيادة إنتاجية العوامل الاقتصادية. لذا، يعتبر نمو الدخل الوطني ودخل الفرد الحقيقي مؤشرين مهمين لقياس الازدهار الاقتصادي الوطني وتقييم تأثير التنافسية الوطنية[1].

2- النتائج التجارية للدولة.

تشير الدراسات المتخصصة إلى ثلاثة مقاييس رئيسية لقياس النتائج التجارية للبلد. هذه المقاييس تتضمن:

حصة مستقرة أو متزايدة في السوق الدولية: تعكس هذه المقياس حجم ونسبة مشاركة البلد في الأسواق العالمية وعندما تحافظ البلد على حصتها في السوق الدولية أو تزيدها، فإن ذلك يشير إلى تحسن التنافسية والقدرة على المنافسة في السوق العالمية، نمو تركيب الصادرات في المنتجات عالية التقنية أو ذات القيمة المضافة العالية: يركز هذا المقياس على تحسين تركيب الصادرات للبلد من خلال زيادة نسبة المنتجات عالية التقنية أو ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات. فعندما يتحول البلد إلى تصنيع وتصدير منتجات ذات جودة عالية وقيمة مضافة عالية، فإن ذلك يعزز التنافسية ويعكس التقدم التكنولوجي والابتكار في الاقتصاد، فائض مستمر في الميزان التجاري: يعبر هذا المقياس عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للبلد. وعندما يحقق البلد فائضًا مطردًا في الميزان التجاري، فإن ذلك يعكس قدرته على تصدير منتجاته بنجاح وتحقيق توازن في العمليات التجارية الدولية.

[1] وديع محمد عدنان، "**القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط**"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 21.

باستخدام هذه المقاييس، يمكن للدراسات المتخصصة تقييم الأداء التجاري للبلد وتحديد مستوى التنافسية الوطنية وتأثيرها على النتائج التجارية للبلد[1].

تصدر العديد من المؤسسات والهيئات الدولية تقارير سنوية تهدف إلى تصنيف دول العالم وقياس مستوى التنافسية الوطنية. بعض هذه المنظمات تشمل المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، تقوم هذه التقارير بتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بعدد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقييم ومقارنة أداء الدول وتحديد مستوى التنافسية الوطنية. وتعتمد هذه المؤشرات على معايير مختلفة مثل التنافسية الاقتصادية، الابتكار، التجارة الدولية، التعليم، البنية التحتية، وغيرها. باستخدام هذه التقارير والمؤشرات، يمكن للمنظمات والهيئات الدولية والحكومات الاستفادة من التحليلات والتصنيفات لتطوير سياسات واستراتيجيات تعزز التنافسية الوطنية وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان[2].

- **مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي.**

يمكن أن نستخدم التكنولوجيا والابتكار، درجة انفتاح الاقتصاد، سياسات الحكومة، إدارة المؤسسات والمالية كمؤشرات لقياس التنافسية الوطنية. يتم إصدار التقارير المتعلقة بالتنافسية بناءً على تلك المؤشرات وتحليلها.

- **مؤشر صندوق النقد الدولي:**

يُركز مؤشر صندوق النقد الدولي على مؤشرات مثل سعر الصرف الحقيقي وتكلفة وحدة العمل في الصناعة وغيرها، وذلك لقياس تنافسية الدولة.

- **مؤشر المعهد الدولي للتنمية:**

يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي يضم 35 مؤشر، العولمة يضم 45 مؤشر، الحكومة يضم 48 مؤشر، البنية التحتية يضم 30 مؤشر، مؤشر التكنولوجيا يضم 26 مؤشر.

[1] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] العيد غربي، عبد الوهاب دادان، **"أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999 –2015"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 12، جوان 2017، ص 223.

ثانيا: مؤشرات قياس تنافسية القطاع.

يتم قياس التنافسية على مستوى قطاع النشاط عندما يكون هناك معلومات كافية عن المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع. يتم تقييم تنافسية قطاع النشاط من خلال مقارنته بقطاع مماثل في إقليم أو بلد آخر يتم التبادل التجاري معه [1].

أما فيما يخص مؤشراتها فهي كالتالي[2]:

1- مؤشر التكاليف والإنتاجية.

القطاع التنافسي هو القطاع الذي يتم فيه تحقيق الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بمستوى يساوي أو يفوق تلك التي تحققها المنافسون الأجانب. كما يمكن أن يكون القطاع التنافسي أيضًا تلك الحالة التي يكون متوسط تكاليف الوحدة فيه أقل أو مساوٍ لتكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.

2- مؤشر التجارة الخارجية.

يتم استخدام مؤشرات الميزان التجاري وحصة السوق الدولية للتعبير عن تنافسية القطاع في مؤشر التجارة الخارجية. يمكن تصنيف القطاع كغير تنافسي في حالة انخفاض حصته في الصادرات الوطنية، أو في حالة زيادة حصته في الواردات.

ثالثا: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة.

تتحقق تنافسية المؤسسة من خلال تفاعلها مع العملاء ومقارنتها بالمنافسين في السوق. يعتمد المحللون الاقتصاديون في تقييم وضع التنافسية للمؤسسة على مجموعة من المؤشرات، ومن بين هذه المؤشرات تأتي[3]:

1- مؤشر الربحية.

ويقصد بها مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستدامة على المدى المتوسط والطويل، وتكون عادةً أعلى من متوسط الأرباح في قطاع النشاط ذاته. يتمحور اهتمام المؤسسة حول ما ستحققه في المستقبل من أرباح، حيث يتعلق الأمر بالبقاء في السوق واستمرارية نشاطها على المدى الزمني الطويل، وليس فقط بتحقيق أرباح في لحظة

[1] أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] فيروز زروخي، فاطمة الزهراء سكر، **"دور اليقضة الاستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: **"المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 08 و09 نوفمبر 2010، ص ص 6، 7.

[3] أحمد صخر، روضة جديدي، سعيدة عبد الكريم، **"دور استراتيجية النمو في تعزيز تنافسية المؤسسة (مؤسسة المراعي نموذجا)"**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، جوان 2020، ص 35.

محددة في الوقت الحالي[1]، تعتبر الربحية مؤشرًا مهمًا على التنافسية الحالية للمؤسسة، ولكنها ليست العامل الوحيد المؤثر. إذا كانت المؤسسة تسعى جاهدة إلى تحقيق أرباح مرتفعة وتولي اهتمامًا كبيرًا بها بدلاً من التركيز فقط على زيادة حصتها السوقية، فقد يكون ذلك مؤشرًا على التنافسية الحالية للمؤسسة. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن التنافسية الحالية للمؤسسة لا تضمن بالضرورة ربحيتها المستقبلية. قد تكون المؤسسة تنافسية في سوق يواجه التدهور، مما يؤثر على ربحيتها المستقبلية. عندما نتحدث عن ربحية المؤسسة التي تسعى للبقاء والاستمرار في السوق، يجب أن ننظر إلى الأرباح على مدى فترة زمنية محددة. القيمة الحالية لأرباح المؤسسة ترتبط بقيمتها السوقية، وهذا يعني أنها تحتاج إلى تحقيق أرباح مستدامة على المدى الطويل لكي تكون مؤسسة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المؤسسة متنافسة عندما تكون نسبة قيمتها السوقية للدين ورأس المال الخاص بها أكبر من الواحد، مما يشير إلى وجود قيمة صافية موجبة للمؤسسة. بالتالي، يجب أن نأخذ في الاعتبار مجموعة متنوعة من المؤشرات وليس الربحية فقط عند تقييم التنافسية الحالية للمؤسسة[2].

2- تكلفة الصنع.

تكلفة الصنع المتوسطة تعكس تكلفة الصنع للمنافسين في قطاع ذو إنتاج متجانس، وهي مؤشر يساهم في تحديد تنافسية المؤسسة. ومع ذلك، يجب أن يتم النظر في عدة عوامل أخرى لضمان عدم التأثير السلبي على ربحية المؤسسة المستقبلية أو جودة الإنتاج. تكلفة الإنتاج المنخفضة تساهم في زيادة تنافسية المؤسسة من خلال توفير هامش كبير لتحديد سعر منافس. يمكن استخدام عدة محددات لتحقيق ميزة تكلفة أقل مقارنةً بالمنافسين، بما في ذلك:

- فوائد اقتصاديات الحجم: استفادة من توسع حجم الإنتاج لتحقيق توفيرات تكاليف على المستوى العملياتي والشراء.
- فوائد منحنى التعلم والخبرة: زيادة الكفاءة وتحسين العمليات عبر الوقت بفضل التعلم وتجميع المعرفة والخبرة.
- نسب استغلال الطاقة العالية: الاستفادة القصوى من مصادر الطاقة بتقليل تكاليف الطاقة.

---

[1] سليمة مخلوف، الطيب عبابو، **"القدرة التنافسية كأداة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستغانم"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع والأفاق، والتجارب الناجحة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 19 و20، أكتوبر 2015، ص 29.

[2] جمال الدين سحنون، معمر حمدي، **"تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: **"المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 08 و09 نوفمبر 2010، ص 3.

- تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة: البحث عن فرص لتحسين كفاءة العمليات والتنسيق بين الأنشطة المختلفة لتقليل التكاليف.
- اختيار موقع المؤسسة والمخازن: البحث عن مواقع استراتيجية تقلل تكاليف النقل وتوفر فوائد جغرافية ولوجستية.
- تحقيق التكلفة المنخفضة يعتمد أيضًا على اتخاذ قرارات تشغيلية مدروسة تهدف إلى تخفيض التكاليف في العمليات المختلفة.
- بشكل عام، يجب أن يتم توازن تحقيق تكلفة منخفضة مع الحفاظ على جودة الانتاج وربحية المؤسسة على المدى البعيد[1].

3- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

يتم قياسها عن طريق تقييم كفاءة المؤسسة في تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم وحده لا يوفر صورة شاملة عن تكلفة عناصر الإنتاج ومزاياها وعيوبها. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم قياس الإنتاج بالوحدات الفيزيائية، فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لا تعكس جاذبية المنتجات التي تقدمها المؤسسة. يمكن مقارنة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ونموها بين مجموعة من المؤسسات على المستوى المحلي والدولي. وتعزى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى التغيرات الثقافية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل والاستفادة من فوائد اقتصاديات الحجم. وتتأثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضًا بالفروق في الأسعار القائمة على التكلفة الحدية. يمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بوجود إدارة غير فعالة أو استثمار غير فعال أو كلاهما معًا[2].

4- الحصة السوقية.

لا يمكن استنتاج تنافسية المؤسسة بالاعتماد فقط على حجم حصتها السوقية الداخلية، خاصة في ظل وجود حماية للسوق بواسطة عوائق حكومية تجاه التجارة الخارجية، أو عندما تكون المؤسسات غير قادرة على الحفاظ على ربحيتها في حال تحرير التجارة الخارجية. لذلك، يمكن لنا تقدير هذا الاحتمال من خلال مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف المنافسين الأجانب المحتملين. تزيد حصة السوقية للمؤسسة في قطاع ذو إنتاج متجانس كلما كانت التكلفة الحدية لها أقل من تكلفة المنافسين الأجانب. وبالتالي، تعكس الحصة السوقية المزايا

---

[1] نور الدين شارف، "**إسهامات التسويق الإلكتروني في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "**تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية والبديلة**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 08 و09 ديسمبر 2015، ص ص 889، 890.

[2] سماعيل قرينات، "**مساهمة الاستراتيجية التسويقية الدولية في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 21، جوان 2016، ص 5.

في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج. أما في قطاع غير متجانس في الإنتاج، فإن جاذبية منتجات المؤسسة تلعب دورًا في انخفاض الحصة السوقية للمؤسسة، حيث ينخفض حجم الحصة السوقية بانخفاض جاذبية منتجاتها. وبالتالي، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار عوامل أخرى إلى جانب حجم الحصة السوقية لتقييم تنافسية المؤسسة، مثل التكلفة والجودة والجاذبية العامة للمنتجات[1].

المطلب الثاني: أنواع وأهمية التنافسية.

تختلف أنواع التنافسية بين المجالات البحثية، حيث يمكن تمييزها بناءً على معايير مختلفة. يتمثل ذلك في التنافسية وفقًا للمعايير الموضوعية والمعايير الزمنية، بالإضافة إلى معايير أخرى قد تكون معتمدة. فلقد أصبحت التنافسية أمرًا حاسمًا بالنسبة للمؤسسات، حيث تكون هذه المؤسسات هي التي تتنافس بدلاً من الدول بشكل عام. ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة للتنافسية في بقاء المؤسسات ونجاحها في السوق.

الفرع الأول: أنواع التنافسية.

يمكن تحديد هذه الأنواع بالاعتماد على:

أولا: المعيار الموضوعي.

وتنقسم التنافسية وفقه إلى:

1- تنافسية المنتج.

تعتبر تنافسية المنتج أمرًا ضروريًا لتحقيق تنافسية المؤسسة، ولكنها ليست كافية بذاتها. عادةً ما يتم الاعتماد فقط على سعر التكلفة كمؤشر وحيد لتقييم تنافسية المنتج، وهذا الاعتماد ليس دقيقًا. فهناك مؤشرات أخرى تكون أكثر دلالة وتأثيرًا مثل الجودة وخدمات ما بعد البيع. فعند تقييم تنافسية المنتج، يجب أن نأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل جودة المنتج وقيمته المضافة، وقدرته على تلبية احتياجات العملاء. كما يجب أيضًا مراعاة جودة الخدمات المقدمة بعد البيع، مثل خدمة العملاء وضمانات المنتج وصيانته. بالاعتماد فقط على سعر التكلفة، يمكن أن يتم تجاهل عوامل أخرى تساهم في تحقيق تنافسية مستدامة للمؤسسة. لذلك، يجب تقييم تنافسية المنتج

[1] عبد الجبار مختاري، عدلان براهيمي، سارة رجيمي، **"استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، أفريل 2020، ص 28.

بشكل شامل يشمل الجودة والقيمة المضافة وخدمات ما بعد البيع، إلى جانب التكلفة، للحصول على صورة أكثر دقة عن مكانة المنتج في السوق وتنافسية المؤسسة بشكل عام[1].

2- تنافسية المؤسسة.

تتعدى تنافسية المؤسسة تنافسية المنتج بحيث تأخذ في الاعتبار عوامل أخرى بالإضافة إلى تنافسية المنتج نفسه. تتضمن تنافسية المؤسسة الاهتمام بالهوامش المتعلقة بجميع المنتجات، بالإضافة إلى الأعباء الإجمالية مثل تكاليف البنية التحتية، والنفقات العامة، ونفقات البحث والتطوير، وغيرها من العوامل. فإذا كانت هذه التكاليف الإجمالية تتجاوز الهوامش الربحية للمنتجات لفترة طويلة، فقد يؤدي ذلك إلى تكبد المؤسسة خسائر غير قادرة على تحملها. وبالتالي، يتعين على المؤسسة أن تسعى لتحقيق قيم إضافية في جميع مستوياتها لتتمكن من تقديم قيمة لعملائها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسعى المؤسسة لتحسين كفاءة عملياتها وتخفيض تكاليفها، وتعزيز برامج البحث والتطوير لتطوير منتجات أكثر ابتكارًا وتنافسية. كما يمكنها تعزيز خدماتها الما بعد البيع وتحسين العلاقات مع العملاء لتعزيز قيمة المؤسسة بشكل عام. بالتالي، يمكن القول إن تنافسية المؤسسة تستند إلى قدرتها على تحقيق قيم إضافية عبر جميع جوانب أعمالها ومنتجاتها، بهدف تلبية احتياجات وتوقعات العملاء وتحقيق مكانة متميزة في السوق[2].

ثانيا: معيار الزمن.

تنقسم التنافسية حسبه إلى:

1- **التنافسية اللحظية.**

ترتبط هذه التنافسية بدورة اقتصادية محددة وتعكس نتائج دورة محاسبية معينة. ومع ذلك، ينبغي أن لا نعتمد بشكل كامل على هذه النتائج وأن لا نكون متفائلين بشكل مطلق تجاهها. قد تكون النتائج الإيجابية التي تحققت في المدى القصير نتيجة لفرصة عابرة في السوق أو لظروف خاصة أدت إلى وضعية احتكارية للمؤسسة. وبالتالي، قد لا تكون النتائج الإيجابية المحققة في المدى القصير دالة على الأداء المستدام للمؤسسة في المدى الطويل. فقد تتعرض المؤسسة لتحديات جديدة أو تغيرات في البيئة التنافسية تؤثر سلبًا على أدائها وتنتج نتائج

[1] رؤوف زرفة، نورالدين زراري، **"البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات كمسار لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017، ص 40.

[2] مريم والي، **"إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 – 2015، ص 26.

سلبية في المدى الطويل. لذلك، يتعين على المؤسسة أن تكون حذرة وأن تتبع استراتيجيات مستدامة وقوية للحفاظ على تنافسيتها على المدى الطويل. يجب أن تستثمر في الابتكار وتطوير منتجات وخدمات متميزة، وتواكب التغيرات في السوق واحتياجات العملاء، وتقوم بإدارة فعالة للتكاليف والموارد. بذلك، يمكن للمؤسسة تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة على المدى الطويل وتحافظ على تنافسيتها في السوق[1].

2- القدرة التنافسية.

ترتكز قدرة التنافسية على تحقيق الفرص المستقبلية ورؤية طويلة المدى من خلال العديد من دورات الاستغلال. وتستند هذه القدرة على مجموعة من المعايير المهمة التي تشمل ما يلي: الموقع في السوق، المرونة، الجودة، والتكاليف. يعد الموقع في السوق عاملًا حاسمًا للتنافسية، حيث يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على التفاعل والتكيف مع احتياجات وتوقعات العملاء في سوق معين. كما يعتبر التميز في الجودة وتلبية احتياجات العملاء بشكل متميز عاملاً مهمًا آخر. وبالتالي، تكون المؤسسة قادرة على تحقيق تفوق تنافسي من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وتجربة مميزة للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التركيز على المرونة دورًا حاسمًا في القدرة التنافسية. فالمؤسسات القادرة على التكيف مع التحولات في السوق وتلبية احتياجات العملاء بشكل سريع ومؤثر تكون قادرة على المنافسة بشكل أفضل. أما التكاليف، فهي تلعب دورًا هامًا في قدرة المؤسسة على تحقيق تنافسية قوية. يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تحقيق كفاءة في استخدام الموارد وإدارة التكاليف بشكل فعال، مما يتيح لها تقديم منتجات وخدمات تنافسية من حيث السعر. باختصار، تعتمد قدرة التنافسية على تحقيق الفرص المستقبلية ورؤية طويلة المدى، وتستند على عدة معايير مثل الموقع في السوق، المرونة، الجودة، والتكاليف. من خلال توفير التميز في هذه المعايير، يمكن للمؤسسة تحقيق تنافسية قوية والاستمرار في السوق بنجاح[2].

كما تميز مختلف الكتابات بين أنواع متعددة أخرى من التنافسية هي:

[1] عمر شريف، كوثر سعاد قودة، "**دور العناقيد الصناعية في زيادة كفاءة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع والآفاق والتجارب الناجحة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 19 و20 أكتوبر 2015، ص 146.

[2] زهرة مختاري، "**إدارة التكاليف البيئية كأداة لزيادة تنافسية المؤسسة**"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018، ص 459.

- **تنافسية التكلفة أو السعر.**

تنافسية التكلفة أو السعر تعني أن البلدان التي تتمتع بتكاليف منخفضة قادرة على تصدير السلع والمنتجات إلى الأسواق الخارجية بشكل أفضل من البلدان الأخرى. تلك البلدان تستفيد من تكاليف الإنتاج المنخفضة التي تمكنها من تقديم منتجات ذات سعر منافس في الأسواق العالمية[1].

- **التنافسية غير السعرية.**

التنافسية غير السعرية تعني أن هناك عوامل أخرى غير السعر تؤثر في القدرة على المنافسة في السوق. يشير بعض الكتاب إلى هذه المكونات غير السعرية في تحليل التنافسية. وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر الجودة، والابتكار، والمرونة، وسمعة العلامة التجارية، وخدمة العملاء، وتوافر المنتج، والتسويق، والتوزيع، والتواجد العالمي، وعلاقات العملاء، والقدرة على التكيف مع التغيرات في السوق والتكنولوجيا، وغيرها من العوامل غير السعرية التي تساهم في تحقيق التنافسية القوية[2].

- **التنافسية النوعية.**

التنافسية النوعية تعني أن الإبداع التكنولوجي والجودة الملائمة للمستهلك تشكل جزءًا من التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت لدى بلد ما منتجات مبتكرة وعالية الجودة التي تلبي احتياجات المستهلك، وتمتلك مؤسسات تصديرية ذات سمعة جيدة في السوق، فإنه يكون قادرًا على تصدير سلعه وبيعها بسعر أعلى من سلع المنافسة. وبالتالي، يمكن لهذا البلد أن يتمتع بميزة تنافسية رغم أن سعر منتجاته أعلى من منافسيه. يعزز الابتكار التكنولوجي والجودة الممتازة سمعة البلد ويساعد في جذب المستهلكين والعملاء من خلال تقديم منتجات ذات قيمة مضافة عالية. بالتالي، يمكن أن تلعب العوامل غير السعرية مثل الابتكار والجودة دورًا هامًا في تعزيز التنافسية النوعية والقدرة على الاستفادة من الميزة التنافسية في الأسواق العالمية[3].

- **التنافسية التقنية.**

التنافسية التقنية تتعلق بالمنافسة بين المؤسسات في صناعات ذات تقنية عالية. في هذه الحالة، تكون الابتكارات التقنية والتطورات الفنية هي العوامل الحاسمة في تحقيق التنافسية. تسعى المؤسسات إلى تطوير تقنيات

---

[1] وليد بن التركي، "**دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، بسكرة**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2016، 104.

[2] منير خروف، مريم ثوامرية، "**القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 7.

[3] منير نوري، "**تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، جوان 2006، ص 25.

جديدة ومتقدمة، وتحسين العمليات والإنتاج باستخدام أحدث التقنيات المتاحة. تكون التنافسية التقنية ضرورية في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على التقنية والابتكار، مثل الصناعات الهندسية والتكنولوجية والمعلوماتية. يعتمد نجاح المؤسسات في هذه الصناعات على قدرتها على تطوير واستخدام التقنيات المتقدمة بطريقة فعالة ومبتكرة. بالتالي، التنافسية التقنية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد موقف المؤسسات في سوق العمل، حيث تساعدها التقنيات المتقدمة على تحسين الإنتاجية والجودة، وتوفير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات وتوقعات العملاء[1].

الفرع الثاني: أهمية التنافسية.

يمثل النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحديًا كبيرًا ومصدر خطر للدول ومؤسساتها في ظل إزالة القيود على التجارة العالمية. وبناءً على ذلك، فإنه من الضروري مواجهة هذا النظام بوصفه واحدًا من التحديات الحاسمة في القرن الحادي والعشرين. يُعتبر التنافس بين المؤسسات هو العنصر الأساسي في هذه الساحة، بدلاً من التنافس بين الدول. فعلى المؤسسات أن تكون مستعدة لهذا التحدي الجديد من خلال تطوير استراتيجيات تنافسية قوية. يتطلب ذلك الاستفادة من الفرص العالمية المتاحة، والتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال العالمية. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، والاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات جديدة، وتوسيع قاعدة عملائها عبر الحدود، وتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول توفير البيئة المناسبة للمؤسسات، من خلال وضع تشريعات وسياسات داعمة، وتوفير بنية تحتية قوية، وتشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا. ومن خلال هذه الجهود المشتركة بين الدول والمؤسسات، يمكن التغلب على التحديات التي يشكلها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتحقق من نجاح المؤسسات في سوق العالم المتنافس[2]، لذا أصبحت التنافسية الشغل الشاغل لمختلف المؤسسات لما لها من أهمية كبيرة والتي نذكر منها[3]:

- تعظيم أكبر قدر من الاستفادة من الخصائص المتوفرة في الاقتصاد العالمي والتقليل من عيوبه؛

---

[1] أسماء حاجي، زهرة روايقية، "**التوجه نحو العناقيد الصناعية كآلية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول:"**تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017، ص 19.

[2] عائشة موزاوي، "**دور العناقيد (التجمعات)، الصناعية في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية**"، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018، ص 76.

[3] عادل بومجان، رشيد محمدي، صبرينة ترغيني، "**دور التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "**تسيير الموارد البشرية، مساهمة تسيير المهارات في تحسين تنافسية المؤسسات**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 21 و22 فيفري 2012، ص ص 8، 9.

- توفر التنافسية البيئة التنافسية المناسبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفعه، ورفع مستوى الأداء؛
- ومن خلال توفر البيئة التنافسية تستطيع التنافسية تأمين وسيلة فعالة لضمان الكفاءة، تعزيز النمو، وتحسين مستويات المعيشة.
- تساهم في القضاء على أبرز العوائق التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية، وهي ضيق السوق المحلي، وبالتالي زيادة الطلب من خلال زيادة عدد المنافسين وتوسيع دائرة المنافسة، وبالتالي زيادة فرصة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير؛
- تؤثر في المؤسسات التي تحتاج إلى النمو من خلال دفعها إلى السعي نحو تحقيق أحسن تموقع والتطوير بدلا من الاكتفاء والبقاء.

المطلب الثالث: أسباب التنافسية وتحدياتها.

في الواقع الحالي، تزداد شدة المنافسة بشكل كبير كطريقة حياة للمؤسسات وتجمعات الدول الإقليمية. يُعتبر التنافس أداة فعالة لمواجهة العديد من التحديات التي تواجهها هذه الكيانات. فقد أصبحت التنافسية أساسًا لأنظمة الأعمال الحديثة. تشمل هذه التحديات التي تدفع المؤسسات والتجمعات الدولية إلى المنافسة بشكل أكبر، التطورات التكنولوجية السريعة والابتكار، وتغيرات الطلب والتوجهات الاستهلاكية للعملاء، والتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تزيد التجمعات الإقليمية والاتحادات الاقتصادية من حجم التنافس وتعقيداته، حيث يتعين على الدول والمؤسسات العمل بشكل مستمر للحفاظ على مكانتها وزيادة تنافسيتها في سوق العالم المتنافس. لذا، فإن تعزيز التنافسية أصبح أمرًا حيويًا للمؤسسات والتجمعات الدولية للبقاء والازدهار في العصر الحديث. يتطلب ذلك التحسين المستمر للجودة والكفاءة، وتطوير استراتيجيات التسويق والابتكار، والاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير، وبناء شراكات استراتيجية قوية. كما يلزم تطوير مهارات وقدرات الموظفين وتعزيز ثقافة الابتكار والتعلم المستمر.

الفرع الأول: أسباب التنافسية.

ترجع أسباب التنافسية إلى عوامل متعددة منها[1]:

- توسع نطاق السوق: تم فتح الفرص أمام تدفق حركة التجارة الدولية، وذلك بفضل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق العالمية.

[1] فيروز زروخي، فاطمة الزهراء سكر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- سهولة الوصول للمعلومات: تقدم تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق، مما يسهل تتبع التغيرات في الأسواق العالمية. كما تتبنى المؤسسات الحديثة مبدأ الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بمراكزها التنافسية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.
- تقدم وسائل الاتصال: بفضل الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال، أصبحت التواصل وتبادل المعلومات بين المؤسسات ووحداتها وفروعها أمرًا سهلاً وفعالًا.
- التركيز على الابتكار والتطوير: يتسارع وتيرة الابتكار والتطوير، ويتدفق نتائج البحوث والتقنيات الجديدة بفضل الاستثمارات المكثفة في هذا المجال والتحالفات بين المؤسسات الكبرى.
- زيادة مستوى الجودة والإنتاجية: نتيجة لتطور التكنولوجيا والممارسات الفعالة، ارتفعت مستويات الجودة وزادت الطاقات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من السهل على المنافسين الجدد الدخول إلى الصناعات الكثيفة الأسواق، مما يحوّل السوق إلى سوق المشترين، الذين لديهم حرية الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لتلبية احتياجاتهم بأفضل الشروط الممكن
- أهمية التنافسية في السوق: يصبح التنافس هو المعيار الأساسي للتعامل في السوق، حيث تتوجب على المؤسسات اكتساب وتنمية القدرات التنافسية للنجاح والازدهار.

باختصار، يمكن القول إن تعدد الأسباب المؤثرة في التنافسية يرتبط بفتح الأسواق، وسهولة الوصول للمعلومات، وتقدم وسائل الاتصال، والتركيز على الابتكار والتطوير، وزيادة مستوى الجودة والإنتاجية، بالإضافة إلى أهمية التنافسية كأساس للتعامل في السوق الحديثة.

الفرع الثاني: تحديات التنافسية.

تصاعدت شدة التنافس لمواجهة التحديات التالية [1]:

- ضرورة اكتساب القدرة على التعامل في الأسواق المفتوحة التي لا تتوفر فيها الحماية والدعم التي كانت المؤسسات تتمع بها من قبل؛
- ضرورة التحول إلى أساليب العمل المتقدمة والتخلص من أساليب العمل التقليدية لمواكبة متغيرات السوق، والمنافسة؛
- أهمية البدء في كل عمليات المؤسسة وتوجهاتها من قراءة واعية وتقدير ظروف السوق ومتطلبات العملاء؛

[1] سمية بوران، مرجع سبق ذكره، ص ص 81، 82.

- أهمية استثمار وتنمية القدرات التنافسية، وهي كل ما يميز المؤسسة عن منافسيها من وجهة نظر العملاء الحاليين والمرتقبين، ويعزى ذلك إلى التركيز على البحث والتطوير، واستثمار القدرات الفكرية والمعرفية والإبداعية للموارد البشرية كأحد الأسس الرئيسية في عملياتها التنافسية.

المبحث الثاني: مفهوم التأهيل، الأشكال والمتطلبات.

في ظل التغيرات الداعية إلى التميز، ومسايرة متطلبات التنمية، يقودنا الحديث عن أهمية التأهيل، الذي يعبر عن مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة، التي تجسد في مخططات مدروسة، تهدف إلى إيصال المؤسسات إلى مستوى تنافسي محلي أو دولي عن طريق ترقية وتطوير أدائها.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل ومبادئه.

وردت عدة مفاهيم خاصة بالتأهيل، اختلفت صياغتها من مفكر إلى آخر، وفيما يلي: سنعرض أهم التعاريف، وكذا المبادئ التي تقوم عليها عملية التأهيل.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل.

لقد ظهر مفهوم "تأهيل المؤسسات" من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي والذي كانت من أهدافه الأساسية[1]:

- تسريع وتيرة تحديث البنى التحتية الداعمة للقطاع الصناعي؛
- العمل على توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز أسس التكوين المهني؛
- زيادة إنتاجية وتحسين نوعية النسيج الصناعي.

اختلفت الآراء حول تعريف التأهيل، حيث عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) برنامج التأهيل على أنه: "عملية مستمرة تنطوي على تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها في مستوى متطلبات التبادل الحر، وإدخال إجراءات التطوير وتعزيز نقاط القوة واستدراك نقاط الضعف، حيث يشمل نوعين من

[1] عمار جعفري، عبد الحميد بن الشيخ، "**السياسة التأهيلية مدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص 2.

الإجراءات، الأول يتمثل في الدعم المباشر وتحسين تنافسية المؤسسة من حيث السعر، الجودة، الإبداع، والقدرة على المتابعة والتحكم التكنولوجي، والثاني تحسين محيط عمل المؤسسة وإزالة القيود المعيقة"[1].

يتضمن التأهيل أيضا "رفع القيم والممارسات الإدارية والأداء إلى مستوى المنافسين المستقبليين خلال فترة زمنية معينة، والهدف من التأهيل هو جعل الشركة تقاوم لضمان استدامتها، وكذا تنميتها في بيئة مستقبلية أكثر تطلبا"[2].

وفي تعريف آخر، يُعرف التأهيل بأنه " تشمل الخطوات والتدابير التي يتخذها السلطات لتحسين وتعزيز مكانة المؤسسة في سياق الاقتصاد التنافسي. يهدف التأهيل إلى منح المؤسسة هدفًا اقتصاديًا وماليًا قويًا يمتد على مستوى دولي"[3].

يقصد بالتأهيل أيضا: "تعزيز القيم وتحسين الإدارة، ورفع أداء المؤسسة لتكون منافسة في المستقبل بفترة زمنية محددة. يعني هذا التعريف أنه يهدف إلى تطوير أداء إدارة المؤسسة في جميع جوانبها لتكون قادرة على المنافسة في المستقبل، وتعزيز قدرتها التنافسية لتتفوق على المؤسسات المنافسة، سواء في السوق المحلي أو العالمي"[4].

يُعرف التأهيل أيضًا بأنه "سلسلة من الإجراءات التي تشمل العمليات التكنولوجية والتقنية والإدارية، بهدف تطوير المؤسسة ورفع مستواها ليكون متميزًا وقادرًا على المنافسة بشكل يضاهي المؤسسات المحلية والأجنبية. يهدف التأهيل إلى جعل المؤسسة تتمتع بقدرة تنافسية عبر تقديم منتجات ذات جودة عالية تلبي احتياجات العملاء وتحقق أرباحًا ملموسة، وتتميز عملية التأهيل بوضع نظام تسييري محكم يعتمد على الاتصال، الابتكار،

---

[1] وافية تجاني، "**مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، حالة المؤسسات الصناعية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 01، الجزائر، 2015–2016، ص53.

[2] Abdelhak Lamiri, « management de l'information redressement et mise à niveau des entreprises », office des publications universitaires, Alger, Algérie, 27ème édition, 2012, p 171.

[3] قوريش نصيرة، "**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006، ص 1048.

[4] عبد الرحمان باينات، ناصر دادي عدون، "**التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 101.

وضع أنظمة النوعية وهذا بنظير الأنظمة الحالية والاعتماد على إدارة استراتيجية، بهدف تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"[1].

وعلى العموم يمكن القول أن: التأهيل هو مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة، يتضمنها برنامج متكامل، وتجسد في مخططات مدروسة تهدف إلى تحسين المؤسسات وترقيتها، وتطوير أدائها لتتمكن من الوصول إلى مستوى تنافسي عالي سواء محلي أو دولي.

الفرع الثاني: مبادئ التأهيل.

التأهيل كبرنامج لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإحاطة بجملة من المبادئ أهمها[2]:

- تحديث وعصرنة محيط المؤسسة الصناعي (سواء محيط مادي، قانوني، جبائي) ...؛
- تعزيز قدرات هياكل وهيئات دعم المؤسسات؛
- تحديث وسائل الإنتاج وتحري النوعية بما يساير التطورات التكنولوجية؛
- إيجاد اليات للمنافسة من أجل ترقية المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها، ومن ثم العمل على تنمية هذه التنافسية ليس فقط لتشمل الأسواق المحلية بل ولتمتد أيضا إلى الأسواق الخارجية؛
- إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها مرنة أكثر لتتكيف بشكل أحسن مع التشريعات والقوانين من جهة، والتحولات العالمية القائمة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أهداف التأهيل وأشكاله.

باعتبار التأهيل باختلاف أشكاله هو مجموعة العمليات والتدابير التي من شأنها تحسين وتطوير أداء المؤسسات، فهو يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية، ويمر بعدة خطوات، للوصول إلى التحسين والتطور.

الفرع الأول: أهداف التأهيل

تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

---

[1] عروب رتيبة، ربحي كريمة، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006، ص 724.

[2] سعد الله عمار، كشيتي حسين، "**إضاءات على برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 27 و28 نوفمبر 2017، ص ص 6، 7.

1- تعزيز وتنمية بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

تتفاعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط الذي تعمل فيه وتسعى جاهدة للتكيف مع تغيراته وتأثيراته. يُعَدّ المحيط مؤشرًا أساسيًا يكشف عن الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات. لذلك، من الضروري تأهيل وتطوير المحيط لدعم هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها وتحقيق النجاح والاستدامة. يجب إنشاء تنسيق فعّال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات المحيط القريب لتعزيز فرصها وتعزيز بقائها[1].

2- تحسين إدارة المؤسسات وتسييرها بشكل أكثر فاعلية.

تهدف برامج التأهيل إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للحفاظ على حصتها السوقية في السوق المحلي والاستكشاف والاستفادة من الأسواق الخارجية. تتضمن هذه البرامج تطبيق مجموعة متنوعة من التقنيات والأساليب في إدارة وإنتاج المؤسسات، بهدف تحقيق أقصى استفادة من القدرات الإنتاجية المتاحة وتنمية الكفاءات البشرية، إلى جانب التركيز على البحث والتطوير في مجال التسويق. تلك الجهود تعزز قدرة المؤسسات على التكيف مع التحديات الحالية واستغلال الفرص الجديدة لتعزيز نموها وتوسيع نطاق عملها[2].

3- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم.

يهدف البرنامج للتأهيل إلى تعزيز الدعم، حيث يتوقف نجاحه على قدرة وفعالية المؤسسات المستفيدة. يهدف التأهيل بشكل أساسي إلى تحديد الشركاء الرئيسيين الذين يتعاملون مع المؤسسة وفهم إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها لتلبية المتطلبات العالمية الجديدة[3].

4- تحسين تنافسية المؤسسات.

يتم تحسين تنافسية المؤسسات من خلال اتخاذ إجراءات متعددة، بما في ذلك:

- زيادة الإنتاجية: يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين عمليات الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة أكبر. يتم ذلك عن طريق تحسين العمليات وتطبيق أفضل الممارسات واستخدام التكنولوجيا المتطورة.

---

[1] سليمة غدير أحمد، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة الوادي غرداية)"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، 2017، ص104.

[2] سليمة غدير أحمد، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 09، جوان 2011، ص134.

[3] مهدية بن طيبة، **"تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2018-2019، ص 57.

- تقليل المدخلات: يتم تحسين تنافسية المؤسسات من خلال تقليل كمية المدخلات المطلوبة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكبر. يتم ذلك عن طريق تحسين عمليات الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية.
- تحسين نوعية الإنتاج: يتم تعزيز تنافسية المؤسسات من خلال تحسين جودة المنتجات وخدماتها. يتم ذلك عن طريق تحسين عمليات التصنيع والمراقبة الجودة والابتكار في التصميم وتلبية توقعات واحتياجات العملاء.

باستخدام هذه الإجراءات، يمكن للمؤسسات تحقيق تحسينات في تنافسيتها، سواء من خلال زيادة الإنتاج بنفس الموارد أو تقليل الموارد المستخدمة للحصول على نفس الإنتاج، وأيضًا من خلال تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها[1].

5- توفير مناصب الشغل.

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل وتقليل معدلات البطالة. لذا، تعمل الحكومة على توفير البيئة الملائمة والدعم اللازم لتأسيس ونمو هذه المؤسسات، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه الجهود إلى الحفاظ على فرص العمل الحالية وخلق فرص عمل جديدة.

وتشمل التدابير التي يتخذها الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- توفير التمويل: تقديم الدعم المالي وتسهيلات الائتمان والقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تمويل أنشطتها وتوسيعها.

- توفير التدريب والمشورة: تقديم البرامج التدريبية والمشورة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير مهاراتها وتعزيز قدراتها في مجالات الإدارة والتسويق والتكنولوجيا.

- تبسيط الإجراءات الإدارية: تبسيط الإجراءات وتقليل العقبات البيروقراطية لتسهيل إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز الابتكار والبحث والتطوير: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والبحث والتطوير لتحسين منتجاتها وخدماتها وزيادة تنافسيتها.

[1] صابرين زيتوني، **"التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص 325.

– تعزيز التعاون والشراكات: تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى والجهات الحكومية والأكاديمية لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز فرص النمو والتطوير.

باستفادة من هذه التدابير، يتم تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون عاملًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات[1].

ويمكن تجسيد أهداف التأهيل من خلال ثلاث مستويات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مستويات التأهيل.

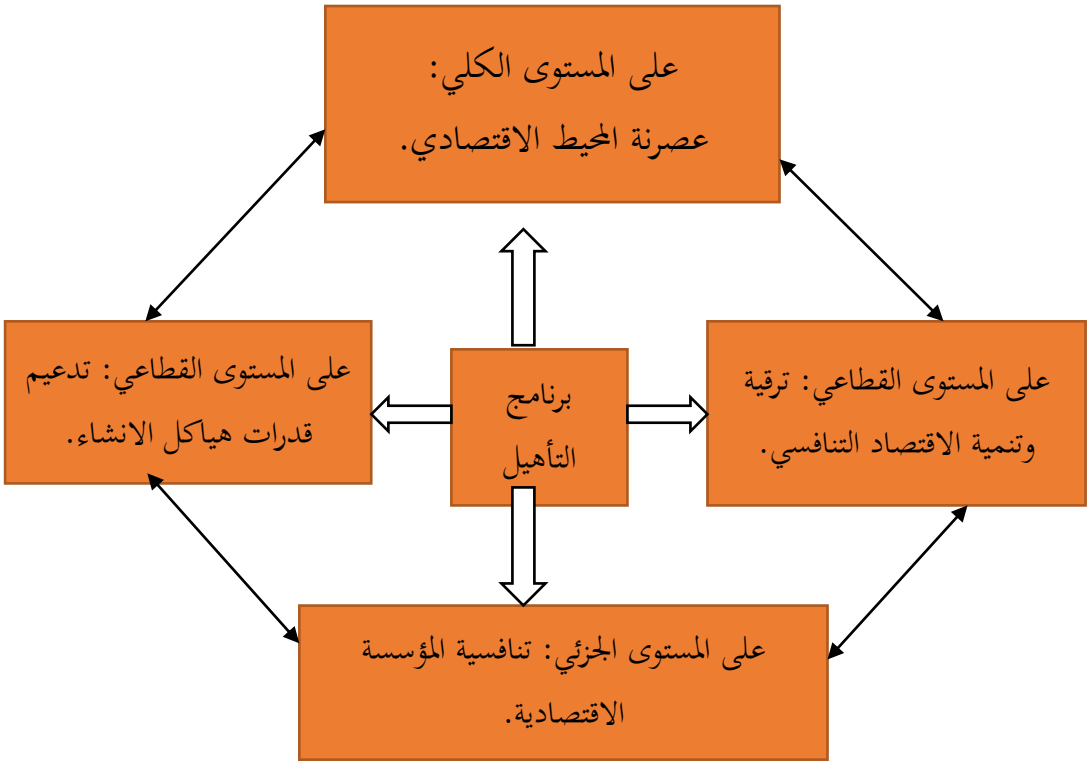

المصدر: الهادي بوقلقول، بومدين بلكبير، "**إدارة التغيير كمدخل لنجاح مشاريع تأهيل المؤسسات في الجزائر**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2010، ص 193.

من خلال الشكل نلاحظ أنه يتم تحقيق أهداف التأهيل على ثلاثة مستويات، كما يلي:

المستوى الكلي:

– وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز التأهيل وتكون أساسًا لبرامج الدعم المستقبلية.

[1] قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 1052.

– إعداد برنامج شامل لتأهيل المؤسسات الاقتصادية ومحيطها، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتدريب والمشورة الفنية.

– تنفيذ برنامج توعوي يهدف إلى توضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وشرح الوسائل المتاحة للمؤسسات لتحسين تنافسيتها.

على المستوى القطاعي.

يقوم برنامج التأهيل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر تنافسية وتحسين نوعية التكوين وتأهيل الموارد البشرية وترقيتها وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الجديد[1].

على المستوى الجزئي.

برنامج التأهيل على المستوى الجزئي هو سلسلة من التدابير التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة[2]. ويتم ذلك من خلال مسار التأهيل حيث يتم بواسطته تحديث اليات الإنتاج المستخدمة في المؤسسة، والطرق المستعملة في عملية الإنتاج، وكذا تطوير الكفاءات البشرية وتحسين النوعية والجودة وجعلها تتناسب ومتطلبات السوق[3].

الفرع الثاني: أشكال التأهيل.

هناك أربعة أشكال أساسية لعملية التأهيل تتمثل فيما يلي[4]:

1- تأهيل طرق الإنتاج.

يقصد بعملية التأهيل هنا، التمكن من تحويل كل ما يدخل في العملية الإنتاجية من خلال إعادة هيكلة نظام الإنتاج وإدخال تكنولوجيا أعلى، مع المحافظة على طلبات الزبائن (التي تحدد شروط الدخول إلى السوق) وتسمح التكنولوجيا بزيادة الأسعار مقابل منتجات ذات نوعية أفضل، وبالتالي تكون أكثر تنافسية.

---

[1] زرفة رؤوف، **"أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017-2018، ص 40.

[2] كمال رزيق، **"تأهيل المؤسسة الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2004، ص 46.

[3] رابح شريط، عبد المالك مهلل، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2013، ص 46.

[4] سليمة غدير أحمد، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 108، 109.

2- **تأهيل المنتجات.**

يجب على المؤسسة اختيار منتجات ذات جودة عالية، وبقيمة أعلى من أجل الحصول في الأخير على مجموعة واسعة من منتجات متنوعة الصفات والنوعية، والأصل من جانب الجودة والمنتج.

3- التأهيل الوظيفي.

يهدف هذا النوع من التأهيل إلى إجراء تعديلات مختلفة في أنشطة المؤسسة ووظائفها، واكتساب وظائف جديدة من شأنها الرفع من كفاءة الأنشطة.

4- **التأهيل ما بين القطاعات.**

يسعى التأهيل هنا إلى توسيع الكفاءات المكتسبة، وذلك عن طريق سلسلة في وظيفة ما من قطاع مختلف، أو تعلم حلقة صغيرة من سلسلة القيمة (الاستهلاك المحلي)، واستعمال هذه المعرفة في سلسلة أخرى (التصدير).

المطلب الثالث: متطلبات التأهيل على المستوى الجزئي والمستوى الكلي.

يستدعي التأهيل توفر جملة من المتطلبات والشروط الضرورية لوضع المسار الصحيح لهذه العملية، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

الفرع الأول: متطلبات التأهيل على المستوى الجزئي للمؤسسة (مستوى المحيط الداخلي).

تتمحور فكرة التأهيل على المستوى الجزئي من خلال تقبل المؤسسة فكرة التغيير والتجديد على جميع مستوياتها.

1- التخطيط الاستراتيجي.

يهدف التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة إلى وضع خطة عمل شاملة للمدى الطويل. يتم ذلك من خلال اتخاذ القرارات المناسبة من قبل إدارة المؤسسة، حيث تقوم بتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة. يهدف ذلك إلى تحسين أداء المؤسسة وزيادة كفاءتها التنظيمية. يعتبر التخطيط الاستراتيجي أساسًا لإعداد أدوات التسيير وتحديد استراتيجيات المؤسسة. يتم تكييف نشاطات المؤسسة وفقًا لاحتياجات الأسواق والعملاء. يتم دراسة وتحليل العوامل الخارجية مثل المنافسة والتوجهات السوقية والتطورات الاقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل القدرات التنظيمية والموارد المتاحة. باستخدام التخطيط الاستراتيجي، يتم تحديد أهداف المؤسسة

وتحقيقها بطريقة متناسبة ومتكاملة. يساعد التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة في سوقها المستهدف[1].

2- تأهيل العنصر البشري.

لا يتم تصنيف الموارد البشرية بسهولة تامة في المؤسسة على عكس الموارد الأخرى، باستثناء تلك التي يمكن تأهيلها وفقا لمخططات وظيفية[2]، وتعني رفع مستوى المعارف والمهارات لدى الأفراد مما يمكن من تحقيق أهداف المؤسسة، ويضمن لها البقاء والاستمرارية[3].

3- التسويق.

على المؤسسات الاهتمام ببناء أجهزة قوية من أجل تسويق منتجاتها، من خلال وضع استراتيجيات تسويقية تتناسب وظروف المستهلك وذلك عن طريق[4]:

- تطوير المنتجات مما يضمن تسويقها على أسس علمية تتلاءم ورغبات المستهلكين؛
- الاهتمام بالترويج والإعلان لمنتجات المؤسسة؛
- العمل على تنشيط المبيعات لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

4- العمل بمعايير وقياسات النوعية.

للسمو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصاف المؤسسات الناجحة وتحسين قدراتها التنافسية، وجب عليها الالتزام بمواصفات معينة، تخص السلع والخدمات حيث لا يمكن تحقيق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة، وكذا مواد التعبئة والتغليف[5].

---

[1] بلال شيخي، حمزة كبلوتي، المهدي حجاج، "**برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المأمول والواقع**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص8.

[2] Patrick Dussossoy « conseils pratique pour piloter votre PME. Comment analyser. Décider. Organiser. Mobiliser. Et se dépasser… pour réussir » gerso. Mans. France 4ème édition, 2018, p 176.

[3] محمد كمال مصطفى،" **4 محاور لزيادة فعالية الموارد البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة**"، القاهرة، مصر، 2016، ص 38.

[4] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 1050.

[5] سليمة غدير أحمد، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**"، مرجع سبق ذكره، ص 135.

5- التجديد التكنولوجي.

أصبح التجديد التكنولوجي خيارا استراتيجيا مهما، فهو الطريقة الوحيدة لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل، لذلك يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، والتجديد في الموارد البشرية[1].

6- تطبيق استراتيجية التنافس.

تهدف استراتيجية التنافس إلى تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسة، وتتكون من ثلاث مكونات أساسية:

- طريقة التنافس: تتضمن استراتيجية المنتج، وهي كيفية تصميم وتطوير المنتجات أو الخدمات التي تتميز بها المؤسسة عن منافسيها. تشمل أيضًا استراتيجية الموقع، والتي تتعلق بتحديد موقع المؤسسة في السوق وكيفية استغلال الموقع الجغرافي أو الاستراتيجي للحصول على ميزة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل استراتيجية التسعير، والتي تحدد كيفية تحديد أسعار المنتجات أو الخدمات، واستراتيجية التوزيع والتصنيع.
- حلبة التنافس: تشمل اختيار موقع التنافس، أي المناطق الجغرافية أو الأسواق التي تستهدفها المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد المنافسين المباشرين وغير المباشرين. يعتبر فهم المنافسة وتحليل السوق والمنافسين أمرًا حاسمًا في تطبيق استراتيجية التنافس.
- أساس التنافس: يشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة التي تمكنها من تحقيق تفوق تنافسي. يمكن أن تشمل الأصول البشرية، مثل المهارات والمعرفة والخبرة، والأصول المادية مثل التكنولوجيا والمعدات، بالإضافة إلى السمعة والعلاقات التجارية التي تتمتع بها المؤسسة من خلال تنفيذ استراتيجية التنافس والتركيز على هذه المكونات، يستطيع المؤسسة تحقيق تفوق تنافسي وتحقيق النجاح في سوقها المستهدف.[2]

7- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

وظيفة البحث والتطوير تُعتبر أحد أهم الوظائف في أنشطة المؤسسات الاقتصادية. فهي تزيد قدرة المؤسسة على المنافسة في السوق من خلال الاختراع والابتكار والتجديد. يسمح ذلك للمؤسسة بتلبية احتياجات عملائها والاستجابة لأذواقهم[3].

---

[1] عائشة سلمى كيحلي، سليمة غدير أحمد، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: **"استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أفريل 2012، ص 7.

[2] سليمة غدير أحمد، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] مريم والي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفرع الثاني: متطلبات التأهيل على المستوى الكلي للمؤسسة (مستوى المحيط الخارجي).

يعتبر تأهيل محيط المؤسسة الخارجي أمرا ضروريا لتحسين تنافسية المؤسسة، وتكمن عملية تأهيل المحيط الخارجي في تأهيل جميع الأجهزة التي تتعامل معها المؤسسة.

1- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية.

تعتبر المؤسسات المالية الشريك الفاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب تكييف هذا النظام المالي مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا للحاجة إلى التمويل بسبب نقص الموارد المالية وطبيعة نشاطها، تُجبر المؤسسة على طلب الدعم المالي[1].

2- تأهيل المحيط الجبائي.

لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي من خلال[2]:

- القيام بتخفيضات أو إعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب، لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع نظام ضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وطبيعة النشاط الذي تقوم به.

3- تأهيل المحيط الإداري.

يتطلب تأهيل المحيط الإداري تحسين جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في القطاع الاقتصادي. يتضمن ذلك تبسيط جميع الإجراءات التي تعوق في بعض الأحيان تطبيقات الميدان وتقديم الدعم اللازم لتعزيز الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير جميع العمليات التي تعزز الفعالية وتحقق التكامل بين القطاعات المختلفة التي تلعب دورًا هامًا في تعزيز الاستثمار. يتعلق ذلك بتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة وتحسين آليات التواصل وتبادل المعلومات بينها. بهذه الطريقة، يمكن تهيئة البيئة الإدارية المناسبة لتعزيز الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القطاعات

---

[1] تومي ميلود، **"مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006، ص 1000.

[2] سمية بلعيد، **"تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2020، ص 313.

الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة. يهدف ذلك إلى تحسين الفعالية والكفاءة الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام[1].

4- تدعيم البنية التحتية.

إن تعزيز البنية التحتية يسهل نشاط المؤسسة، ويعمل على تخفيض تكاليفها خاصة تكاليف التموين والتسويق، كما يتيح لها التعامل مع أسواق بعيدة، لذا وجب استكمال المشاريع الكبرى وإعداد مخطط صيانة مستمر لهذه المرافق والبنى التحتية[2].

5- تأهيل المحيط الجمركي.

لزيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التصديرية، ينبغي تعديل نظام الجمارك ليتماشى مع هذا القطاع عن طريق تخفيض التكاليف الجمركية وتحسين بيئة العمل وتعزيز العلاقة بين الإدارة الجمركية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يسهم ذلك في تعزيز قدراتها في التصدير والاستيراد، وتسهيل عمليات الدخول والخروج للسلع وعمليات نقل البضائع، وتقليص مدة الجمارك. عن طريق تخفيض التكاليف الجمركية، يتم تخفيف العبء المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز النمو والتوسع. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين بيئة العمل لتعزيز فرص النجاح والتطور لهذه المؤسسات. وتعزيز العلاقة بين الإدارة الجمركية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها تقديم الدعم والمشورة المباشرة لتلك المؤسسات في مجالات الجمارك والتجارة الدولية. بتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وتبسيط عمليات نقل البضائع، يتم تحسين كفاءة سلاسل التوريد وتقليص الوقت المستغرق في عمليات الجمركة. وهذا يساهم في زيادة الكفاءة وتحسين تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود، مما يعزز قدراتها التصديرية والاستيرادية ويعزز مكانتها في الأسواق العالمية. باختصار، يجب تكييف نظام الجمارك بما يعزز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التصديرية من خلال تخفيض التكاليف الجمركية، تحسين بيئة العمل، تعزيز العلاقة مع الإدارة الجمركية، تسهيل الإجراءات وتقليص مدة الجمركة[3].

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، **"واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2002، ص 164.

[2] أحمد غبولي، **"دور برامج التأهيل في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2017-2018، ص 130.

[3] خالد بن مكرلوف، **"تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والآفاق"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2016-2017، ص 34.

6- الرعاية والاحتضان.

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رعاية واهتمام السلطات العامة التي من واجبها تأهيل وتطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال بعث برنامج شامل يكفل ذلك وأيضا تكييف استراتيجياتها في مجال الإنتاج والتسيير والتسويق وغيرها[1].

7- تأهيل المحيط القانوني.

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رعاية قانونية وتشريعية خاصة لضمان حقوقها، وتوفر لها البيئة المناسبة التي تسمح لها بتوسيع الاستثمار، لذا يجب تكييف القوانين بما يتماشى وتطلعاتها[2].

المبحث الثالث: دوافع التأهيل، مساره الاستراتيجي، وشروط نجاحه.

أدركت جميع الدول وخاصة النامية منها ضرورة تأهيل مؤسساتها وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، لتحسين تنافسيتها وتطوير أدائها، ولتبني عملية التأهيل وجب وضع خطة ومنهجية شاملة ومتكاملة لنجاح هذه العملية.

المطلب الأول: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك جملة من الدوافع والأسباب التي تستدعي ضرورة تبني إجراءات التأهيل للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وعادة ما تكون في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي[3]:

- **التوجه الجديد نحو اقتصاد حر وتنافسي.**

يتطلب الأمر إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية على أسس صحيحة تستند إلى الكفاءة والمردودية.

- **تحديات المنافسة الخارجية.**

خاصة عمليات الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والشراكات التي تبرمها الدول مع بعضها البعض.

---

[1] كريمو دراجي، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2016، ص 485.

[2] أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3] لمزيد من المعلومات راجع في ذلك:

- رؤوف زرفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.
- سعيدة حركات، **"التأهيل كطريقة لإدارة أزمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالتي الجزائر وتونس"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2014-2015، ص ص 78، 79.

- **وضعية المؤسسات الاقتصادية (الصغيرة والمتوسطة).**

والتي تعاني الكثير من الاختلالات التي أصبحت تعيق وجودها.

- **ضعف مؤهلات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموارد البشرية.**

نظرا لعدم كفاءتهم، وعدم اتباعهم الأساليب الحديثة في الإنتاج والتسويق والتسيير حيث أن المسيرين هم ملاك هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدم تأهيل وتكوين مواردها البشرية نظرا للتكاليف المرتفعة المترتبة عن ذلك.

- **العولمة الاقتصادية.**

وما تفرضه من شدة منافسة تتطلب رفع قدرة المؤسسات لمواجهتها من جهة والاستفادة من مزاياها مثل الاندماج الذكي في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

- **غياب الرؤية الاستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

والتي تمكنهم من تحديد الأهداف الاستراتيجية وأساليب التخطيط الاستراتيجي للوصول لهذه الأهداف.

- **عدم توفر المعلومات الاقتصادية.**

والتي تكون موثوقة ومضبوطة ومحدثة من أجل استعمالها في رسم مختلف السياسات الإنتاجية والتسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **غياب روح المقاولاتية.**

- يعاني مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب روح المقاولاتية والمخاطرة، وذلك نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات.

- يجب إزاحة الحواجز الجغرافية والجمركية التي تعيق حركة السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال.

- يجب السعي إلى توحيد نمط إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي وفقًا لمبادئ الاقتصاد القياسي.

- يتطلب تطوير حلول للتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل توفير التمويل، وتسويق المنتجات، وتيسير الحصول على العقارات، إلخ.

وبذلك، يتعين علينا التركيز على تعزيز روح المقاولاتية والمخاطرة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العقبات التي تحول دون نموها وتطورها في سوق متصلة ومفتوحة عالميًا.

المطلب الثاني: المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولنجاح عملية التأهيل يجب أن تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطة شاملة ومتكاملة تسمى المسار الاستراتيجي للتأهيل، ويتكون من أربع مراحل أساسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مراحل تنفيذ برامج التأهيل.

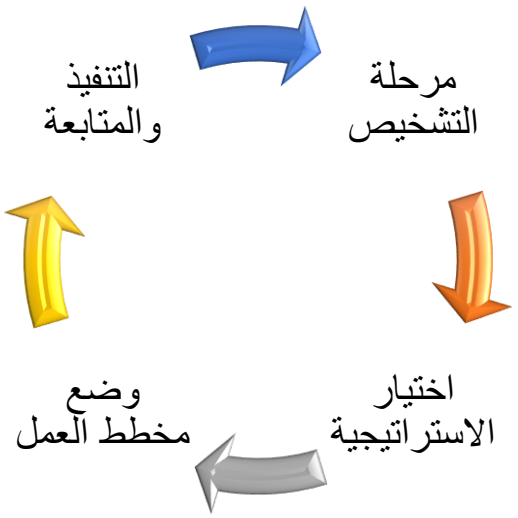

المصدر: لزهر العابد، "**إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2012-2013، ص 241.

الفرع الأول: مسار تحضير تشخيص استراتيجي شامل.

في هذه المرحلة يعد التشخيص الاستراتيجي أهم نقطة يجب الارتكاز عليها.

1- التشخيص الاستراتيجي.

يعبر التشخيص في الميدان الاقتصادي عن التعرف على نقاط قوة وضعف المؤسسة وهذا من أجل استغلال الأولى، وتصحيح الثانية، أيضا يمكن التشخيص من معرفة الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة، والتي يطرحها المحيط الخارجي، كما يمكن أيضا من خلال التشخيص الحكم على وضعية المؤسسة[1].

وتتم عملية التشخيص وفق مجموعة مراحل متتالية هي: الاجتماع التحضيري، تخطيط العمل ووضع البرنامج، جمع المعلومات، التحليل الانعقادي، التوصيات وأخيرا مخطط التنفيذ.

[1] وافية تجاني، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ويكون التشخيص على عدة أشكال وهي[1]:

- **التشخيص الشامل.**

من خلال نظرة شاملة وفحص كلي للمؤسسة من خلال نظرتها الاستراتيجية وتحليل جميع وظائفها وتوازنها المالي.

- **التشخيص السريع.**

يعتمد هذا التشخيص على سرعة التقاط المعلومة وتحليلها، واستخلاص النتائج، من أجل فهم المشكل، وإيجاد الحلول المناسبة.

- **التشخيص الوظيفي.**

يتعلق هذا النوع من التشخيص بفحص وظائف المؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف وتصحيح الاختلالات.

- **التشخيص الاستراتيجي.**

يعمل هذا التشخيص على تقييم نشاط المؤسسة وفحص قدراتها على المنافسة، كما يسمح باقتراح الاستراتيجية المناسبة للمؤسسة في المستقبل.

- **التشخيص المالي.**

يحدد وجود أو غياب مؤشر التوازن المالي، ومؤشر المردودية.

2- **الأهداف والغايات.**

الغايات هي النتائج النهائية المرتبطة بالمؤسسة وتعكس الغرض الفريد الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات. أما الأهداف، فهي النتائج التي يجب تحقيقها لتحقيق رسالة المؤسسة وترجمة مهامها إلى واقع عملي. تتوفر عدة طرق تشخيصية واستراتيجية لتحقيق الأهداف، وتعتمد على المعلومات والوسائل المتاحة والأهداف المرجوة. ومع ذلك، فإن هذه الطرق غالبًا ما تغفل عن المتغيرات التقنية والبشرية والتنظيمية، وبالتالي لا تعد ملائمة لتشخيص التأهيل في الدول النامية. لذلك، تستخدم الدول النامية غالبًا الطريقة الاستراتيجية الشاملة في التشخيص، حيث يتم

[1] رابح شريط، عبد المالك مهلل، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

تحليل المؤسسة بشكل شامل من خلال الوظائف والتنظيم، ويتم توجيهها بناءً على الاقتراحات التحسينية. يعتبر التشخيص الشامل ضروريًا في الوسط التنافسي المعقد الذي تعمل فيه المؤسسة في الدول النامية[1].

3- المنهجية.

التشخيص الاستراتيجي الشامل يتمثل في تحديد المشاكل الحقيقية وتقديم حلول واقعية لحلها. يشمل هذا التشخيص تحليلًا منهجيًا للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة، بما في ذلك سوقها وموقعها التنافسي. يتضمن أيضًا تحليلًا شاملاً وعميقًا للوظائف الداخلية المختلفة وتقييمًا موضوعيًا للمهارات وأداء العمل. يجب أن يتبع التشخيص الاستراتيجي المنهجية الصارمة وفي الوقت نفسه تكون مرنة للتكيف مع أنواع مختلفة من المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو نوع نشاطها. يهدف التشخيص الاستراتيجي الشامل إلى تأهيل المؤسسات ويستند إلى هدف شامل يشمل عدة متطلبات قابلة للتصنيف في خمس فئات تشخيصية جزئية. يجب أن تكون هذه الفئات مترابطة ومتوافقة مع استراتيجيات وأهداف المؤسسة، ويجب أن تكون مصاغة بأسلوب منطقي[2].

الفرع الثاني: اختيار استراتيجيات التأهيل.

يعتمد نجاح أو فشل أي مؤسسة على الاستراتيجية التي تتبعها لمواجهة المنافسة، لذلك يعد تصميم واختيار وتنفيذ الاستراتيجيات أبرز عوامل نجاح عملية التأهيل، وتتضمن ما يلي[3]:

1- صياغة الاستراتيجية.

صياغة الاستراتيجية هي مرحلة مهمة في مسار التأهيل الاستراتيجي، حيث يتم تحديد الأهداف المحددة التي يجب تحقيقها وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها. يتمحور هدف أي مؤسسة حول تطوير أدائها وتعزيز تنافسيتها. ولذا، لا يوجد استراتيجية واحدة تناسب جميع المؤسسات، بل تكون لكل مؤسسة استراتيجية تأهيل خاصة بها. يتم اختيار استراتيجية التأهيل من خلال التشاور مع جميع الأطراف المعنية مثل المساهمين، والإدارة العامة، والممولين، والموردين، والعملاء، وأفراد المؤسسة. ومن خلال دراسة الاستراتيجيات المحتملة، يتسنى للأطراف المعنية تحديد الإجراءات الدقيقة التي يجب اتخاذها، مثل من يقوم بالعمل، وبأي وسيلة، ومتى يتم تنفيذها. تعتبر

---

[1] حنان جودي، "**استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي**"، **دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 58.

[2] Mohamed lamine dhaoui, « guide méthodologique. Restructuration. Mise à niveau et compétitivité industrielle », onudi, vienne, 2002, p 12.

[3] حنان جودي، عبد الوهاب بن بريكة، "**المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2014، ص ص 288، 289.

أفضل استراتيجية هي تلك التي تسمح بتحقيق الأهداف باستخدام أقل قدر من الموارد المتاحة، وتكون مقبولة من جميع الأطراف المعنية. يجب أن تكون الاستراتيجية قادرة على تحقيق التطلعات المحددة وتلبية احتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة بأفضل الطرق الممكنة.

2- الاستراتيجيات المحتملة للتأهيل.

هناك الكثير من الاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف يتم التركيز على أكثر الاستراتيجيات المستخدمة والتي تم اختيارها وفقا لخصائص المؤسسات في البلدان النامية.

والجدول الموالي يوضح خصائص كل نوع من أنواع الاستراتيجيات وتأثيرها على موارد المؤسسة، وعلى المنتج، وكذا محدودية كل منها.

الجدول رقم (08) الاستراتيجيات المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاستراتيجية	التعريف	التأثير على الموارد	التأثير على المنتج	المحدودية
التركيز Le recentrage	يتم من خلالها اختيار مجال تنافسي محدود بحيث يتم التركيز على منتج منفرد أو عدد من المنتجات المتقاربة جدا، أو التركيز على قطاع سوقي واحد.	التخلي عن بعض الأصول تعبئة الموارد المالية تخفيض بعض التكاليف، تصريف بعض العمال، إعادة تشكيل بعض هوامش الاستغلال الخاصة بالمنتجات الجديدة	التخصص في المنتجات الجيدة، التخلي على المنتجات الغير قادرة على المنافسة، التخلي عن التكامل سواء العمودي أو والأفقي تغطية مساحة واسعة جغرافيا، الرفع من جودة المنتجات	صعوبة العثور على المشترين لعناصر الأصول المتخلى عنها، الصعوبات النفسية والبشرية للتقدم في التدابير المتخذة
الشراكة والتحالف Le partenariat et alliance	هما نوع من الاتفاقيات والعقود التي تتم بين مشاريع أو أكثر، وتستند إلى التعاون المتبادل بين الشركاء في نشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي.	متطلبات مالية أقل، تخفيض بعض التكاليف (التخزين، مصاريف البيع، والشراء، والإشهار)، التحول السريع للمعرفة savoir-faire	تعزيز التكامل العمودي والأفقي، فرصة لزيادة القدرة على الإنتاج وفتح أسواق جديدة، تحسين الوصول إلى المعلومة وكذا التكنولوجيا.	الحواجز القانونية
	التغير متى لزم الأمر فالمتابعة المستمرة للمحيط تستدعي	متطلبات مالية لتجديد أو إضافة بعض المعدات، زيادة الطاقة	تخفيض مدة الاستجابة مقارنة بتغيرات المحيط، انخفاض في تنوع	وقت التنفيذ طويل نسبيا في فترات العسر المالي

المرونة La flexibilité	من المؤسسات تحضير سيناريوهات ملائمة للتقليل من الأخطار المرتقبة والتصرف في الوقت المناسب	الإنتاجية، التنوع وتنقل الموظفين، تخفيض بعض التكاليف.	المنتجات الوسيطية، تحسين جودة المنتج	

المصدر: سليمة غدير أحمد، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 117.

الفرع الثالث: صياغة مخطط التأهيل.

صياغة مخطط التأهيل هي ثالث مرحلة في المسار الاستراتيجي للتأهيل، ويعتبر ملفاً يشمل الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والمالية التي تصف بوضوح طموحات المؤسسة. يعتبر مخطط التأهيل أداة تسييرية تهدف إلى تنظيم وتطوير المؤسسة، ويقدم فوائد داخلية وخارجية. من الناحية الداخلية، يوفر مخطط التأهيل توجيهًا وتنظيمًا للمؤسسة لتحقيق أهدافها. يحدد المخطط الخطوات المتخذة في عملية التأهيل وكيفية تنفيذها، ويوفر إطاراً زمنياً لتحقيق النتائج المرجوة. كما يمكن استخدامه كأداة لتحسين أداء المؤسسة وتعزيز كفاءتها وتحقيق التنمية المستدامة. من الناحية الخارجية، يعتبر مخطط التأهيل وسيلة للاتصال والتفاوض مع الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والممولين والشركاء التجاريين. يعرض المخطط رؤية المؤسسة وخططها المستقبلية، ويعزز الثقة والتعاون مع الشركاء ويسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. يشمل مخطط التأهيل عادةً مجموعة من العناصر مثل الأهداف والاستراتيجيات وخطط التنفيذ والموارد المالية والبشرية المطلوبة، ويجب أن يكون مصمماً بأسلوب منطقي وواضح يمكن فهمه وتنفيذه. يعتبر مخطط التأهيل أداة حيوية في إدارة المؤسسات لتحقيق التحسين والنجاح في بيئة الأعمال[1]:

- **التعريف بالمؤسسة.**

وهي جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة من تسمية المقر الاجتماعي، رأس المال، تاريخ الإنشاء، الهيكل التنظيمي، والمنتجات التي تعرضها وكذلك الأسواق التي تنشط فيها.

[1] صابرين زيتوني، **"الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص ص 118، 119.

- **نتائج التشخيص.**

حيث يتضمن المخطط ملخص شامل عما تقوم به المؤسسة حول محيطها الخارجي والداخلي.

- **الاستراتيجية المطبقة.**

تتضمن الاستراتيجية المطبقة تفاصيل تنفيذ برنامج التأهيل، بما في ذلك العمليات المخطط إنجازها، وجدول زمني للتنفيذ في الفترة القريبة والبعيدة، والاستثمارات المادية وغير المادية المستخدمة في مختلف المكونات، بالإضافة إلى التكاليف المتوقعة.

- **وضع الشروط والفرضيات.**

تتطلب الاستراتيجية الناجحة توافر عدة شروط لضمان تحقيق أهدافها. من بين هذه الشروط، يجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام بأداء المهام المكلفة بها في الوقت المحدد وبالطريقة الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد جميع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه عملية التأهيل وتطوير فرضيات وسيناريوهات للتصدي لأي تحديات قد تعترضها. تلك الاستعدادات تعزز فرص نجاح عملية التأهيل وتقلل من احتمالية حدوث فشلها.

الفرع الرابع: تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

هي المرحلة الرابعة والأخيرة في المسار الاستراتيجي للتأهيل، حيث تتضمن مرحلتين متكاملتين هما[1]:

1- التنفيذ.

تبدأ هذه المرحلة باتخاذ القرارات وتنفيذها من قبل المؤسسة بهدف تحقيق أهدافها. وتشمل عمليات التأهيل عدة أنشطة وخطوات، مثل:

- تحسين أنظمة التسيير، تكوين الأفراد، إعادة الهيكلة المالية.

2- المتابعة: إن وجود المؤسسة في بيئة اقتصادية متغيرة، يدفعها لليقظة المستمرة من خلال إنشاء نظام يقظة لتتبع سير المؤسسة ووضعيتها في محيطها، ولضمان عملية التأهيل هناك عدة تدابير لهذا الغرض تتمثل في:

- القيام بصفة دورية بعملية التشخيص، لأنها تعطي نظرة عن تطور المؤسسة والمشاكل والصعوبات التي تواجهها؛
- تحضير بعض الوثائق بصفة دورية مثل: الميزانيات، جدول حسابات النتائج، مخطط الخزينة.

[1] حنان جودي، عبد الوهاب بن بريكة، مرجع سبق ذكره، ص ص 294، 295.

- تطوير لوحة قيادة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تحتوي هذه اللوحة على مؤشرات مهمة تتعلق بالنتائج والأداء، وتهدف إلى قياس وتقييم الأداء الفعلي للمؤسسة مقارنةً بالتوقعات المحددة.

والشكل الموالي يوضح مخطط تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم (03): مسار عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

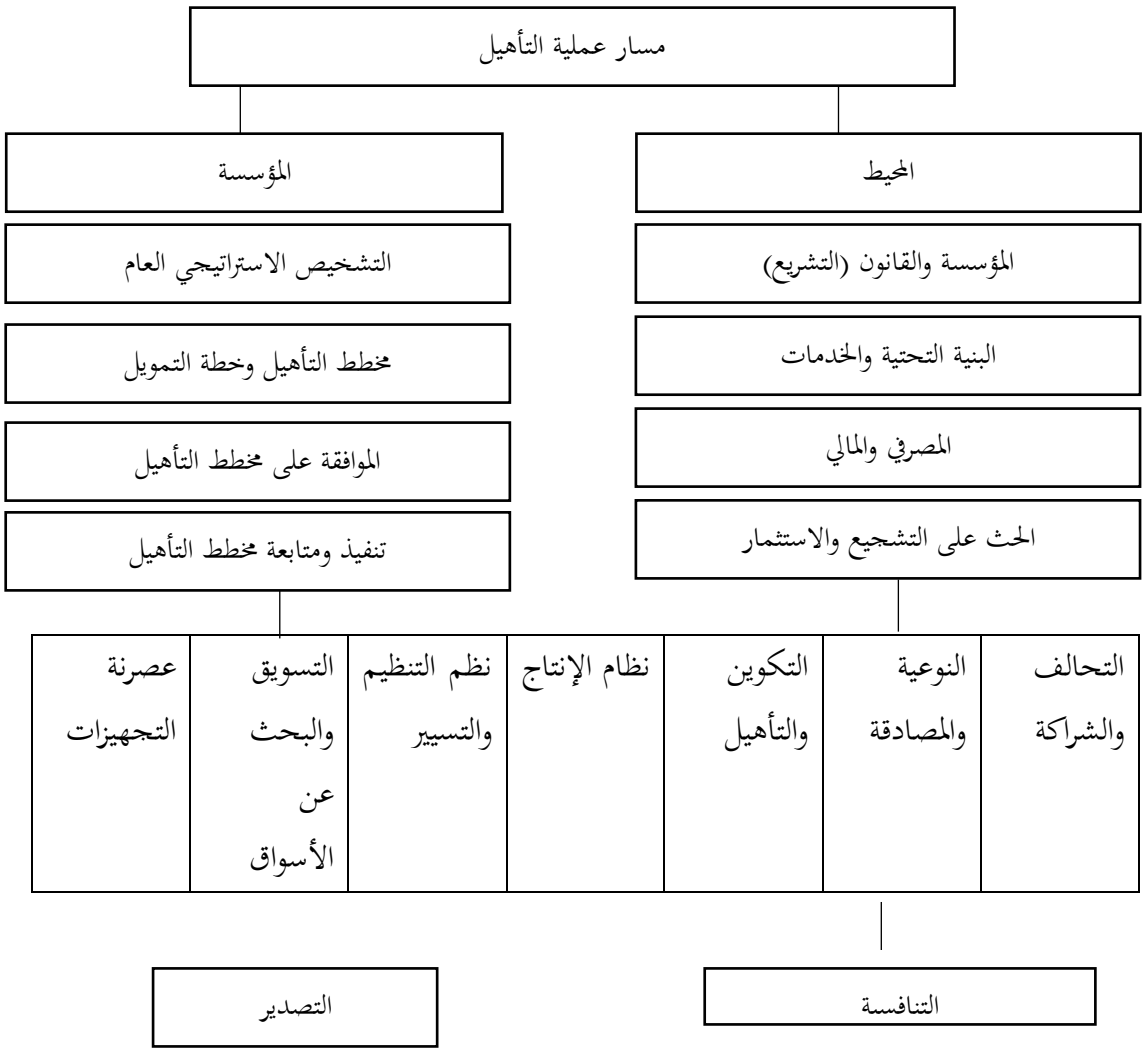

المصدر: كمال رزيق، **"تأهيل المؤسسة الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2004، ص 45.

المطلب الثالث: شروط نجاح عملية التأهيل.

يهدف التأهيل إلى ترقية المؤسسات وتحسين أدائها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة، وعليه لابد من توفر عدة شروط لنجاح عملية التأهيل، ومن أهم هذه الشروط حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هي[1]:

- يتطلب الانتقال إلى فترات انتقالية ضرورية للمؤسسات، حيث يمنح هذا الوقت الكافي للمؤسسات للتكيف مع التحول الكامل نحو الانفتاح على السوق؛
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين لإيجاد إجراءات مرافقة وكذلك مساعدات ملائمة؛
- حث جميع المؤسسات على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرنامج التأهيل والعمل من أجل الحفاظ عليه.

إضافة إلى[2]:

- أخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي؛
- الالتزام التام ببرنامج التأهيل؛
- الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات ومساعدات ملائمة، كما أن نجاح عمليات التأهيل والاستفادة مما تقدمه من حلول وأساليب عمل حديثة يستوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توفر ما يلي[3]:
- يجب وضع الإجراءات الملموسة المقترحة لضمان تطبيق استراتيجيات النمو المقترحة سواء في المجالات: البشري، المادي أو المالي؛
- يجب توفر جميع الإمكانات البشرية والمادية والتنظيمية الضرورية لإنجاح عمليات التأهيل؛
- تحسين العناصر التي تتيح السير الفعال للعمليات الداخلية للمؤسسة؛
- تحسين العناصر التي تضمن التعامل والتكيف مع ما يفرضه المجتمع بصفة عامة على المؤسسات؛
- التركيز على الموارد البشرية ذات المهارة والكفاءة؛

---

[1] مهدية بن طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] خالد بن مكرلوف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] عبد الرحمان العايب، **"مدى إسهام برامج التأهيل في تحسين أساليب وأنماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمنراست، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، جوان 2012، ص 369.

- الاقتناع بأن عملية التأهيل عملية مستمرة ولا تتوقف في فترة زمنية معينة.

وهناك وسائل مساعدة لتسهيل عملية التأهيل ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): وسائل تسهيل عملية التأهيل.

التكوين والأداء	**–**محاولة تكوين وسيلة فعالة للتأهيل إذا حسن استعماله. –إقامة ورشات عمل أكثر جدوى للتهيئة والتجنيد اللازمين للتأهيل. –الاعتماد على التكوين لاكتشاف الكفاءات لمواجهة التحولات بكل فعالية. –التكوين حسب الحاجة والمستمر يسمح للمستخدمين بالتعامل الجيد مع المراحل المقبلة.
طرق التشخيص وحلول المشاكل	من مزايا اقتراح مقاربة نظامية ومنهجية هو أنها تسمح بالتركيز على العلاقات والمعطيات المهمة وتجنب الخلط بين الأعراض والأسباب. ومن خلال مرحلة التشخيص، يتم توعية المؤسسة بضرورة التغيير وتقديم الدعم اللازم له.
التكوين الديناميكية	يعتمد التكوين على فكرة أن التدريب والتعليم يمكنهما تسهيل حل المشاكل الحقيقية ذات الجوانب التقنية والبشرية. ويتضمن ذلك الالتقاء بمساعدين آخرين في هذا السياق. كما أنه يعد طريقة مهمة لإجراء التشخيص وتطوير الحلول باستخدام تقنيات تنمية المنظمات.
التحسين النظامي للأداءات	–توسيع مشاركة ومساهمة الأفراد في بداية انطلاق عملية التأهيل.
الاجتماعات والملتقيات	تساهم في تحقيق عدة أهداف خلال مراحل التغيير وتمكّن من العمل الجماعي على نفس الموضوع. كما تساعد في تحديد دور كل مشارك في حالة عدم وجود توجيه واضح.
التكوين الجماعي	–التدريب في شكل جماعات لإنجاز المهام يساهم في تسهيل التغيير
تشكيل فرق فعالة	يتم تشكيل فرق جديدة بشكل دوري وتكليفها بمهمة القيادة في مجالات النشاط المتعددة.
تثبيت الأهداف والغايات	–تطرح العديد من المشاكل في حال عدم تحديد الأهداف والوسائل المراد تحقيقها.
التغذية المرتدة	يكون وجود معلومات حول أداء الأفراد والفريق ضروريًا لتحقيق التغيير في سلوكهم. وعند إجراء التحقيقات، يجب تحليل المعطيات التي ساهمت في حدوث تلك السلوكيات.

المصدر: عتيق شيخ، **"تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990–2015)"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، 2018-2019، ص 87.

خلاصة الفصل الثاني.

يعتبر التأهيل عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة، وتحسين تنافسيتها من حيث السعر، الجودة، الإبداع، وتحسين محيط عملها ورفع القيود من خلال تعزيز نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف، ويشمل التأهيل تأهيل طرق الإنتاج، تأهيل المنتجات، تأهيل وظائف المؤسسة التي من شأنها رفع كفاءة الأنشطة.

ويعتمد نجاح عملية التأهيل على الالتزام التام ببرنامج التأهيل، والعمل من أجل الحفاظ عليه، وتوفير جميع الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية الضرورية لإنجاح عملية التأهيل.

ونظرا لأهمية التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية سارعت العديد من الدول إلى تبنيه، في ظل التوجهات الجديدة نحو اقتصاد حر وتنافسي، إيمانا منها بالدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما جعل الدول الريعية تهتم بها أكثر لتحقيق التنويع في اقتصادها، وخلق الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

التنويع الاقتصادي وضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فيه

تمهيد.

تعد أغلب الدول المنتجة للمواد الأولية ولاسيما النفط، اقتصاديات ذات مورد واحد، تعتمد بشكل أساسي عليه في تمويل اقتصاداتها، وحالة كهذه جعلت هذه البلدان، تعاني من التبعية النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذا المورد.

ومن هنا تبرز أهمية التنويع الاقتصادي كضرورة ملحة ومسألة محورية ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية، وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد بهدف زيادة قدرته على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وتحويل البلد من بلد ذو مصدر وحيد للدخل إلى بلد ذو مصادر متعددة للدخل، يتم إنشاؤها في جميع أنحاء القطاعات، ولعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم هذه القطاعات باعتباره حجر الزاوية ليكون محركا استثماريا رائدا وقطاعا حيويا قادرا على توسيع حركية النشاط الاقتصادي، وبالتالي خلق التنويع الاقتصادي.

ووفقا لما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وعوامل نجاحه.**
- **المبحث الثالث: ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.**

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

أصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة خاصة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وانزلاق الاقتصاديات ذات المورد الوحيد منها إلى ركود وعسر مالي خطير. ما جعل التنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستقر، من خلال التكامل الداخلي الكبير والذي يتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته المختلفة. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التنويع الاقتصادي بين المفهوم، المستويات، العناصر والمحددات.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الركائز الأساسية لإدارة الاقتصاد الحديث، وينصرف إلى تخفيض الاعتماد الكبير للبلدان الريعية على المورد الوحيد.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي.

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: " التنويع الاقتصادي يعني تبني أسلوب متوازن لتنمية الاقتصاد يستند إلى التكامل الدقيق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، بهدف تنويع مصادر الدخل "[1].

كما يعرف أيضا على أنه: "سياسة التنويع الاقتصاد تهدف إلى تقليل مخاطر الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة وتحسين الدخل عن طريق تحويل الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بعبارة أخرى، يمكن أن يشير التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. تحقيق التنويع الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد ويخفض التعرض للمخاطر المحتملة المرتبطة بتذبذبات سوق واحد أو قطاع واحد"[2].

التنويع الاقتصادي أيضا هو: "تقليل الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد والانتقال إلى مرحلة تعزيز القاعدة الصناعية والزراعية، وإنشاء قاعدة إنتاجية قوية. يهدف ذلك إلى بناء اقتصاد وطني قوي يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات"[3].

ويعرف أيضا على أنه: "التنويع الاقتصادي هو رغبة في زيادة عدد المصادر الرئيسية للدخل في البلد، بهدف تعزيز قدراته الفعلية في إطار التنافسية العالمية. يتم ذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، حتى

---

[1] مهدي غيلان، "**دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد، 05، العدد02، جوان 2007، ص 33.

[2] السعيد بوشول، نذير غانية، سعاد جرمون، "**المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 228.

[3] عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10، العدد 31، 2014، ص 57.

وإن لم تكن تلك القطاعات تتمتع بميزة تنافسية عالية. يرتكز ذلك على الحاجة لتطوير عدة قطاعات تدريجيًا التي يمكن أن تحل محل الاعتماد الشديد على صادرات القطاع النفطي والمداخيل المتعلقة به. يهدف التنويع الاقتصادي إلى تطوير اقتصاد غير نفطي، وتحقيق صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي: هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد في تحصيل الإيرادات، وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالفلاحة، السياحة والصناعة وغيرها لخلق قاعدة إنتاجية صلبة لبناء اقتصاد سليم.

استراتيجية التنويع تعتمد على مفهوم "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، حيث يهدف الاقتصاد إلى تحقيق أقصى قدر من عوائد الإنتاج وارتفاع الدخل القومي. وذلك يشمل رفع المستوى المعيشي للأفراد وتجنب التدهور في شروط التبادل التجاري عند تركيز الصادرات على سلعة أو خدمة واحدة. لذلك، يجب أن يتوفر التنويع الاقتصادي الذي يشمل قطاعات إنتاجية متنوعة، سواء كانت سلعية أو خدمية، وبدون تركيز أو اعتماد زائد على بعضها البعض. هذا ينطبق على الدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد طبيعي واحد مثل النفط والغاز. كما يمكن أن يرتبط المفهوم أيضًا بتنوع مصادر الدخل من خلال إنشاء نشاطات اقتصادية متعددة توفر دخلاً للمجتمع، وتشكل مصادر متعددة للاقتصاد[2].

الفرع الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي.

يوجد نوعين من التنويع الاقتصادي[3]:

أولا: التنويع الأفقي.

وهو ما يطلق على توزيع الاستثمارات على أدوات لها نفس الفئة مثل قطاع النفط.

---

[1] خالد الخطيب، ريمة بصري، يزيد تقرارت، "**التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "**أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي: 14 -15 أكتوبر 2017، ص 11.

[2] عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، "**التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي: 3-4 نوفمبر 2016، ص 4.

[3] غزلان شراد، أمينة هناء حابي، محمد الساسي بالنور، "**سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4.

ثانيا: التنويع الرأسي.

وهو توزيع الاستثمارات على عدة قطاعات، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، أو على عدة فئات من الأدوات الاستثمارية، مثل الأسهم والسندات. يهدف التنويع الرأسي إلى تقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة فرص تحقيق العوائد المتنوعة. من خلال توزيع الاستثمارات على قطاعات وأصول مختلفة، يمكن للمستثمر تحقيق استقرار أكبر وتحقيق مزيد من الفوائد على المدى الطويل.

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي.

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

- التنويع الاقتصادي يمكن أن يساهم في تقليص نسبة المخاطر الاقتصادية وتعامل البلد مع الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية مثل البترول، والتحديات الزراعية مثل الجفاف وتأثيره على المواد الغذائية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية؛
- الهدف من التنويع الاقتصادي هو تحسين وضمان استمرار التنمية الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات متنوعة. يتم ذلك من خلال تعزيز قدرة هذه القطاعات على توليد دخل ونقد أجنبي وتعزيز إيرادات الميزانية العامة. يتم زيادة القيمة المضافة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- زيادة الصادرات وتقليل استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير مناصب الشغل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- الحرص على استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة سواء كانت مادية أو بشرية؛
- زيادة القدرة التفاوضية للدولة والمحافظة عليها في التجارة الخارجية؛
- يتمثل أحد أهداف التنويع الاقتصادي في تمكين القطاع الخاص من اللعب بدور أكبر وأكثر أهمية في العملية الاقتصادية، مع تقليص دور الدولة والسلطات العمومية. يتم ذلك عن طريق تعزيز القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة لنموه وتطوره؛
- يتم التوجه نحو التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق نتائج متعددة على المدى القصير والطويل. على المدى القصير، يهدف التنويع الاقتصادي إلى تعزيز العائدات المستمدة من القطاع الرئيسي مثل النفط، وبالتالي زيادة

[1] هشام لبزة، حنان حاقة، "**أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "**أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

حصته في الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فإن الهدف هو استغلال تلك العائدات لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على تنويع مصادر الدخل والاستثمار في قطاعات أخرى. يتم استخدام القطاع الرئيسي مثل النفط كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث يعمل كمورد لتمويل ودعم تنمية القطاعات الأخرى وتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

الفرع الرابع: العناصر الأساسية للتنويع الاقتصادي.

يمكن تلخيص المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي على النحو التالي[1]:

- **التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة:**

يُعتبر الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر رئيسي للدخل وتمويل التنمية خطرًا يهدد استقرار الاقتصاد، خاصة إذا كانت تلك السلعة مواد خام أولية لا يوجد لها بدائل في الغالب، وتتعرض لتقلبات وتذبذبات أسعارها وتنضب بمرور الوقت. لذا، يعزز التنويع الاقتصادي التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية.

- **التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.**

التنويع يستند على سلسلة من التغييرات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك عن طريق بناء أساس اقتصادي قوي ومتنوع يتضمن عدة عناصر وقطاعات متكاملة ومترابطة. يتمكن هذا النمط الاقتصادي من توفير فرص العمل وتحقيق مصادر دخل جديدة ومتجددة، بالإضافة إلى إحداث فائض اقتصادي.

- **التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد.**

يتكون الاقتصاد من مجموعة من القطاعات الرئيسية التي ترتبط ببعضها البعض من خلال علاقات متداخلة ومتشابكة. هذه العلاقات تلعب دورًا أساسيًا في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية لكل فرع من هذه القطاعات المختلفة.

- **التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية.**

الهدف من التنويع الاقتصادي هو تحقيق توازن في هيكل الاقتصاد، من خلال تحقيق توازن في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. يهدف التنويع إلى ضمان تواجد جميع

[1] حميدة أوكيل، "**دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 144، 145.

القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتقاربة، دون التركيز على قطاع واحد فقط. عندما يزداد الاهتمام بالقطاعات الأساسية التي لم تتلق اهتمامًا كافيًا في السابق، يزيد الإنتاج والتنوع ويتحقق التراكم الاقتصادي. يؤدي التنويع أيضًا إلى زيادة إنتاجية العمل وظهور فروع وأنشطة اقتصادية مترابطة، مما يساهم في تحقيق التنوع في الهيكل الاقتصادي والتخلص من الاعتماد على قطاع واحد. يشمل التنويع أيضًا تصحيح الهيكل الجغرافي للإنتاج واستخدام الموارد المتاحة بشكل متوازن في جميع المناطق الجغرافية، مما يسهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة.

- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية**

تشهد عملية التنمية الاقتصادية تغيرات نوعية عديدة في مجالات مختلفة. تشمل هذه التغيرات تحولات في هيكل الإنتاج والمساهمات المختلفة للمدخلات في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى تغيرات في الهيكل الاقتصادي بشكل عام، ولا سيما في التحول من تكرار التركيز على إنتاج وتصدير المواد الخام إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية كمحرك لعملية التنمية. بناءً على ذلك، يكمن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في خلق اقتصاد يتميز بتنوع هيكلي، حيث تساهم جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. وبالتالي، يتوقف نجاح عملية التنمية على مدى تحقيق التنوع في الهيكل الاقتصادي.

- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية.**

التنويع يمنح فرصًا واسعة لتعزيز أسس قوية لإقامة أنظمة اقتصادية متنوعة، والتي تلعب دورًا هامًا وفعّالًا في عملية التنمية. يتيح التنويع الفرصة للقطاع الخاص، كمكمل للقطاع العام، للمساهمة بشكل كبير في تنفيذ مشروعات التنمية، بالاستفادة من ابتكاراته ودوره في تجميع المدخرات الوطنية.

المطلب الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي مستوياته ومؤشراته.

أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لفك الارتباط بالنفط، حيث أصبحت التنمية خارج قطاع الموارد الطبيعية من الركائز الأساسية التي تساهم في الازدهار الاقتصادي، وكانت له المكانة الهامة في البحث والفكر الاقتصاديين.

الفرع الأول: نظريات التنويع الاقتصادي.

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك من خلال الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى لتنويع أنشطتها الاقتصادية عبر الزمن.

ومن بين المنظرين الأوائل نجد[1]:

أولا: آدم سميث.

أكد آدم سميث سنة 1776 أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات، وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

ثانيا: جوزيف شومبيتر.

سنة 1912 فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق" حيث أن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد ستفضي إلى الازدهار الاقتصادي، وما إن تنتهي هذه الفترة حتى يخيم الركود مرة أخرى، ويحدث هذا في صورة قفزات متقطعة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

ثالثا: باسينتي (1981– 1983).

أظهر باسينتي وفقا لأفكار كارل ماركس، بالقول: "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار".

---

[1] راجع في هذا الإطار:

– موسى باهي، كمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 03، العدد5، ديسمبر 2016، ص ص 138، 139.

– مغنية هواري، "**البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية A-J- Schumpeter**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 09، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 166.

– جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي**"، 20 سبتمبر 2015، عن الموقع:
www.alukah.net ، يوم 24 مارس 2020.

رابعا: جان جاكوبس (1969).

حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو. كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي. من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي.

يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع الاقتصادي، وذلك بحسب مجال كل منهما، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي، وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية بالمؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

أولا: تنويع الإنتاج.

يحدث التنويع في الإنتاج عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية بإضافة إنتاج سلع جديدة دون التوقف عن إنتاج المنتجات الحالية. يهدف التنويع في الإنتاج إلى توزيع المخاطر وتعويض التقلبات الموسمية في الطلب على بعض المنتجات، وكذلك استغلال الفائض في المعدات والقدرات الإنتاجية، والتحقيق من معدلات نمو عالية أو أرباح كبيرة في أسواق تشهد انخفاض الطلب أو تتوقع انخفاضه .يمكن تحقيق التنويع أيضًا من خلال الاندماج مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس الصناعة وتنتج منتجات مختلفة، ولكن يجب أن يكون هناك صلة وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، سواء في الخصائص التكنولوجية أو عملية التسويق أو الخبرة المطلوبة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات .يجب أن نتذكر أن التنويع ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق النجاح، وإنما يعتبر خيارًا مهمًا واستراتيجيًا للمؤسسات الاقتصادية لتعزيز نموها واستقرارها في سوق متغير ومتقلب.

إن تنويع الإنتاج، في هذا السياق، يتعارض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، الذي يسعى إلى تحقيق الاقتصاديات الحجمية وفوائد التخصص. ومع ذلك، يمكن أن يجني المؤسسات العديد من الفوائد والمزايا الإيجابية من تنويع إنتاجها، مثل استخدام الموارد بشكل أفضل، وتخفيض التكاليف، وتقليل المخاطر والتقلبات الناتجة عن تغير الطلب. وعلى مستوى الاقتصاد بشكل عام، يتحقق التنويع في الإنتاج عندما تسهم القطاعات الاقتصادية بشكل متناسب وضروري في إنتاج الناتج والدخل القومي. وتشمل هذه القطاعات الزراعة والصناعة (سواء الاستخراجية أو التحويلية) والخدمات.

وبالرغم من تواجد تناقض محتمل مع مبدأ التخصص، يجب أن نلاحظ أن التنويع في الإنتاج يمكن أن يكون استراتيجية مهمة ومجدية في بعض الحالات، حيث يمكن تعزيز الاستدامة وتقليل التبعية على قطاع واحد فقط، ويساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني ككل. لذا، يجب تقييم المزايا والتحديات المحتملة للتنويع وفقًا للظروف الفردية والأهداف المحددة للمؤسسة الاقتصادية[1].

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية.

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد ما بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين: الهيكل السلعي للواردات والهيكل السلعي للصادرات. من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات، يمكننا تقييم مدى اعتمادنا على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة خصائص هذه السلعة. فعندما يكون الاعتماد على سلعة واحدة قويًا، فإن استمرارية عملية التنمية الاقتصادية تكون مهددة. لذا، يكون التنويع في هيكل الصادرات هو الحل الأمثل لضمان استمرارية التنمية.

تهدف عملية تنويع الصادرات إلى توسيع وتنويع أصناف السلع المصدرة، وذلك لا يقتصر فقط على توريد المواد الخام إلى الأسواق الخارجية، بل يشمل أيضًا منتجات تمت معالجتها وتحويلها وتصنيعها، بالإضافة إلى صناعات نصف جاهزة من الإنتاج المحلي. ومن الناحية الأخرى، فإن تنوع تركيبة السلع المستوردة وعدم التركيز على نوع واحد أو مجموعة محددة من السلع يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويحرمها من استقلاليتها.

وتنويع الواردات يعني تقليل تشكيلاتها بالمقابل للصادرات. يتم ذلك عبر استبعاد الدولة المعنية من قائمة المواد المستوردة، مثل الأغذية والأقمشة والسلع الفاخرة والمواد الخام، وبدلاً من ذلك، يتم التركيز تدريجيًا على أنواع أخرى من المنتجات التي يتم إنتاجها داخل أراضيها. ويتم التركيز خصوصًا على المنتجات الصناعية ذات التقنيات المتقدمة والتعقيد.

تنويع الواردات بهذا الشكل يهدف إلى تطوير قدرات الإنتاج المحلية وتعزيز الصناعات الوطنية ذات القيمة المضافة العالية. يتم ذلك من خلال تطوير التكنولوجيا وتعزيز القدرات البشرية، مما يساهم في تحقيق التقدم

[1] أمال مرزوق، "**أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 -26 أفريل 2017، ص 4.

الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتركيز على المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة، يُمكن تعزيز القدرة التنافسية للبلد المعني في الأسواق العالمية وتوفير فرص عمل ذات قيمة مضافة[1].

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي.

لقياس مدى التنويع الاقتصادي ودرجته نستعين بعدة مؤشرات اقتصادية.

أولا: مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي:

ومن أهم المؤشرات التي تدل على التنويع الاقتصادي[2]:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي: يتم تمثيلهما عن طريق النسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. يتم تحليل زيادة أو انخفاض تلك المساهمات عبر الزمن، ويتم تقييمها من خلال معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع؛

- ✓ ترتبط درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي بعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق، ويفترض أن يقلل التنويع من هذا العدم استقرار بمرور الوقت. فعندما يكون الاقتصاد متنوعًا وغير معتمد بشكل كبير على قطاع واحد مثل قطاع النفط، فإن التغيرات في أسعار النفط لن تؤثر بنفس القوة على الناتج المحلي الإجمالي؛

- ✓ من بين مؤشرات التنويع الاقتصادي يأتي تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية. فهذا المؤشر يعكس مدى اعتماد الحكومة على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للدخل، ويشير إلى درجة التنوع في مصادر الإيرادات. عندما يكون هناك تنوع اقتصادي جيد، تكون الحكومة تعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر لتوليد الإيرادات، بخلاف الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية واحدة؛

- ✓ اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية في الاقتصاد. عندما يتوسع نطاق الإيرادات غير النفطية، يعني ذلك أن الحكومة أو الاقتصاد نجح في تنويع مصادر الدخل وتطوير مصادر جديدة للإيرادات بخلاف الاعتماد الكبير

---

[1] محمد كريم قروف، خالد بن جلول، "**دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**"،مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 3.

[2] اسماعيل بن قانة، باديس بوخلوة، "**سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4.

على النفط بالتالي، يعتبر اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مؤشرًا إيجابيًا للتنويع الاقتصادي ونجاح الاقتصاد في تطوير مصادر دخل متنوعة ومستدامة. وهذا يساهم في تحقيق استقلالية اقتصادية أكبر وتعزيز قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؛

✓ تعد نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات مؤشرًا هامًا لقوة وتنوع الاقتصاد، ويعكس التحول نحو مصادر دخل متنوعة ومستدامة تعزز الاستقلالية الاقتصادية وتعزيز التنمية الشاملة؛

✓ يُعَدُّ تطور إجمالي العمالة حسب القطاع مؤشرًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي، ويعكس التوجه نحو تحقيق توازن في توزيع العمالة عبر القطاعات المختلفة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز استقرار الاقتصاد بشكل عام؛

✓ من بين المؤشرات الهامة للتنويع الاقتصادي، يأتي التحول في مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي. يُعَدُّ هذا المؤشر أحد المعايير البارزة، حيث يُظهِر توزيع الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين. ويُعَدُّ زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي نتيجة طبيعية للتنويع الاقتصادي، يُعَدُّ زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا إيجابيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستقلالية والاستدامة الاقتصادية للبلد؛

✓ من بين المؤشرات الهامة للتنويع الاقتصادي تأتي مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس بشكل خاص على مجموعة متنوعة من الأنشطة في القطاع الخاص. تُستخدم هذه المقاييس لتقييم معدل تطور وتحديث القطاع الخاص.

ثانيا: طرق قياس درجة التنويع الاقتصادي.

يتم قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تختلف في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. بعض هذه المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت من خلال عوامل مثل معامل الاختلاف، في حين يستخدم آخرون مؤشر جيني لقياس درجة التركيز. بالإضافة إلى ذلك، يُعتمد مفهوم التنوع في تحليل التنويع

الاقتصادي[1]، يتوفر مقياسان رئيسيان لقياس درجة التنويع الاقتصادي، وهما مقياس هيرفندال-هيرشمان ومقياس كوسوف فلاديمير. يعتبر هذان المقياسان من أكثر المؤشرات شيوعًا واستخدامًا في هذا المجال[2].

1- مقياس هيرفندل – هيرشمان.

يستند معامل هرفندال-هيرشمان إلى قياس وتركيب وبنية المتغير ودرجة تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما وإظهار التغيرات الهيكلية التي تحدث في مكوناتها. يتم استخدام هذا المعامل على نطاق واسع لقياس التنوع الاقتصادي، وقد تم تصميمه في الأساس لقياس مستوى التركز في صناعة محددة أو قطاع معين. وقد تم استخدام هذا المؤشر بشكل متوسع من قبل المحاكم الأمريكية في الثمانينات لقياس درجة الاحتكار في صناعة محددة أو قطاع معين. كما استخدمت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا المؤشر لتحديد مدى التنوع في قطاع التصدير. يعد معامل هرفندال-هيرشمان أداة قيمة لتقييم الهيكل الاقتصادي وفهم توزيع الموارد والنشاطات في قطاعات الاقتصاد[3].

ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[4]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

[1] مايح حبيب الشمري، "**ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 01، العدد 24، 2016، ص 6.

[2] إسماعيل بن قانة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] أحمد دبيش، مروة بوقدوم، "**التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[4] أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تمنراست، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 333.

حيث:

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع **i**.

X: الناتج المحلي الاجمالي**PIB**

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان تتراوح بين الصفر والواحد، أي إذا كانت القيمة صفرًا، فذلك يشير إلى تنوع كامل في الاقتصاد، حيث تساهم الأنشطة بنسب متساوية في الناتج المحلي الإجمالي. وإذا كانت القيمة واحد، فذلك يشير إلى انعدام التنوع، حيث يتركز الناتج في نشاط واحد دون أن تسهم الأنشطة الأخرى بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. القيم العالية لمعامل هيرفندال تشير إلى ضعف التوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية على القطاعات أو المنتجات المختلفة، وتقتصر تلك الأنشطة على عدد قليل منها[1].

2- مقياس فلاديمير كوسوف.

ويعطى بالصيغة التالية[2]:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} di^2 \times \beta i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} di^2 \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}}$$

[1] محبوب بن حمودة، عدنان محيرق، "**التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] فاطمة بن يوب، سهام بوفلفل، "**دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

حيث:

di: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف يستخدم لقياس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد. عندما تكون قيمة cos=0 يدل ذلك على حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني. وعلى العكس، عندما يكون هناك ابتعاد كبير عن هذه القيمة، يشير ذلك إلى نقص في تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي (آلياته ومحدداته).

يعد التنويع الاقتصادي خيارا تنمويا استراتيجيا له آليات لإرساء قاعدة اقتصادية عريضة دافعة للتنمية، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على وجود مجموعة من المحددات والشروط سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: آليات التنويع الاقتصادي.

تلعب هذه الآليات دور كبير في تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

أولا: إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي.

يتم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدولة التنموية عن طريق إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وتعزيز علاقاتها بالاقتصاد الدولي. يتضح من ذلك أهمية دور الدولة التنموية في توجيه عملية التنمية من خلال الإرشاد الاستراتيجي. تهدف الاستراتيجية الاستثمارية الواعية للدولة إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد. ونتيجة لذلك، تحقق معدلات نمو استثنائية في الناتج المحلي الإجمالي، قيمة المضافة في الصناعة التحويلية وحجم الصادرات الإجمالية. بالتالي، تعتبر الدولة التنموية القادرة على إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية والبنية الاقتصادية، وذلك من خلال استراتيجية استثمارية مدروسة، عاملاً مهماً ومحفزاً للنمو الاقتصادي المستدام[1].

[1] حميد قرومي، محمد بن ناصر، "**ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2017، ص ص 272، 273.

ثانيا: الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص.

يعد ترسيخ نظام اقتصادي مختلط يستند إلى الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية، من بين المؤشرات الرئيسية لنجاح عملية التنويع الاقتصادي. يتطلب نمو القطاع الخاص وازدهاره وجود قطاع عام قوي يدعمه. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر إصلاح القطاع العام وتعزيز دوره، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للقطاع الخاص. يتعاون القطاعان العام والخاص معًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام في البلد[1].

ويرجع تفعيل دور القطاع الخاص للأسباب التالية[2]:

- حيث يكون تركيز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع على تحقيق الربح. وفي المقابل، يغيب عن القطاع العام مفهوم الربح نظرًا لتفوق الأهداف الاجتماعية ذات الخلفية السياسية في نشاطاته؛

- واحدة من الأسباب التي تجعل تفعيل دور القطاع الخاص ذا أهمية كبيرة هي الكفاءة في إدارة الموارد. يتميز القطاع الخاص بالقدرة على تحمل التكاليف واستغلال الموارد بكفاءة أعلى مقارنةً بالقطاع العام. عادةً ما يُلاحظ التبذير وعدم الحكمة في استخدام الموارد في القطاع العام، بينما يعمل القطاع الخاص على تحقيق الفعالية والاستدامة في استخدام تلك الموارد؛

- من أهم الأسباب أيضا التي تعزز تفعيل دور القطاع الخاص هي قدرته على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل. يتميز القطاع الخاص بقدرته على توفير بيئة تحفيزية تشجع على ارتفاع مستوى الإنتاجية وتعزز الصرامة في الأداء. من خلال تقديم مكافآت ومزايا تحفز العاملين، يتم تعزيز الدافعية والالتزام، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء العام. هذه الحوافز تشمل مكافآت مالية، فرص الترقية، التدريب والتطوير المهني، وبيئة عمل محفزة تعتمد على المبادئ الادارية الفعالة؛

- تعتبر الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص أمرًا حاسمًا، حيث يتم تحقيقها من خلال استهداف الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرة والمهارة العالية. يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في تجنيد وتطوير فرق عمل متميزة، مما يضمن توفر الكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة. يتم اختيار وتدريب الموظفين وفقًا لمعايير

[1] توفيق بن الشيخ، "**تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 590.

[2] عبد النعيم دفرور، الياس شاهد، محمد الخطيب نمر، "**الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 12، 2017، ص 273.

صارمة، بحيث يتمتعون بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة بكفاءة وفاعلية. هذا التركيز على الكفاءة يساهم في تحسين أداء الشركات وزيادة إنتاجيتها، وبالتالي يعزز التنمية الاقتصادية والازدهار؛

- يتميز القطاع الخاص بروح المبادرة والديناميكية، ويتمتع بقدرته على الابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي. يسعى القطاع الخاص باستمرار للتفوق والتميز، ويتحدى التحديات ويستغل الفرص للبقاء في سوق المنافسة. يعتبر الابتكار والإبداع جزءًا أساسيًا من استراتيجيات القطاع الخاص، حيث يسعى لتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين العمليات الداخلية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. تلك القدرات تمكن القطاع الخاص من المنافسة بقوة في السوق، وتعزز قدرته على البقاء والنمو المستدام.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتمد غالبية البلدان النامية على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة لتلبية احتياجاتها من السلع الاستثمارية، حيث تفتقر إلى قدرات إنتاجية تسمح لها بتصنيع تلك السلع. وبالتالي، فإن تقلب الإيرادات المتحصلة عن طريق الصادرات يمكن أن يؤدي إلى تقلب في القدرة على الاستيراد وتذبذب في مستوى الاستثمارات الواردة إلى تلك البلدان. وتعتبر هذه الاضطرابات لها تأثيرات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. وبسبب الارتباط المتزايد في هيكل الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب بشكل عام إقامة صناعة وطنية كاملة بشكل مستقل، مما يستدعي زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الصناعات المحلية. بالنظر لما يحققه من مزايا والمتمثلة في[1]:

- باعتباره يؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة له؛
- توسيع أسواق منتجاته وتنويعها؛
- إعادة هيكلة اقتصاده بهدف تحسين أدائه؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات وإحلال الواردات والقدرة على المنافسة الخارجية؛
- زيادة التوظيف وامتصاص البطالة ورفع القدرة الإنتاجية؛
- جلب العمالة المؤهلة يسمح بالتنظيم العلمي والاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال؛

[1] لعفيفي دراجي، توفيق بن الشيخ، "**تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- ♣ تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي؛
- ♣ يعتبر بديل غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

رابعا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول، فقد انتشر هذا المصطلح في الآونة الأخيرة، وتوجهت الأنظار إلى البحث على السبل الكفيلة بدعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات، بعدما كان الاعتماد كبيرا في تطوير الاقتصاد وترقيته على المؤسسات كبيرة الحجم، والتي عادة ما ترتكز استثماراتها على القطاعات التي لها خصوصية الاستثمار الكبير، كقطاع المحروقات مثلا، والتي يبقى عددها محدود مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مزايا لا تتوفر في المؤسسات الكبيرة، مما جعل عددها ينمو ويزداد الاهتمام بها ومن بين هذه المزايا[1]:

- ✍ باستخدام الفنون الإنتاجية البسيطة نسبياً، يمكن التغلب على مشكلة البطالة بتكاليف رأسمالية منخفضة؛
- ✍ تعتبر موردا مكملا للمؤسسات الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية؛
- ✍ تنويع القاعدة الصناعية، حيث أن المؤسسات الصغيرة يمكن أن تدخل مجالا لا تدخله المؤسسات الكبيرة، وهو مجال السلع التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة؛
- ✍ تتسم بالانتشار الجغرافي، مما يسهم في تقليل الفروق الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة.

خامسا: تفعيل دور القطاعات الاقتصادية.

إن تحقيق تنويع اقتصادي يعتبر ضرورة حتمية للتخفيف من اعتمادية القطاع النفطي وتجنب تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. يتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز دور القطاعات غير النفطية، وخاصة تلك التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد متعدد الموارد.

ومن بين القطاعات المهمة التي يمكن استغلالها لتحقيق التنويع الاقتصادي وتطوير الإيرادات العامة وتخفيف العبء عن الموازنة العامة، يمكن أن نذكر[2]:

[1] عبد النعيم دفرور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص375.

[2] حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

1- تنمية القطاع الصناعي.

يعد القطاع الصناعي العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعند مناقشة إمكانية تعزيز القطاع الصناعي، يجب أن يتوفر تمويل كافٍ للاستثمار أو لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويجب تهيئة بيئة ملائمة لتنشيط وتوجيه هذا القطاع نحو الإنتاج الحقيقي، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، وزيادة مستويات الإنتاج، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، والتركيز على الجودة والتميز.

بهذه الطريقة، يمكن تعزيز الصناعة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعمل على تعزيز التنمية الشاملة وتوفير فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة.

2- تنمية القطاع الزراعي.

يجب أيضًا العمل على تعزيز القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الأمن الغذائي، وتحويله إلى قطاع يسهم في تعزيز الإيرادات المالية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على واردات السلع الزراعية، وتوجيه الموارد المخصصة لهذا القطاع نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة.

ويتطلب ذلك تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي من خلال توفير بيئة ملائمة وحافزة والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية. بذلك، يمكن تحسين الإنتاجية ورفع مستوى الجودة والكفاءة في القطاع الزراعي، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتوليد إيرادات مالية قوية.

3- تنمية قطاع الخدمات.

يعدُ قطاع الخدمات من بين أهم القطاعات التي تسهم في توليد الدخل وخلق فرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي. في البلدانِ المتقدمة، يُشكل قطاع الخدمات نحو 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويُوَظف نسبة عالية من اليد العاملة. ومع ذلك، يعتبر هذا القطاع تحدّيا بالنسبةِ للبلدانِ النامية، حيث لا يتجاوز نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي 50٪ وفي اليد العاملة 35٪. إضافة إلى ذلك، تواجه هذه البلدان تحديات في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات، وهذا يعني أنه يتوجب عليها تنويع اقتصادها وتحقيق فرصة للنمو والتطوير.

سادسا: برامج الإصلاح الاقتصادي.

يستلزم الإصلاح الاقتصادي تحويل إدارة النشاط الاقتصادي لتتبع قوانين السوق وتقليل تدخل الحكومة فيه، مما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة. يصبح هذا الإصلاح ضروريًا عندما يعاني الاقتصاد من عجز كبير في الموازنة العامة، وارتفاع التضخم، وزيادة درجة الحماية التجارية، وتقييم غير مناسب لسعر الصرف، وتراكم الديون الخارجية.

تُعرف هذه الجهود ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتتضمن عادة تغييرات هيكلية شاملة تطال كافة المجالات السياسية والاقتصادية. تُدعم هذه البرامج عادة من قِبَل المؤسسات الدولية للتخفيف من حدة الأزمات والتوازنات، وتحقيق نمو مستدام.

بشكل عام، تتألف هذه البرامج من ثلاثة عناصر رئيسية[1]:

- **إدارة الطلب.**

وتتضمن تلك البرامج أدوات وإجراءات سياسة مالية ونقدية متنوعة. فمن بين هذه الأدوات، تشمل الحد من عجز الميزانية وتقليل النفقات العامة، وتحسين النظام الضريبي، وتقليص الدعم عن السلع الأساسية، وتحديد سقوف الائتمان، والتحكم في الإصدار النقدي.

يتم استخدام هذه الأدوات والإجراءات بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الداخلي في الاقتصاد. وتهدف إلى ضبط الإنفاق العام وتحقيق التوازن في الموازنة، وتحسين القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار، وضبط التضخم، وتحقيق استقرار سوق العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

- **زيادة العرض.**

تتمثل إحدى أهم جوانب البرامج الإصلاحية في زيادة العرض. وتتضمن هذه البرامج إجراءات هيكلية تهدف إلى تحقيق تحسينات في الاقتصاد. من بين تلك الإجراءات، تشمل تقليص دور القطاع العام وتحسين كفاءته من خلال عمليات الخصخصة، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الخاص.

[1] عبد النعيم دفرور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 374.

تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الموارد المتاحة، وزيادة الإنتاج وتطويره، وتعزيز الاقتصاد بشكل عام. يتم تنفيذ هذه الإجراءات بهدف تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتشجيع التنافسية وتحسين الأداء الاقتصادي للبلد.

من خلال تلك الإجراءات، يمكن تحقيق زيادة في العرض الاقتصادي، وتحقيق تنمية مستدامة وتطور في مختلف القطاعات الاقتصادية.

✍ **تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات.**

تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات كوسيلة لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيزه. تتضمن هذه البرامج إجراءات وأدوات سياسة التجارة التي تهدف إلى تعزيز الصادرات وتنويعها.
تشمل هذه الإجراءات رفع الأرصدة من العملات الأجنبية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وترشيد قطاع التعريفة الجمركية، وتحرير التجارة وإلغاء الحواجز التجارية، وتخفيض قيمة العملة. تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز تنافسية الصادرات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي أساسية في عملية التنويع الاقتصادي، حيث تعمل على تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاعات المختلفة مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي. وتسهم حرية التجارة وتحرير أسعار الصرف في زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس نجاح عملية تنويع الصادرات.
بالتالي، يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي يعد عنصرا أساسيا لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعمل على تعزيز وتنويع هيكل الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي.

من أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصاد ما يلي[1]:

أولا: الحوكمة.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب الحكم الرشيد كشرط أساسي لبناء بيئة مواتية. ففي هذا السياق، يتضمن مفهوم الحكم الرشيد تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز القطاعات المختلفة وضمان التنسيق الفعال بين صناع القرار والجهات المعنية بتنفيذ هذه السياسات.

[1] راجع في هذا الاطار:
- حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 146.
- حميد قرومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 271، 272.

يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرًا أساسيًا في عملية تنويع الاقتصاد، حيث يتولى التسيير العقلاني للموارد الطبيعية ويضمن استخدامها بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الحكومات دورًا حاسمًا في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخًا تجاريًا جيدًا، ويشجع على الاستثمار وتنمية الأعمال.

بشكل عام، فإن الحكم الرشيد يعد عنصرًا حيويًا لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يسهم في توفير الاستقرار والثقة للمستثمرين ويعزز التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة. ومن خلال تبني سياسات فعالة وتنفيذها بكفاءة، يمكن خلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام والازدهار.

ثانيا: الموارد الطبيعية.

تعتبر الموارد الطبيعية أحد أهم العوامل التي تسهم في دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث يمكن استغلالها لتوسيع نطاق الصادرات وزيادة إنتاج السلع المحلية.

تلعب الموارد الطبيعية دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فهي تمثل مصدرًا للمواد الخام والطاقة والموارد المائية والزراعية. من خلال استغلال هذه الموارد بشكل فعال ومستدام، يمكن تعزيز القدرة التنافسية للبلد وتحقيق توازن في التجارة الخارجية وتحقيق تنويع الاقتصاد.

ثالثا: القطاع الخاص.

يلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار وتنشيط النشاط الاقتصادي في القطاعات غير الحكومية.

رابعا: العوامل الإقليمية.

التكامل الإقليمي يمثل استراتيجية حيوية لتسهيل التبادل والتجارة، ويشمل مجموعة من العوامل الإقليمية، بما في ذلك إصلاح نظام إدارة الجمارك من خلال تحسين الإجراءات الجمركية وتبسيطها، وتقليل العقبات والتكاليف اللوجستية المتعلقة بالتجارة الحدودية. يهدف إصلاح نظام إدارة الجمارك إلى تسهيل حركة البضائع وتقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالإجراءات الجمركية، مما يعزز التجارة والتنمية الاقتصادية في المنطق.

خامسا: الإطار الدولي.

الإطار الدولي يلعب دورًا حاسمًا بالنسبة للدول التي تسعى لتنويع اقتصادها، سواء كان ذلك على سبيل الفردية أو من خلال تكتلات إقليمية. يمكن للاقتصاديات العملاقة أن تكون شركاء رئيسيين للدول الراغبة في تنويع اقتصادها، حيث يمكن تحقيق هذه الشراكة من خلال المشاريع التجارية المشتركة، أو اتفاقيات الاستثمار، أو نقل التكنولوجيا، مما يسهم في تحسين مناخ الأعمال وخلق أسواق واسعة للمنتجات الجديدة.

بشكل عام، فإن الشراكة مع الاقتصاديات العملاقة في الإطار الدولي تعزز التنويع الاقتصادي وتسهم في تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. إن إقامة شراكات فعالة ومستدامة تمكن الدول من الاستفادة من فرص النمو وتحقيق تنويع اقتصادي قوي ومستدام

سادسا: القدرات المؤسساتية.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي هو عملية معقدة تتطلب توافر مناخ مناسب. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2009، يُعتبر بناء مؤسسات قوية أمرًا ضروريًا لتحقيق تنويع صادرات أي بلد. يشدد البنك الدولي على أن هناك عوامل حاسمة لنجاح هذا النوع من المؤسسات، بما في ذلك توفير البنية التحتية الكافية لتخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات وآليات توزيعها، إلى جانب اعتماد سياسات اقتصادية شاملة ومستقرة وتطوير قطاع مالي متقدم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السياسة التجارية دورًا هامًا في تمكين الدخول إلى الأسواق وتعزيز تنافسية الصادرات.

سابعا: الموارد البشرية.

لذا، من المهم أن تولي الحكومات اهتمامًا خاصًا للاستثمار في التعليم وتعزيز رأس المال البشري. يتطلب ذلك التخطيط وتخصيص الموارد اللازمة لتحسين جودة التعليم، وتوفير فرص التعليم المناسبة للجميع، وتطوير برامج تدريبية وتعليمية متنوعة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الاستثمار في رأس المال البشري يعد استثمارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي في البلدان النامية.

المبحث الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وعوامل نجاحه.

إن التنويع الاقتصادي من أهم أسس استدامة واستقرار اقتصاديات دول العالم وخاصة اقتصاديات الدول النفطية، لذلك فالاهتمام به أصبح شرط ضروري لبناء اقتصاد قوي أكثر استدامة. ولنجاح التنويع الاقتصادي لابد من توفر جملة من العوامل كما قد تصادفه مجموعة من العوائق.

المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.

إن التنويع الاقتصادي من أهم أسس استدامة واستقرار اقتصاديات دول العالم وخاصة اقتصاديات الدول النفطية، لذلك فالاهتمام به أصبح شرط ضروري لبناء اقتصاد قوي أكثر استدامة.

الفرع الأول: ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.

أكدت السياسات المتعاقبة على أهمية تجنب الاعتماد الكلي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني وذلك لعدة أسباب ومبررات بارزة[1]:

- ❖ يُعتبر النفط موردًا طبيعيًا غير متجدد ومعرّض للنضوب، وبالتالي فإنه ينبغي أن نعتمد على مصادر اقتصادية بديلة وغير متجددة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ❖ بدلا من اعتبار استخراج النفط كمورد ينضب بشكل تدريجي، يمكن اعتباره استنزافا لمخزون رأس المال. ولذلك يعتمد تنويع قاعدة الاقتصاد على إيجاد دخول متنوعة وموارد متجددة، وبالتالي يمكننا أن تعتبر استخراج النفط كاستنزاف لمخزون رأس المال، ويجب أن نسعى جاهدين إلى تنويع القاعدة الاقتصادية واستكشاف مصادر دخل بديلة ومتجددة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية؛
- ❖ تتسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتذبذب الطلب العالمي في تقلبات كبيرة في العائدات المستحقة من صادرات النفط، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، وبالتالي يؤثر على مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] لطيفة قعيد، كمال قويدر، "**سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي السادس حول: "**بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6

تقليل التقلبات في مستويات الدخل القومي الناتجة عن تذبذب الإيرادات النفطية، وضمان استقرار مستويات الاستثمار وفرص العمل. يتم ذلك من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على مصادر تمويل متنوعة ومستقرة.

الفرع الثاني: دور التنويع الاقتصادي في استدامة النمو للدول النفطية.

يوجد ارتباط قوي بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي حيث يقود الأول إلى الثاني وذلك للأسباب التالية[1]:

أولا: تقليل المخاطر الاستثمارية.

تعزز التنوع الاقتصادي فرص الاستثمار ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر الاستثمارية. من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية وتنويعها، يتم تقليل المخاطر الاستثمارية التي تنشأ عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل من القطاعات.

ثانيا: تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.

عندما يكون الاقتصاد معتمدًا على إنتاج واحد أو عدد محدود من المنتجات، أو يركز على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، فإنه يكون عُرضةً للمخاطر. ففي حالة تغير الأسعار أو الطلب على هذا المنتج بشكل سلبي، سواء بسبب أسباب داخلية أو خارجية، يتعرض الهيكل الإنتاجي لمخاطر جوهرية.

ثالثا: تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.

تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات تحديات كبيرة في تقليص المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات. عندما تنخفض أسعار هذه المنتجات المصدرة، يتناقص الحصول على العملات الأجنبية من عوائد الصادرات، مما يؤدي إلى تقليل قدرة الدولة على تمويل وارداتها ودعم عمليات التنمية الاقتصادية.

رابعا: زيادة إنتاجية رأس المال البشري.

يعزز التنويع الاقتصادي زيادة الإنتاجية وتعزيز رأس المال البشري، وبالتالي يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] أشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، "**القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 5.

خامسا: توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.

تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة يسهم في تعزيز العلاقات المترابطة بينها، وهو ما يترتب عليه تأثيرات خارجية متعددة في عملية الإنتاج، وتتجلى تلك التأثيرات بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

سادسا: تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

ترتبط التذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح بضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركيز الإنتاج في عدد قليل من المنتجات. ومن المعروف أن التقلبات في مستويات الناتج المحلي وعدم استقرارها تؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي، يمكن الاستدلال بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن زيادة التنويع الاقتصادي سيسهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

سابعا: رفع معدل التبادل التجاري.

بزيادة التنويع الاقتصادي، يمكن تحقيق زيادة في حجم التجارة من خلال توسيع نطاق الصادرات المختلفة. وبذلك، ستتوزع تأثيرات التقلب في أسعار الصادرات على مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليل الخسائر المتعلقة بتذبذب أسعار المنتجات المصدرة. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة معدلات التبادل التجاري وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

ثامنا: توليد الفرص الوظيفية.

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب زيادة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يتزايد الطلب على القوى العاملة مما يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة وتقليص معدلات البطالة.

تاسعا: زيادة القيمة المضافة.

تسهم استراتيجية التنويع الرأسي في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد. حيث تُستخدم مخرجات القطاع الأول كمدخلات إنتاجية في قطاعات أخرى، ويؤدي التنوع الاقتصادي أيضًا إلى توليد فرص عمل جديدة، مما يعزز دخول العوائد الإنتاجية ويحقق استقرارها. ونتيجة لذلك، يتزايد إنتاج القيمة المضافة على المستوى القطاعي والمحلي.

عاشرا: تعزيز التنمية المستدامة.

تشير الدراسات التي اكتشفت التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي على مر الزمن، والتحديات التي تواجهها الدول الفقيرة في تحقيق التنمية المستدامة، إلى وجود ثلاثة أسباب رئيسية ترتبط جميعها بالتنويع الاقتصادي:

1. السبب الأول يتمثل في تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات.
2. السبب الثاني ينبع من تعرض الدول الفقيرة بشكل متكرر وشديد للصدمات الاقتصادية العامة.
3. السبب الثالث يتعلق بارتفاع مدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة تأثير الصدمات على القطاعات المتخصصة.

بالتالي، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق استقرار معدلات النمو على مر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: آثار اعتماد الدول النفطية على التنويع الاقتصادي.

تعود سياسة التنويع الاقتصادي على الدول النفطية بالعديد من الآثار الإيجابية للبلدان التي تتبعها، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- إمكانية الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛
- يمكن للتنويع الاقتصادي أن يقلل من تقلبات النمو الاقتصادي، مما يعزز الاستثمار الخاص في قطاعات اقتصادية أخرى؛
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص استثمارية متعددة وتقليل المخاطر الاستثمارية. عندما يتم توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، تنخفض المخاطر الاستثمارية. فالظروف الطبيعية المحلية والدولية، مثل الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق، والحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات، يمكن أن تتسبب في أضرار جسيمة لإنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما يؤثر سلبًا على العوائد الاستثمارية. لذا، يعمل تنويع الاستثمارات وتوزيعها على مجموعة واسعة من المنتجات على تقليل المخاطر الاستثمارية وزيادة العوائد؛

[1] محبوب بن حمودة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] راجع في هذا الإطار:

– غزلان شراد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 4.

– حميد بن نية، مراد محفوظ، "**استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 262.

– أحمد دبيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- يحقق التنويع الاقتصادي العديد من المزايا من خلال تقليل المخاطر المترتبة على اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو التركيز على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات. عندما يكون أداء الاقتصاد الوطني مرتبطًا بإنتاج منتج محدد، سواء كانت سلعة استخراجية مثل النفط والغاز والفوسفات، أو سلعة زراعية، خدمة مالية، تجارية، أو غيرها، فإن انخفاض أسعار هذا المنتج أو الطلب عليه لأسباب داخلية أو خارجية سيؤثر سلبًا على الهيكل الإنتاجي ويعرضه للمخاطر. ومع التنويع في مصادر الإنتاج، تقل تأثيرات السلبية الناتجة عن الاعتماد الكبير على منتج محدد، بغض النظر عن نوعه ومصدره. يتعرض هيكل الإنتاج في اقتصاد أي دولة للخطر عندما يتخصص في قطاعات تعاني من تقلبات عالية أو عندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز؛

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل المخاطر الناجمة عن تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض حصيلة الصادرات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة للدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- يؤدي عدم التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى حدوث تقلبات واضحة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. يوجد علاقة عكسية بين تقلب الناتج المحلي الإجمالي واستقرار معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق تنويع اقتصادي أكبر يقلص التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي ويعزز مستويات النمو الاقتصادي؛

- يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة في الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات، إلى تراجع مستوى التبادل التجاري. عندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد، يمكن أن يحدث انخفاض في أسعاره مما يؤدي إلى تدهور قيمة الصادرات مقابل الواردات، وهذا يترتب عليه خسائر اقتصادية للدولة. ومع ذلك، في حالة تنويع الصادرات، فإن تلك المخاطر تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يقلل من التأثير السلبي لتقلبات أسعار السلع المصدرة ويسهم في زيادة معدل التبادل التجاري. يظهر أن هناك علاقة إيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي؛

- تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنويع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه؛

- يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛
- فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل؛
- الاعتماد على أنشطة متنوعة تجعل الاقتصاد مستقرا وأقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال والصدمات الخارجية؛
- التنويع الاقتصادي يجعل الأنشطة مرتبطة داخليا ومتداخلة فيما بينها؛
- يعمل التنويع الاقتصادي على تقوية الروابط والنشاطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية؛
- يقلل من أثر الصدمات الخارجية، ويحد من الضغوطات الخارجية؛
- يعمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- يسهم التنويع في انتقال التأثيرات الإيجابية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم الكبير؛
- التطبيق الواسع للتقنيات وانتشار المهارات التنظيمية والإدارية المتطورة.

المطلب الثالث: شروط نجاح التنويع الاقتصادي وعوامل فشله.

يتطلب نجاح التنويع الاقتصادي توفر جملة من العوامل التي يمكن أن تساهم في النهوض بالاقتصاد، وفي مقابل ذلك تصادفه العديد من العوائق التي تحد من تحقيقه.

الفرع الأول: شروط نجاح التنويع الاقتصادي

على الرغم من وجود بعض الاختلافات لدى جميع الدول في استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وعدم وجود وصفة واضحة وموحدة للنجاح، فإن السياسات التي اختبرت فعاليتها على الصعيد العالمي تتضمن ما يلي[1]:

[1] هشام عياد، "**محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البدائل للفترة 2000-2013**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- يجب التركيز على تنويع الصادرات ورفع مستوى جودتها، واعتبار ذلك أولوية من أولويات التنمية الرئيسية مما يسمح بتعزيز الإيرادات المالية العامة ومن ثم توسيع نطاق الإنفاق الحكومي لتدعيم كل القطاعات الإنتاجية التي تؤثر مرة أخرى في تنويع الصادرات؛

- ضرورة اعتماد الحكومات على إدارات فعالة وذات مصداقية؛

- وضع سياسات واستراتيجيات شاملة مبنية على معلومات وبيانات دقيقة للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية من أجل صنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة؛

- تفعيل دور القطاع الخاص الذي من شأنه توسيع نطاق المنتجات السلعية والخدماتية وفتح الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء أمام الأفراد والمؤسسات الخاصة؛

- دعم مواد ولوازم الإنتاج من طرف الحكومات من أجل التخفيض من تكاليف الإنتاج وتحفيز المنتجين والمستثمرين على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛

- تحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم؛

- تكثيف حجم الاستثمارات في مجال التعليم عموما بما في ذلك مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم التقني والمهني، حيث أن ما هو ملموس في التجارب العالمية الرائدة هو الدور الكبير للابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة في نجاح التجارب الاقتصادية وتوسيع دائرة التنويع؛

- تشجيع روح المبادرة والابتكار، وزيادة الإنفاق على الجوانب البحثية والتنموية والتطويرية؛

- توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات، الاتصالات وغيرها.

وفي الأخير يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأجل ومستمرة على مدى سنوات وتعتمد في نجاحها على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية من خلال القيام بإصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية للتخلص من أحادية الاقتصاد والتحرر من التبعية لمورد واحد.

الفرع الثاني: عوامل فشل التنويع الاقتصادي.

إن العقبات التي تحد من سرعة تحقيق ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، وتتمثل هذه العوائق فيما يلي[1]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- انخفاض الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- الافتقار إلى الموارد البشرية المحلية المدربة والمؤهلة من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- تراجع أسواق رأس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ المناسب لهذا الاستثمار؛
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول، وهو ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

[1] صادق هادي، "**دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية–دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000–2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2013-2014، ص 47.

المبحث الثالث: ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمارس نشاطها في بيئة متغيرة باستمرار، يكون هذا تحديا أمامها لتضمن بقاءها واستمرارها في ظل التهديدات المحيطة بها، خاصة المنافسة الشرسة من طرف المؤسسات الأخرى أو المؤسسات الأجنبية، ما يتطلب منها أن تكون على درجة عالية من اليقظة المستمرة. ولعل تأهيل هذه المؤسسات يساهم في دعمها وترقيتها لمواجهة كل ما يعترضها وبالتالي تستطيع دعم التنويع الاقتصادي، وقد اتجهت الكثير من الدول النفطية إلى الاهتمام بهذا القطاع ووضع استراتيجيات ورؤى لتطويره وترقيته كمرحلة لدعم تنويع اقتصاداتها.

المطلب الأول: تدابير المساعدة والدعم لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الأهمية الاستراتيجية لعملية التأهيل لا تكمن في برامج التأهيل وما تتضمنه من عمليات التشخيص الاستراتيجي والتخطيط والتنفيذ فقط إنما لابد من وجود تدابير مساعدة تساهم في إنجاح هذه البرامج لتحقق الأهداف التي وضعت من أجلها. والتي يمكن التعبير عنها في الآتي:

- **تأهيل القطاع المصرفي.**

لضمان تمويل النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب تحسين خدمات الجهاز المصرفي والمالي وتفعيل دورهما. من خلال وجود ثقافة ترتكز على معايير موضوعية في إعطاء القروض البنكية، وتعزيز الشفافية في عملية الحصول على التمويل، وتقليل نسب الفائدة على القروض. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تقدم منتجات مالية جديدة. تلك الخطوات ضرورية لأن البنوك والمؤسسات المالية تعد الشركاء الأساسيين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام الاقتصادي[1]

- **تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي:**

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تقديم خدمات تعزز التنمية الاقتصادية وتخفف أعباءها. يساهم هذا النوع من الاستثمار بشكل فعال في تعزيز الادخار ويتيح فرصة زيادة كفاءة الموارد المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تشغيل الموارد العاطلة ويمكن أن يساهم في رفع إنتاجية الموارد المستخدمة بشكل فعلي، مما يعزز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة. كما يوفر فرص تحقيق ميزة نسبية من خلال تنويع

[1] ليليا بن صويلح، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، ديسمبر 2008، ص 160.

الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هامًا للتمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي تفتقر إلى مستوى كافٍ من التوفر المحلي للمدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نمو عالية وتعزيز التنمية الاقتصادية[1].

- **تهيئة النظام الجبائي.**

وتكون تهيئة وتأهيل النظام الجبائي من خلال القيام بإصلاحات جبائية واستخدام أساليب ملائمة مع نشاط المؤسسة فيما يخص التحصيلات الجبائية وكذا الإعفاءات الكلية والإعفاءات الجزئية ونظام الاقتطاعات التصاعدية وغيرها، إذ أن كل هذه الإجراءات تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة وتهدف إلى التقليل من تكاليف المؤسسة التي تؤثر على درجة أرباحها وتنافسيتها.[2]

تهدف تدابير مساعدة ودعم تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي[3]:

- انعاش النمو الاقتصادي من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتبعها الحكومات والسلطات الاقتصادية لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد. يهدف الانعاش الاقتصادي إلى تعزيز الطلب على السلع والخدمات، وزيادة الإنتاجية والاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- تتضمّن حركية التطور والتكيف التكنولوجي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجزء أساسي منها؛
- تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي ليكون ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع أنظمة تكون مكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمالية المؤسسات وإنتاجها؛
- تشجيع الإبداع والتجديد وتبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية؛

---

[1] صابرين زيتوني، "**الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–**"، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] ليليا بن صويلح، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] شعبان فرج، بلال رحايلية، "**آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، ص17.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الخدمات المالية لاحتياجاتها؛
- تحسين أداء البنوك في معالجة الملفات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط قانوني واقتصادي، يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدفع والدعم الضروريين لتطويرها وترقيتها؛
- تحسين وترقية السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المطلب الثاني: دور وسياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع اقتصادي ناجح.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا استثماريا رائدا، باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه، وطريقة تسييره، وقطاعا حيويا قادرا على توسيع حركية النشاط الاقتصادي وتنويعه.

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية، حيث تعد العمود الفقري للقطاع الخاص. ففي العالم، تشكل هذه المؤسسات أكثر من 90 في المائة من إجمالي عدد المشاريع. وفي الدول التي تحقق نموا قويا، تزداد أهمية تلك المؤسسات لأنها تُعَدُّ الأفق الواقعي الوحيد لزيادة التوظيف والقيمة المضافة. ينطبق الأمر على البلدان التي تخضع لعمليات التحول الاقتصادي، حيث يتم فتح المجال للمؤسسات الخاصة الصغيرة والفعَّالة لتحل محل المؤسسات الحكومية الكبيرة غير الفعالة.

تستحق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإشارة إليها، حيث تشكل نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم على مختلف مراحل النمو. إنها تلعب دورًا حيويًا في توفير فرص العمل وتسهم بشكل فعال في التصدير وتعزيز قدرات الابتكار. وتشير الإحصاءات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي 90 في المائة من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين 40 في المائة و 80 في المائة من فرص العمل وتوظف ما بين 50 في المائة و 60 في المائة من القوى العاملة على مستوى العالم. تساهم هذه المؤسسات بنسبة حوالي 46 في المائة من الناتج المحلي العالمي وتلعب دورًا كبيرًا في الناتج المحلي للعديد من الدول.

سواء كانت في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فإن المؤسسات الصغيرة ستظل الأكثر انتشارًا مقارنةً بالمؤسسات الكبيرة. تلك المؤسسات توظف عددًا أكبر من العمالة وتوفر فرص عمل بتكلفة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب المؤسسات الصغيرة دورًا رئيسيًا في تلبية احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات بأسعار

تتناسب مع قدراتهم الشرائية. كما تعتمد بشكل كبير على الموارد المحلية المتاحة في البيئة وتستثمر في التكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها.[1]

وعليه فإن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول ذات المصدر الوحيد للدخل يعتبر ضرورة حتمية لدعم وترقية هذه المؤسسات وزيادة عددها وتحسين تنافسيتها.

الفرع الثاني: سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع اقتصادي ناجح.

لنجاح التنويع الاقتصادي تتضمن سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الجوانب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ضمان توفير أحدث الخدمات لتطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل ذلك تمويل الأبحاث التطبيقية والترويج للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية والدولية؛
- دراسة وتنفيذ جوانب تمويل المشاريع على أساس تنافسي للصناعات الإنتاجية والتحويلية والتي يمكنها أن تحتل مكانا في الأسواق الوطنية والدولية والتي من الممكن المحافظة عليه؛
- دعم الشركات الرائدة والقادرة على المنافسة وتسهيل الوصول إلى أسواق التصدير؛
- استقطاب الشركات العالمية من خلال المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية ذات القدرة الإنتاجية والتصديرية العالية؛
- التركيز على الاستثمارات الأجنبية المصدرة للتقنية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في المناطق الصناعية؛
- تدقيق ومتابعة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعند وضع هذه السياسات يجب التركيز على[2]:
- استهداف تأسيس التجمعات الصناعية التي تضم عدد كبير من هذه المؤسسات، وتعد مواقع هذه التجمعات أفضل مكان لاستقبال ونشر التكنولوجيات الجديدة والتدريب وطرق التسويق الحديثة؛

---

[1] جيهان عبد السلام عباس، "**دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر**"، ورقة بحث مقدمة إلى: المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة تحت عنوان: "**تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية**"، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة طنطا، القاهرة، 2020، ص ص 8، 9.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 10، العدد 34، 2012، ص ص 12، 13.

- وضع القطاعات الفرعية الواعدة في الهدف، وذلك لضمان تحقيق نتائج إيجابية، ويجب استخدام قواعد البيانات والبحوث والدراسات لتحديد القطاعات الواعدة ووضع أدوات داعمة لها؛
- يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم الدعم المالي وغير المالي؛
- استهداف المناطق الأقل نموا في البلاد؛
- التركيز على المؤسسات التي تمكن المرأة من المشاركة في العملية الإنتاجية؛
- ضرورة التركيز على دعم المؤسسات الصديقة للبيئة؛
- التركيز على مؤسسات تطوير الكفاءات والتدريب المهني؛

في ضوء ما سبق نجد أنه إذا ما تم وضع سياسات وخطط ملائمة لتأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة أهم الجوانب، والعمل على تنفيذها بالشكل الدقيق، والسعي إلى إنشاء الهيئات الداعمة لها والتي تمكنها من توفير التوجيه والدعم اللازمين لهذا النوع من المؤسسات، وبالتالي سيكون لهذه المؤسسات دورا كبيرا في انتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد مستدام يتسم بالمناعة ضد الأزمات التي تواجهه وله القدرة على تحقيق مبدأ التنافسية، كما أن تجارب العديد من الدول مثلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وماليزيا وغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية تؤكد أن دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار بيئة وتشريعات مؤسسية قد حقق طفرة نوعية في تعزيز وتطوير الموارد الاقتصادية، والتنويع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد ككل، ومنه حل جزء من مشكلة الاعتماد على القطاع الواحد وتقليل الاعتماد عليه.

المطلب الثالث: رؤى الدول العربية النفطية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنويع اقتصاداتها.

يعتبر تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية يعتمد عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتعد البلدان المصدرة للنفط الأكثر حاجة لمساهمة هذا القطاع.

لعل أهمها[1]:

- تهدف الإمارات العربية المتحدة من خلال رؤية الإمارات 2021 إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر رفع ناتج القطاع غير النفطي وذلك بدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيل نفاذها إلى التمويل، مما

[1] هبة عبد المنعم وآخرون، "**النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص ص 28، 29.

يساعد على رفع مساهمتها في القطاع غير النفطي إلى 70% عام 2021. كذلك تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا، وتحسين موقع الإمارات في الترتيب العالمي لمؤشر ريادة الأعمال الدولي.

- من ناحية أخرى تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل خلق المزيد من فرص الشغل للسعوديين، ومن ثم زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 20% حاليا إلى 35% عام 2030. ويعد تيسير النفاذ إلى التمويل أحد الأهداف الأساسية للرؤية التي تستهدف زيادة نسبة الائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 20% من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030.

- تبنت دولة الكويت إستراتيجية طويلة المدى تتمثل في رؤية كويت جديدة 2035 وذلك من خلال وضع خطط وبرامج لتحفيز القطاع عبر تخصيص 2 مليار دينار كويتي للصندوق القومي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى تطوير وتعزيز النمو المستدام في القطاع.

- كذلك تتضمن رؤية البحرين الاقتصادية 2030 استراتيجيات ترمي إلى تحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

- كما تستهدف إستراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق (2014-2030) دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الآليات التي تهدف إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) ضخ ما يقارب 5 تريليونات من الدينار العراقي في البنوك التجارية وذلك لتعزيز إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية.

- بالنسبة لدولة قطر هناك العديد من المبادرات والخطط الإستراتيجية المتضمنة في رؤية قطر 2030، التي تهدف إلى توفير بيئة مناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للتنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص في قطر. عن طريق زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي من 2.1% إلى 3.5%، تشتهر قطر بكونها دولة نفطية بامتياز، فحجم المداخيل الريعية بالنسبة لعدد السكان، يقلل من وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ذلك تحسست دولة قطر عدم التنوع في الاقتصاد، من خلال زيادة درجة نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية من 37% إلى حوالي 50% عام 2020.

خلاصة الفصل الثالث.

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصاداتها على المورد الوحيد، مدخلا رئيسيا يجب الأخذ به وتطبيقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتنويع مداخيل الاقتصاد، حيث يهدف التنويع الاقتصادي إلى تطوير قاعدة اقتصادية قوية تتميز بتنوع المقومات وتكامل القطاعات وتشابك الوحدات، لكونه يقلل المخاطر الاستثمارية والمخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، إضافة إلى تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة، إذا توفرت له مجموعة من المقومات مثل تفعيل دور القطاعات الاقتصادية و ودور القطاع الخاص الذي يبرز دور المؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من مرونة تساعدها على التأقلم مع كل المتغيرات.

ومن هذا المنطلق سعت الدول إلى النهوض بهذا القطاع من خلال توفير جميع السبل الكفيلة لمساعدتها على تأدية الدور المنتظر منها، من خلال تأهيلها لتكون قادرة على تنويع الهيكل الإنتاجي وتنويع الصادرات وبالتالي المساهمة في التنويع الاقتصادي.

الفصل الرابع:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لدعم التنمية الاقتصادي في الجزائر

تمهيد.

تسعى الحكومة الجزائرية وبكافة الطرق إلى دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتبر النفط العمود الفقري فيه، وعوائده تمثل نبض مداخيل الدولة، تحتم على الجزائر فك ارتباطها به، لأنه يشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري جراء عدم استقرار أسعاره.

في ضوء هذه الظروف، أصبح أمرًا ضروريًا للجزائر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اقتصادها. يتطلب ذلك التركيز على عدد من القطاعات التي تعتبر الركيزة للتنمية، ولعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم هذه القطاعات التي تعتبر كبديل لتنويع الاقتصاد، لذا أولته الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لمساعدة ومرافقة هذه المؤسسات من جهة، وتكييف العديد من البرامج الوطنية وفي إطار الشراكة لتأهيل هذه المؤسسات وترقيتها وتعزيز تنافسيتها، وتحضيرها للمنافسة الدولية من جهة أخرى، وبالتالي تأدية الدور المنوط بها في تنويع الاقتصاد الجزائري.

وعليه مما سبق سوف نعرض هذا الفصل في ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**

المبحث الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها الاقتصادية نتيجة قدرتها على التكيف مع جميع الظروف، لذا أصبحت تحتل صدارة اهتمام السلطات العمومية الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى غاية مرحلة اقتصاد السوق.

لذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على المراحل التاريخية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إضافة إلى معرفة تعدادها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، وبيان دورها في النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية وفق عدة مراحل وقد تم تقسيم هذا التطور إلى مجموعتين، قبل صدور القانون التوجيهي 2001 وبعد صدور هذا القانون.

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل صدور القانون التوجيهي 2001.

يمكن تلخيص تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية كالتالي:

أولا: المرحلة الأولى (1962 –1982).

شهدت هذه الفترة تراجعًا كبيرًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وعدد محدود للمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، فمع استقلال البلاد كان هناك حوالي 98% من هذه المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكان عدد المؤسسات المملوكة للجزائريين محدود جدا، ومساهمة محدودة أيضا في الاقتصاد (التوظيف، وتوليد القيمة المضافة)، نتيجة للهجرة الجماعية للمستوطنين، توقفت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام عن العمل. وبناءً على ذلك، اضطرت الدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات اعتبارًا من عام 1971، والذي يتضمن مراسيم مثل المرسوم رقم 20/62 المؤرخ في 21-08-1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 22-10-1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 المؤرخ في 22-11-1962 المتعلق بلجان التسيير في

المؤسسة الصناعية الشاغرة. تم اعتماد هذه الإجراءات كوسيلة لإعادة تشغيل تلك المؤسسات وتسييرها. وبالتالي، تحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات عامة تحت سياسة الاشتراكية، حيث أعطي القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، وتم تبني سياسات صناعية لتعزيز الصناعات التحويلية والمؤسسات المصاحبة في القطاعات الاقتصادية[1].

شهدت هذه الفترة تراجعًا كبيرًا في نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، بينما كانت المؤسسات التابعة للقطاع الخاص محدودة في عددها. أصبحت أسباب عدم تطور هذه المؤسسات واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت تنفيذ سياسات اشتراكية في الجزائر[2].

ثانيا: المرحلة الثانية 1982-1988.

منذ بداية الثمانينات، تم تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة في هذه الفترة بهدف إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتتالية. تم تنفيذ المخطط الخماسي (1980-1984) و(1985-1989) لتجسيد مرحلة الإصلاحات، وذلك في إطار استمرار النهج الاشتراكي وإعادة التركيز نسبيًا على القطاع الخاص، وتراجع دور السياسات الموجهة نحو الصناعات التحويلية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

ولذلك فقد شهدت هذه المرحلة إصدار جملة من القوانين التي كان لها الأثر الكبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها[4]:

1- قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية. فقد تضمنت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية التي تمت المصادقة عليها بالمرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات

---

[1] أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] جمال هاشم، هشام لبزة، "**أهمية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول:"**واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، يومي: 05 و06 ماي 2013، ص 4.

[3] رياض ريمي، عقبة ريمي، "**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي: 05 و06 ماي 2013، ص 9.

[4] رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصة مجيلي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي: 05 و06 ماي 2013، ص ص 5، 6.

الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، وبذلك انتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982، كما ارتفع عدد المؤسسات الولائية والبلدية إلى 504 مؤسسة ولائية، و791 مؤسسة بلدية.

2- قانون الاستثمار الخاص.

ساهمت الحكومة الجزائرية من خلال إصدار القانون رقم 82 -11 المؤرخ في 1982/08/21، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض الاجراءات مثل: حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية، الحصول على تصريحات محدودة الاستيراد والاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع.

3- قانون استقلالية المؤسسات.

أثبتت الاستراتيجية المعتمدة من طرف الجزائر بخصوص المؤسسات الكبرى خلال الفترة (1963-1988) فشلها، خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1986، ولذلك وجب القيام بإصلاحات عديدة وواسعة هدفها تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتهيئة الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق، ولتجسيد ذلك، تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست آثاره بشكل واضح على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1988-2001).

منذ سنة 1988، خضعت الجزائر لمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، مما دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تخفيف أزمة الديون الخارجية، ولذلك لجأت إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة الاقتصادية.

في هذه الفترة توالت التشريعات والاجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد والتي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد القطاع الخاص، يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- صدور قانون الاستثمار في 19 جويلية 1988 الذي أزاح سقف الاستثمار الخاص، كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال، وبالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص، خلال الفترة 1988-1990م
- في سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض الذي ألغى جميع الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة، وهو ما أعطى دفعا للقطاع الخاص عموما، وبالتحديد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سنة 1993 تم صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، كما منح العديد من الامتيازات للمستثمرين الخواص خاصة للاستثمار في المناطق الخاصة، وقد أنشئ بموجب هذا القانون وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين لإنجاز استثماراتهم.
- سنة 1994 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها تهيئة المناخ االمناسب لترقية نشاط هذه المؤسسات من أجل الاعتماد عليها كأحد ركائز التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد.
- في سنة 1995 صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1955 المتعلق بخوصصة المؤسسات والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص.
- تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في عام 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 296-96 الصادر في 8 سبتمبر 1996. تعمل الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يتركز دورها الأساسي على تعزيز وتقديم الاستشارة والدعم للشباب الذين لديهم مشاريع، وتوفير روابط مستدامة مع البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع وتنفيذ خطط التمويل ومتابعة وإنجاز هذه المشاريع واستغلالها بشكل فعال.

[1] حميد بوزيدة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017، ص ص 3، 4.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد صدور القانون التوجيهي 2001.

تتميز هذه الفترة بتشجيع الاستثمار الخاص وتطويره، وبالتالي إعطاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي شهدت تطورا كبيرا، وهو ما أدى إلى إمكانية إحصاء عددها وانتشارها الجغرافي وكذا توزيعها على مختلف الأنشطة.

ثانيا: القوانين المساعدة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نذكر من هذه القوانين ما يلي:

1- القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001.

تم وضع هذا القانون لتحقيق المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص. تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كوكالة وطنية غير مركزية، تضم جميع الهيئات ذات الصلة بالاستثمار. تم أيضًا إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، الذي يعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ويكلف بإعداد استراتيجية تطوير الاستثمار واقتراح تدابير تحفيزية للمستثمرين ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001.

يهدف هذا القانون إلى تعزيز استراتيجية تطوير الاستثمار وتقديم تدابير تحفيزية للمستثمرين، بالإضافة إلى متابعة التطورات في هذا المجال. يمنح هذا القانون الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحدد بدقة مفهوم هذه المؤسسات. وبناءً على هذا القانون، تقدم مختلف السلطات العمومية دعمًا وتعزيزًا لهذه المؤسسات عن طريق اتخاذ عدة تدابير، أبرزها تحسين نوعية المعلومات الصناعية والتجارية والاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع. كما يسعى القانون إلى تسهيل الوصول إلى هذه المعلومات وتشجيع ظهور مؤسسات جديدة وتعزيز قدرتها على المنافسة.

3- قانون الاستثمار 16-09.

تهدف قانون الاستثمار رقم 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمارات، سواء كانت وطنية أو أجنبية، في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات[1].

4- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صدر القانون رقم 17-02 في 10 جانفي 2017 بهدف دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يشتمل هذا القانون على التوجيهات والإرشادات لتعزيز نمو واستدامة هذه المؤسسات. يهدف القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير الداعمة والآليات المخصصة لها في مجالات التأسيس والتنمية والاستدامة. يهدف القانون أيضًا إلى تحقيق الأهداف العامة التالية[2]:

- تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المبتكرة، والحفاظ على استمرارها؛
- تعزيز قدرات وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير؛
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمقاولة؛
- تحسين معدلات الاندماج الوطني وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات.

ثالثا: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001-2020.

عكس القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، والذي شهد تطورا كبيرا منذ صدور هذا القانون، وللإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

[1] المادة 01 من القانون رقم 16 -09 المؤرخ في 03 أوت 2016، "**المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية**"، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2016/08/03، ص 18.

[2] المادة 02 من القانون رقم 17- 02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "**المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية**"، العدد02، بتاريخ 2017/01/11، ص 5.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.**

تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جميع الكيانات التابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك الأشخاص القانونيين والأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الحرفية.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.**

تشمل جميع الكيانات التابعة للقطاع العام. يشمل ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات العامة والشركات العامة التي تعمل بموجب تشريعات الدولة.

- **مؤسسات الصناعات التقليدية.**

تعتبر مؤسسات الصناعات التقليدية تلك المؤسسات التي يتم فيها العمل بشكل رئيسي بالطرق التقليدية واليدوية. تتميز هذه المؤسسات بوجود مهارات فنية تقليدية تنقل من جيل إلى جيل، وعادةً ما تتركز في الصناعات الحرفية والفنون التقليدية، تم نقل هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة عند حدوث تعديلات وزارية. بدأت هذه المؤسسات تخرج من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتبارًا من عام 2010 واستبدلت بمفهوم المؤسسات ذات النشاط الحرفي في التصنيف الإحصائي. لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورًا كبيرًا في عددها منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001 حتى عام 2020، والشكل الموالي يوضح تطورها خلال الفترة المذكورة.

الشكل رقم (04): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2020).

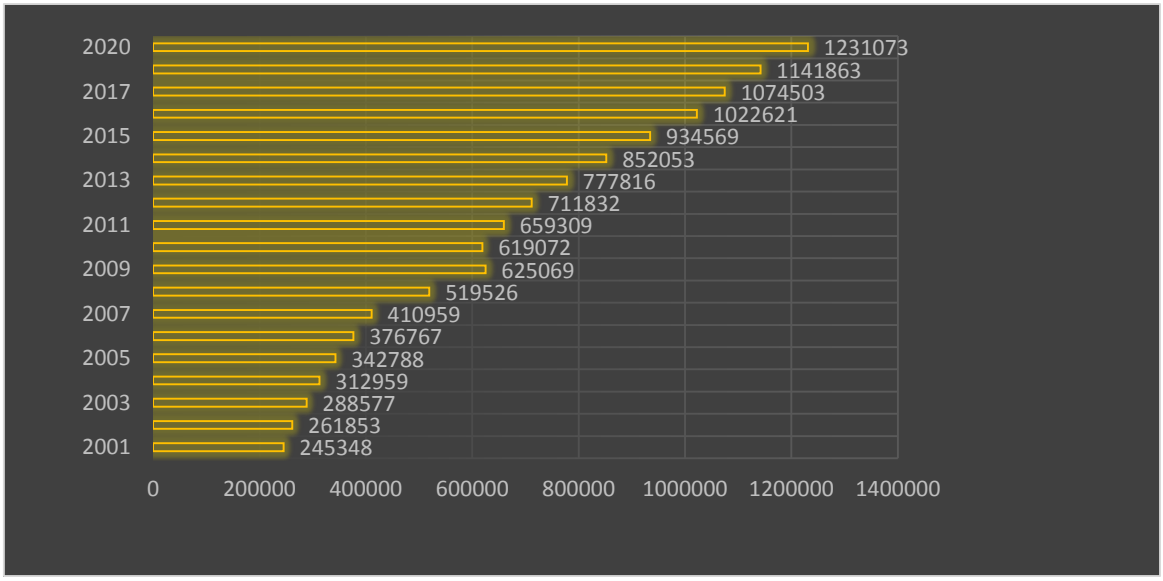

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للمرونة العالية التي تتمتع بها، وكذا تركيز الدولة الكبير عليها من خلال المجهودات والتسهيلات والإجراءات الحكومية التي سخرتها السلطات العمومية لبعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل سعت أيضا لاحتضانها وتأهيلها وترقيتها وتنمية تنافسيتها لتضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية.

وتكللت هذه المجهودات بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وهذا ما يؤكده التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداءا من 2001، أين كان عددها 245348 مؤسسة ليصل خلال سنة 2020 إلى 1231073 بمساهمة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام، وذلك راجع للتوسع الكبير في عمليات خوصصة مؤسسات القطاع العام بشكليها الجزئي والكلي وكذلك الدمج والغلق للمؤسسات الفاشلة، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه ومساندته، ولإعطاء صورة أوضح لمسار الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة نلاحظ الشكل الموالي.

الشكل رقم (05): تطور المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر (2001-2020).

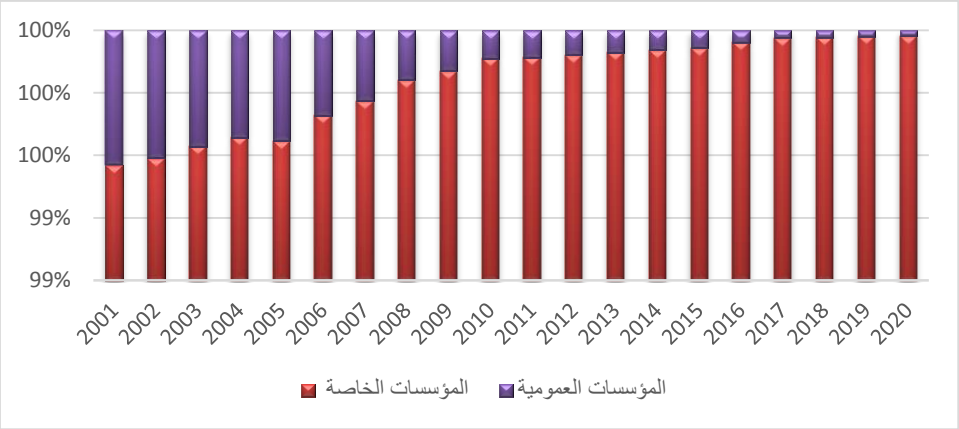

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم (01).

يؤكد لنا الشكل أعلاه التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال فترة الدراسة بنسبة 96%، وهذا بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها وتقديم كل الدعم اللازم لديمومتها، وتشجيع المستثمرين الخواص وفتح المجال أمامهم، كل هذا في إطار تيقن الدولة بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات لتنمية الاقتصاد الجزائري، ومواكبة التطور الذي تفرضه تنافسية الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث طبيعة النشاط والجهات.

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة قطاعات اقتصادية، كما تتوزع أيضا من حيث المناطق الجغرافية. وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط.

يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من القطاعات الاقتصادية وهي: قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، الخدمات، الصناعة الغذائية، الفندقة والإطعام، خدمات المؤسسات، وقطاعات أخرى وذلك خلال الفترة (2001-2009)، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذات الفترة.

الشكل رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط للفترة (2001-2009).

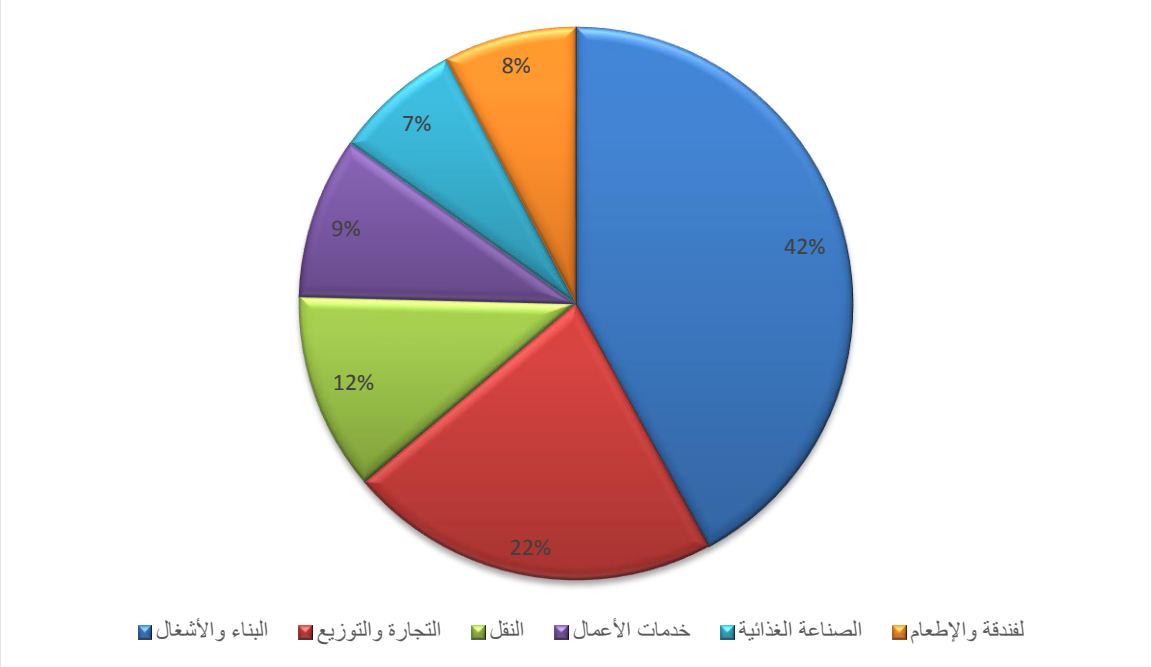

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (2).

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ومن خلال الملحق رقم (2)، التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها، حيث تبين القراءة التحليلية، تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فروع البناء والأشغال

العمومية، بنسبة 42%، وقد عرفت هذه الفترة زيادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤكد إقبال المستثمرين الخواص على هذا القطاع الذي يعتبر جذابا للاستثمار فيه نتيجة ضعف نسبة المخاطرة في مثل هذه النشاطات ولا تحتاج إمكانيات مادية كبيرة، بالإضافة إلى برامج ومخططات إنجاز الوحدات السكنية والبنى التحتية في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تسريع المشاريع الحكومية مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا القطاع.

يليه بعد ذلك قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 22% بإجمالي مؤسسات يصل إلى 385724 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، يليها وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل بنسبة 11%، ثم باقي القطاعات بنسب تركز ضئيلة. أما بالنسبة للفترة (2010-2020) فالشكل الموالي يوضح تركز المؤسسات الغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط كما يلي:

الشكل رقم (07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط للفترة (2010-2020).

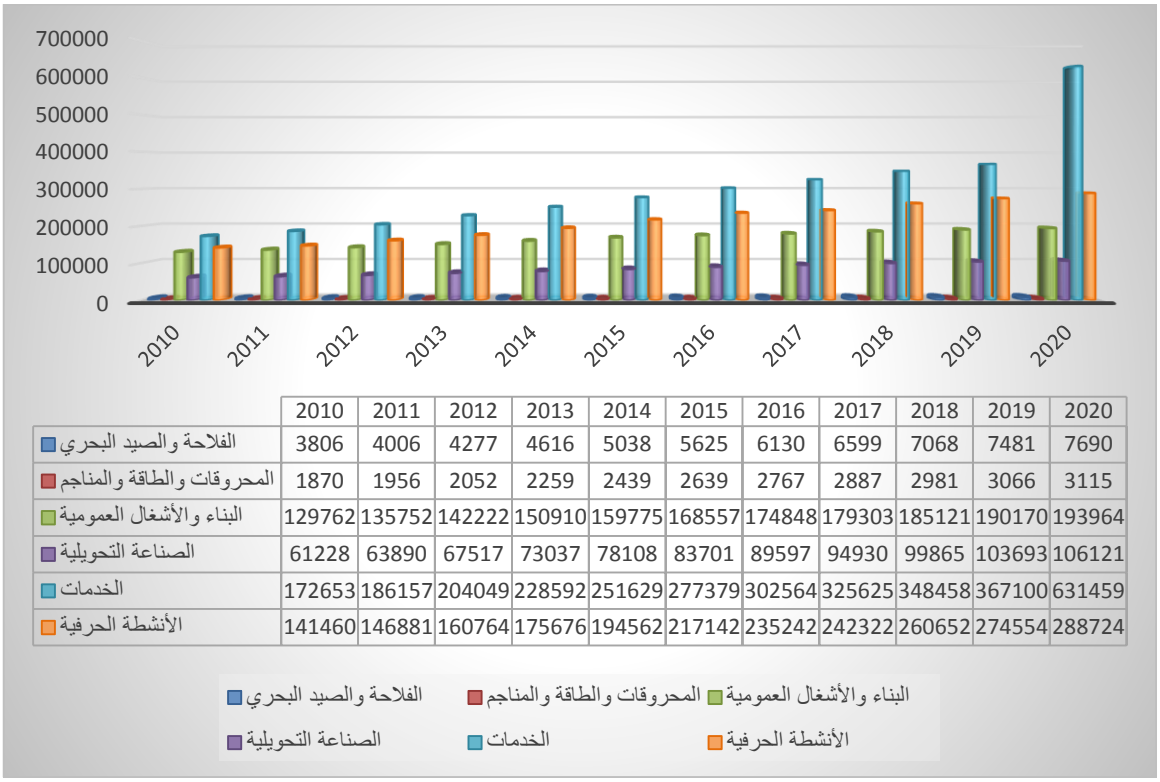

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	3806	4006	4277	4616	5038	5625	6130	6599	7068	7481	7690
المحروقات والطاقة والمناجم	1870	1956	2052	2259	2439	2639	2767	2887	2981	3066	3115
البناء والأشغال العمومية	129762	135752	142222	150910	159775	168557	174848	179303	185121	190170	193964
الصناعة التحويلية	61228	63890	67517	73037	78108	83701	89597	94930	99865	103693	106121
الخدمات	172653	186157	204049	228592	251629	277379	302564	325625	348458	367100	631459
الأنشطة الحرفية	141460	146881	160764	175676	194562	217142	235242	242322	260652	274554	288724

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة في تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 39% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود التوجه إلى هذا القطاع إلى نسبة الربح السريع الذي يعود به هذا القطاع ونسبة المخاطرة القليلة بالإضافة إلى قلة رؤوس الأموال التي يتطلبها هذا القطاع.

يظهر أيضا من خلال الشكل احتلال قطاع الأنشطة الحرفية للمرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بنسبة 27% لسهولة الاستثمار فيه أيضا، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطته بشكل فردي.

من خلال الشكل أيضا نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات وقطاع الأنشطة الحرفية والذي كان يستولي على المرتبة الأولى خلال الفترة (2001-2009) بنسبة 21%، يليه بعد ذلك قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 11% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لأن المستثمرين لا يملكون الخبرة اللازمة لتوجيه استثماراتهم في مجال الصناعة التحويلية بالإضافة إلى الخوف من المخاطرة في مثل هذه المشاريع، أما بالنسبة لتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري، وقطاع الطاقة والمناجم يعتبر ضئيل جدا.

والملاحظ من توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن أغلبها مشاريع غير منتجة تتركز في قطاع الخدمات والأنشطة الحرفية والبناء والأشغال العمومية، ونجدها بنسب ضئيلة جدا في المشاريع المنتجة الصناعية والفلاحية التي تتلاءم أكثر ومتطلبات التنمية وبالتالي الحد من المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني. ويرجع هذا إلى أن هذه القطاعات أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين في الجزائر نظرا لـ (الربح السريع، قلة المخاطرة، سهولة التسيير...الخ).

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

من بين خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها على الانتشار الجغرافي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في العديد من المناطق في الوطن، والشكل الموالي يعبر عن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الجهات خلال الفترة (2005-2020).

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

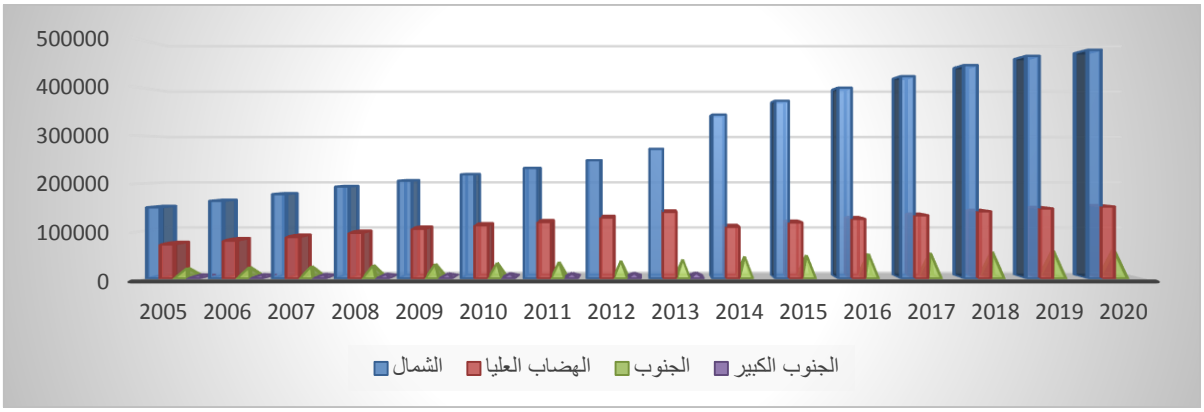

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه اختلال في التوازن الجهوي لتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتركز هذه الأخيرة في الشمال بنسبة 65% وهذا لقربها من التجمعات الكبرى والمناطق الحضرية لوجود فرص نمو أكبر لهذه المؤسسات، من ظروف مناخية جيدة والقرب من الهيئات الإدارية، في حين يقل تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهضاب العليا، حيث تقدر نسبتها بـ 25 %، أما في الجنوب والجنوب الكبير فيقل تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتراوح نسبة تمركزها بـ 8 % في الجنوب و 0.8% في الجنوب الكبير وهذا نظرا للظروف المناخية والطبيعية الصعبة، وقلة الإمكانيات المتاحة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه.

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات.

الفرع الأول: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد.

تتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي[1]:

1- **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق عام 2019 وهي:

- تطوير وتعزيز موارد الميزانية العادية لضمان قدرتها على تغطية نفقات التسيير الأساسية؛

- تخفيض عجز الخزينة خلال نفس المدة؛

- جمع المزيد من الموارد اللازمة من السوق المالية الداخلية.

2- مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030.

- يهدف إلى تحقيق نمو متنوع خارج المحروقات، حيث يستهدف زيادة نصيب الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالمحروقات إلى 65% سنويًا خلال الفترة من 2020 إلى 2030. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2.3 مرة خلال نفس الفترة. ومن المستهدف أيضًا تضاعف حصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة، حيث من المقرر أن ترتفع من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030.

- يهدف النموذج أيضًا إلى تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتنويع الصادرات. يسعى أيضًا إلى تحويل القطاع الطاقوي بهدف تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% في عام 2015 إلى 3% في عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى تنويع الصادرات بهدف دعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

[1] ناصر بوعزير، منصف بن خديجة، "**النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، أفريل 2017، ص91.

الفرع الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النموذج الاقتصادي الجديد.

بالنظر إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها في الاقتصاد الجزائري وبالنظر إلى استراتيجية الدولة وأهدافها في مجال التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الريعية، نجد أن هذا النوع من المؤسسات هو الركيزة الأساسية لمواجهة تراجع مداخيل الدولة، وينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها جزء لا يتجزأ من مؤسسات الإنتاج أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي مع مشارف سنة 2030، إذ تضمن نموذج النمو الجديد توصيات بهدف الوصول إلى ذلك المطلب، وذلك من خلال ما يلي[1]:

1- تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال تسهيل انتقال عوامل الإنتاج، وذلك من خلال التعديل السريع لقانون العمل الذي يجب أن يستند على إعادة تخصيص قوى العمل، مما يضمن تخفيض معدل البطالة عند الوصول إلى مطلب زيادة معدل النمو في حدود 6,5% من خارج قطاع المحروقات، مع ضرورة تعديل إجراءات دعم التشغيل وتكوين اليد العاملة وتعزيز دور نظام المعلومات فيما يتعلق بالفرص المتاحة من قبل سوق العمل.

2- تحديد السياسات والاستراتيجيات الصناعية، أين ركز النموذج الجديد على أن ذلك المطلب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- ضرورة دعم القطاعات التي تمتلك بها الجزائر ميزة تنافسية، ويتعلق الأمر خاصة بقطاع الفلاحة، تربية الأسماك، المناجم، كما يتعلق الأمر أيضا بدعم النسيج الصناعي الذي انطلقت فيه الجزائر مؤخرا كقطاع الالكترونيك وقطاع الاتصالات.
- تبني استراتيجية شاملة لإحلال الواردات وذلك بالتعويض الجزئي أو الكلي للواردات من المنتوجات نصف المصنعة أو تامة الصنع بالإنتاج المحلي، وهنا تبرز بوضوح مساعي السلطات العمومية في التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضمان تغطية الطلب المحلي.
- دعم الأنشطة الصناعية بالنسبة للقطاعات ذات المرونة في تحقيق العائد للصادرات وذلك من خلال إعطاء الأولوية لإنشاء مؤسسات مصدرة جديدة، دعم المؤسسات المصدرة لزيادة حصة صادراتها، إنشاء مناطق خاصة بالتصدير.

[1] العايب ياسين، **"المحيط الاقتصادي والتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النموذج الاقتصادي الجديد والأوضاع الراهنة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 27، 28 نوفمبر 2017، ص ص 36، 37.

ومن خلال تلك الاقتراحات التي تضمنها النموذج تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استفادة من إجراءات الدعم وأكثر قدرة على تبني أهداف النموذج في ظل توفير بيئة ملائمة للاستثمار والمنافسة.

المبحث الثاني: واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر بكل حماسة لتعزيز وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيمانا منها أنها المحرك الأساسي لعملية التنمية، فاهتمت بتأهيل هذا النوع من المؤسسات، من خلال تسطير عدة برامج لتأهيلها منها مجموعة من البرامج الوطنية، وكذا برامج بالشراكة مع الاتحاد الأوربي، وسيتم في هذا المبحث التطرق لكل من هذه البرامج.

المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الوطنية لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وترقية محيطها، وتمثلت هذه البرامج في برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012)، البرنامج الوطني لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010-2014).

الفرع الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

من أجل ترقية ودعم المؤسسات الصناعية في الجزائر تم تطبيق برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لتأهيل المؤسسات الصناعية.

أولا: التعريف بالبرنامج وشروطه.

جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية لتحسين مكانة المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي. يترتب عن ذلك أهداف اقتصادية ومالية على المستويين الوطني والدولي. ولا يقتصر هدف هذا البرنامج على جوانب الإدارة وإدارة الموارد والأسواق المالية والتشغيل فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل الهيئات المؤسساتية المحيطة بالمؤسسة أو التي تتعامل معها[1].

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، مرجع سبق ذكره، ص 181.

تم إطلاق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، وذلك من خلال تحسين كفاءاتها وتهيئة المحيط الذي تعيش فيه والمباشر لها من خلال تكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية ومصرفية، جبائية، إدارية واجتماعية[1]، وقد خصص مبلغ قدره 4 مليار دينار لتمويل هذا البرنامج، خصص منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي (2 مليار دينار)، فقد خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2001[2].

للاستفادة من البرنامج، كان لابد توفر مجموعة من **الشروط** أهمها[3]:

- يجب أن يكون منتميا إلى القطاع الصناعي أو قطاع التموين للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- تتطلب من المؤسسات أن تكون مسجلة في السجل التجاري وتحمل رقم تعريف ضريبي؛
- أن تكون قد مارست نشاطها لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات وحققت في هذه السنوات نتائج موجبة؛
- أن تكون أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب؛
- أن تشغل على الأقل 20 عامل وبصفة دائمة.

[1] Farida merzouk . **"pme et compétitivité en algérie"**. La revue de l'économie et de management.n 9. Université tlemcen. 2009. P11.

[2] سهام عبد الكريم، **"سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII** ، مجلة الباحث، المجلد 09، العدد 09، جامعة ورقلة، جوان 2011، ص 144.

[3] ساسية عناني، **"سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها، دراسة تقييمية"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر المجلد 04، العدد 06، جانفي 2014، ص 234.

ثانيا: مبادئ البرنامج:

يرمي البرنامج إلى تحقيق ثلاث مبادئ أساسية[1]:

المبدأ الأول:

يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتوجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة بهدف تحسين هيكلة هذا القطاع. تتضمن هذه العملية عددًا من النقاط التي يتم التركيز عليها، وتشمل

- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والبيئة التي تنشط فيها؛

- وضع برامج إعلامية وتحسيسية لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين؛

- وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مدعم ومساعد لهذه البرامج.

المبدأ الثاني:

تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة لإعادة هيكلة مصالحها ويكون ذلك عن طرق:

- إقامة دورات تكوينية متخصصة؛
- تنظيم تسيير المناطق الحرة؛ إشراك البنوك والمؤسسات المالية.

المبدأ الثالث:

يعد برنامج التأهيل مسارا لتحسين قدرات المؤسسات عن طريق إدخال مناهج وطرق جديدة لدى المؤسسات.

[1] فاروق تشام، كمال تشام، "**دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة، الجزائر–تونس–المغرب**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و 18 أفريل 2006، ص66

وبرنامج التأهيل الصناعي ليس إجباري وإنما على المؤسسة أن تبادر وتقدم طلبها للانضمام في هذا البرنامج حيث تتمثل العمليات المستهدفة في:

- الدراسات الاستراتيجية والتشخيص الذاتي أو الخارجي ورسم مخطط التأهيل.
- الاستثمارات في الموارد المادية (تجهيزات الإنتاج، الإعلام الآلي، التخزين والشحن، المخابر...الخ

ثالثا: هيئات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

تولت الهيئات التالية مسؤولية الإشراف والمتابعة على دعم برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر: [1]:

1- **المديرية العامة للهيكلة الصناعية:** نسيق الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.

2- توضيح الشروط التنظيمية لبرنامج التأهيل.

3- تسليط الضوء على الهيئات المشاركة في عمليات التأهيل.

4- وضع برنامج لتدريب وتأهيل الأخصائيين المشاركين في برنامج التأهيل.

5- تحديد احتياجات المؤسسات في مجال المعلومات.

6- تعمل كسكرتير للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

7- تقدم للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية جميع العمليات التي تعمل على تعزيز وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات.

8- **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:** تتولى وزير الصناعة وإعادة الهيكلة رئاسة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، كما يشغل منصب رئيس الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية وهي مشكلة من:

- ممثل عن الوزارة مكلف بالتجارة؛

[1] إلياس غقال، "**تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 132، 133.

- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن وزارة التعاون الدولي؛
- مختلف الممثلين عن جمعيات أرباب العمل وغرف التجارة والبنوك...الخ
- تتمثل **مهام** اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية فيما يلي:
- إقرار اتفاقية نموذجية بين المؤسسة المستفيدة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة؛
- وضع اقتراحات لأي عملية أو نشاط يعتقد أنه مناسب ويساهم في تحسين التنافسية الصناعية؛
- تقوم بمراقبة وتقييم برنامج عمل صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- دراسة الطلبات المقدمة من المؤسسات المهتمة بالحصول على مساعدات مالية لتحسين قدراتها التنافسية؛
- تضع شروط انضمام المؤسسات إلى برنامج المساعدات المالية، بما في ذلك معدلات ومبالغ هذه المساعدات؛
- تتولى تشخيص الطلبات المتعلقة بتمويل النفقات المتعلقة بتحسين المحيط الإنتاجي للمؤسسات، وكذلك الخدمات المرتبطة بالصناعة

9- **صندوق ترقية التنافسية الصناعية:** بموجب قانون المالية لسنة 2000 أنشئ الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية، الذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها.

وتتمثل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات في:

- الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في التشخيص والتقييم؛
- الاستثمارات المادية والمتمثلة في التجهيزات والمعدات؛
- التشخيص الاستراتيجي العام لمخطط التأهيل؛
- تشمل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بما يلي:

- مجمل العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية؛
- كل العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى؛
- تدير جميع العمليات الموجهة نحو تحسين البيئة التي يتم فيها نشاط المؤسسة، وخاصة في المجال الإنتاجي والخدمات المرتبطة بالقطاع الصناعي، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات تهدف إلى تحسين الجودة، وتطوير التدريب والتعليم، وتعزيز البحث والتطوير؛
- من مهامها أيضا وضع برامج تكوينية لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.

رابعا: أهداف البرنامج.

يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- **على مستوى المؤسسة:** يهدف هذا البرنامج، على مستوى المؤسسة، إلى تشجيع الشركات الصناعية من خلال تنفيذ تدابير مالية محددة تساهم في تحديث أدوات الإنتاج وتحسين مستوى تنافسيتها. يتم ذلك من خلال تطوير أنظمة الإنتاج والإدارة والتنظيم التي تتوافق مع المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاع. يجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج لا يهدف إلى التصفية المالية للشركات أو إنقاذ الشركات التي تواجه صعوبات.

- **فيما يتعلق بالبيئة المحيطة بالمؤسسة:** نظرًا لعدم استفادة المؤسسات الجزائرية من ظروف ملائمة مقارنةً بالمؤسسات الأجنبية المنافسة، فقد حددت وزارة الصناعة العمليات التالية:

- ❖ الإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية، وتأهيل المؤسسات؛
- ❖ إعادة تأهيل مناطق النشاطات وتأهيل المناطق الصناعية؛
- ❖ دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية)؛
- ❖ تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

خامسا: مراحل تنفيذ البرنامج:

تتم عملية تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي وفق المراحل التالية[2]:

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-193.

1- المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تنفيذ الدراسة الاستشارية الخارجية التي تقوم بها مكتب الاستشارة الذي يتم اختياره بحرية من قبل المؤسسة. تشمل الدراسة التشخيص الاستراتيجي الشامل وخطة تأهيل المؤسسة. يقدم صندوق التنافسية الصناعية طلبًا للدراسة بعد أن تتوافق المؤسسة مع القواعد والمراحل المحددة من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

2- المرحلة الثانية: تبدأ بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ جميع العمليات الفعلية وغير الفعلية المحددة في خطة تأهيل المؤسسة. تتاح للمؤسسة فرصة الاستفادة من المساعدة وفقًا لإحدى الخيارين التاليين:

- تقسيم هذه المساعدة إلى 03 شرائح، حيث تتحصل المؤسسة على الشريحة الثالثة، بعد أن تنفذ مخطط التأهيل، في مدة لا تتجاوز عامين بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- تقدم المساعدة المالية مرة واحدة، بعد الانتهاء من تنفيذ مخطط التأهيل في مدة عامين، ويمكن أن تمدد اللجنة مدة التنفيذ بعام من انجاز البرنامج، ويكون هذا في حالة استثنائية.
- يطلب ملف المساعدة المالية من صندوق ترقية التنافسية، ويوجه مباشرة إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وبعد وصول الملف إلى الأمانة تقوم هذه الأخيرة بمراقبة شروط قبول الاستفادة. وفي حالة قبول الملف، تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي لمخطط التأهيل. والشروط الأساسية التي يتم التحقق منها هي:

- إنجاز الاستثمارات المادية، ويتم عرض مخطط التمويل.
- سلامة المعلومات المحاسبية والتي تكون مصادقة من طرف خبير محاسبي.

ويتم تقديم ملف التقييم المقبول إلى اللجنة الوطنية للتنافسية مرفوق بالقرار.

3- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل في اتخاذ القرارات من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، حيث تقوم بفحص ملف التقييم الذي تقدمه الأمانة التقنية، وتتخذ إحدى القرارات الآتية:

- إما الموافقة على تقديم الدعم المطلوب؛
- أو طلب التعمق في الملف، من خلال إعادته إلى اللجنة مرة أخرى؛
- أو رفض الملف.

وفي حالة قبول الملف، يتم إمضاء اتفاقية بين المؤسسة ووزارة الصناعة، حيث تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين، وتحدد أيضا العمليات المقبولة، وطرق الدعم المالي.

أما في حالة التأجيل، يتم إعادة الملف إلى المؤسسة لتقوم بالدراسة التكميلية، ويتم إعادة الملف مرة ثانية إلى الأمانة العامة لتقوم بفحصه مرة أخرى. أما في حالة الرفض، فيتم إعلام المؤسسة بذلك.

وفيما يتعلق بالتمويل، ستعرض فيما يلي المساعدات المالية التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية[1]:

- **التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل**: يساهم الصندوق بما نسبته 80% من تكلفة الدراسة في حدود مبلغ 1.5 مليون (دج)، بعد أن كانت تقدر بنسبة 70% في حدود 3 ملايين (دج)، ويتم صرفها بمجرد موافقة وزير الصناعة، هذا بعد اطلاعه على رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

- **تأهيل الاستثمارات اللامادية**: مساهمة من طرف الصندوق بما نسبته 80% من المصاريف دون تحديد سقف معين بعدما كانت تقدر المساهمة بنسبة 50% فقط.

- **تأهيل الاستثمارات المادية**: مساهمة من طرف الصندوق بنسبة 10% من المصاريف وهذا في حدود سقف 20 مليون (دج). ويتم صرف المساعدات المالية المتعلقة باستثمارات التأهيل المادية واللامادية على ثلاث دفعات بعد ما يتم التحقق من وتيرة الإنجاز أو التنفيذ:

  - **الدفعة الأولى**: بعد إنجاز 30% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية والغير مادية؛
  - **الدفعة الثانية**: بعد إنجاز ما نسبته 60% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية والغير مادية؛
  - **الرصيد المتبقي**: يكون بعد إتمام وتنفيذ كامل مخطط التأهيل.

أما فيما يخص الآجال، فقد تقلصت آجال التشخيص الاستراتيجي الشامل من 6 أشهر إلى شهرين وأجال تنفيذ مخطط التأهيل من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة، مع إمكانية تمديد المدة بثلاث أشهر إضافية.

[1] أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بدأت الجزائر في تنفيذ برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقًا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ينص هذا القانون على أن الوزارة المسؤولة عن القطاع ستقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة لتعزيز تنافسية المؤسسات، بهدف تعزيز الإنتاج الوطني وتوائم المعايير العالمية"[1].

أولا التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافه.

قامت الوزارة المعنية بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تخصيص هذا البرنامج بشكل خاص للمؤسسات التي تعمل بأقل من 20 عاملاً، نظرًا لأن البرامج السابقة لم تشمل هذا النوع من المؤسسات. تمت الموافقة على هذا البرنامج من قبل مجلس الحكومة في جلسته المنعقدة في 10 ديسمبر 2003، وحصل على موافقة مجلس الوزراء في 8 مارس 2004. يتم تمويل هذا البرنامج بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ قدره 1 مليار دينار جزائري سنويًا، ويستمر من عام 2006 حتى عام 2013[2].

جاء هذا البرنامج نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم شمولية برامج التأهيل السابقة للمؤسسات التي عدد عمالها أقل من 20 عامل والتي تمثل 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا الدور الهام لهذا القطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتطوره بشكل مستمر. وتولى هذا البرنامج مهمة إتمام أنشطة البرامج السابقة. حيث لم يستمر هذا البرنامج إلا 6 أشهر فقط حيث تم تنصيب المقر الإداري للوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من سنة 2007 والأشهر الأولى من سنة 2008، لتبدأ هذه الوكالة نشاطها في عمليات التأهيل في شهر مارس 2008. ويعود السبب الرئيسي وراء توقف البرنامج، خاصة في الشق المتعلق بأنشطة التأهيل الموجهة للمؤسسات، إلى الإشكال المتعلق بكيفية صرف مبالغ عملية التأهيل. حيث لم يوضح القانون بدقة كيفية صرف المبالغ المخصصة للتأهيل، هل تصرف مباشرة من الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة

[1] القانون رقم 01-18 المتضمن **"القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 7.

[2] إلياس عقال، محمد علي، **"البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم تنافسية المؤسسات"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **"تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 27 و28 نوفمبر 2017، ص 8.

والمتوسطة إلى مختلف الخبراء ومكاتب الدراسات التي تقوم بالتشخيص، أم تسدد هذه المبالغ كإعانات مالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتسديد أجر الخبراء ومكاتب الدراسات[1].

ومن أهم **أهداف** البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[2]:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية من خلال إعداد دراسات عامة تهتم بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع من فروع النشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمن خلال تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

- يعمل البرنامج على تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات المحيط القريب لها؛

- القيام بتشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

- يساهم البرنامج في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛

- تحسين وسائل الإنتاج وتحسين القدرات التقنية.

ثانيا: شروط الاستفادة من البرنامج.

لا تشمل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الناشئة فقط، وإنما تذهب إلى المؤسسات التي تتوفر فيها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تمت مساعدتها، إضافة إلى استيفاء الشروط التالية[3]:

- أن تكون المؤسسة تخضع للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين؛

[1] عبد الرؤوف زرفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

[2] عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادان، **"محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: **"سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 6.

[3] إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 136.

- أن تكون تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية؛
- تكون لديها هيكلة مالية متوازنة؛
- لديها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها؛
- لديها قدرات تنموية أو معايير التنمية التكنولوجية؛
- لديها القدرة على خلق مناصب عمل دائمة.

ثالثا: محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل محاور البرنامج فيما يلي[1]:

المحور القطاعي: ويعني تحليل قطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة المعنية بالتأهيل، حيث يتم ذلك من خلال إنجاز دراسات عامة تتحدد من خلالها خصوصيات فروع النشاط وذلك لتقييم القدرات المتوفرة عن طريق:

- إنجاز دراسات عن فروع النشاطات؛
- إعداد دراسات تبين الموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات؛
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع؛
- وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

المحور الإقليمي: في إطار المحور الإقليمي، يتم توحيد المعايير والمقاييس للولايات بهدف تحقيق تطوير شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل منطقة. يتم ذلك من خلال إجراء دراسات شاملة لفهم خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية، وذلك بهدف تحسينها وتطويرها. كما يتم وضع خطط متخصصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية، وتحديد الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية والنمو والتي تسهم في خلق فرص العمل بحسب احتياجات كل ولاية.

[1] أنفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 274، 275.

- **محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم التركيز على تحسين هياكل دعم هذه المؤسسات وتعزيز بيئتها المؤسسية. يتم ذلك من خلال عمليات البحث والتطوير التي تهدف إلى تحقيق اندماج فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل محيطها.

- **محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم التركيز على تعزيز تنافسية هذه المؤسسات ورفعها إلى المستوى المطلوب. يتم ذلك من خلال تحسين البيئة التشغيلية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم والمساندة اللازمة لتطوير قدراتها وتحسين كفاءتها.

رابعا: هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها[1]:

1- صندوق ضمان القروض:

عبارة عن مؤسسة مالية عامة تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقًا للمرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004، تأسس صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمتع هذا الصندوق بصفة شركة ذات أسهم ورأسمال قدره 30 مليار دج، ويشارك فيه البنوك بنسبة 40٪ والخزينة بنسبة 60٪. يهدف الصندوق إلى توفير ضمانات لسداد القروض البنكية التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك بهدف تعزيز الثقة والتشجيع على منح القروض البنكية لهذه المؤسسات وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم للاستثمار والنمو.

[1] سعيدة حركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 في 3 ماي 2005، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، وتعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، من مهامها:

- تنفيذ ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي، واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، ويتم وضع ملف التأهيل على مستوى الوكالة.

4- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقًا لقانون المالية لعام 2006 رقم 05-16 الصادر في 31 ديسمبر 2005، وبناءً على المادة 71 من هذا القانون، تم إنشاء حساب خاص برقم 124-302. ووفقًا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 الصادر في 4 يوليو 2006، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات التي تخضع للقانون الجزائري وتنشط في هذا القطاع لمدة سنتين، والتي لا تواجه صعوبات مالية. هدف هذا الصندوق هو تقديم الدعم المالي والتمويلي لهذه المؤسسات المؤهلة، بهدف تعزيز نموها وتطويرها، وضمان استدامتها في السوق.

ويقوم هذا الصندوق بتمويل نشاطات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي؛
- القيام بإعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛
- تنفيذ مخططات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛

خامسا: إجراءات سير البرنامج.

تتمثل إجراءات سير عملية التأهيل فيما يلي[1]:

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تبني برنامج التأهيل، ملفها إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبعد إتمام دراسة الملف وقبوله من طرف الوكالة، تأتي مرحلة إعداد التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل، ومن ثم إعطاء إشارة الانطلاق لعملية التأهيل بحضور الخبراء ومسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعنية.

ثم تقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتابعة البرنامج والشروع في دفع الأعباء المالية للدراسة التشخيصية والاستثمارات المعنوية والمادية لكل مؤسسة، وذلك وفق النسب التالية:

- التشخيص الاستراتيجي الشامل يمول بنسبة 100% في حدود 600.000دج؛
- الاستثمارات المعنوية تمول بنسبة 100%؛
- الاستثمارات المادية تمول بنسبة 20%.

غير أن المبلغ الإجمالي الممول لبرنامج التأهيل يقدر ب 5 مليون دج كحد أقصى لكل مؤسسة، أما بالنسبة للتدابير التحفيزية، فإنه يتم تحمل تكلفة أجر إطار متخصص خلال سنتين في منصب جديد، أما عن المشاركة في شهادة الجودة حسب معايير ISO 9001-2000 فيتم كذلك تحمل تكلفة هذه الشهادة في حدود 1.200.000 دج.

الفرع الثالث: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

نظرا لعدم إحراز أي تقدم في أعمال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأولى من انطلاقه، قررت الدولة ممثلة في مجلس الوزراء الذي عقد في 11 جويلية 2010، إعادة تبني نفس البرنامج

[1] فارس طارق، "**دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص288.

لكن للفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية 2014 وذلك ضمن جهود الدولة إلى بناء اقتصاد متنوع وقوي خارج قطاع المحروقات، تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

أولا: التعريف بالبرنامج.

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 تم تبني البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة كبرنامج مكمل ومعالج لأوجه القصور والنقص التي تضمنتها البرامج الوطنية السابقة، فهو برنامج بمعايير جديدة يخص جميع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة سواء أكانت عمومية أو خاصة، والتي لها مدة نشاط سنتين على الأقل لضمان تمتع هذه الأخيرة بهيكلة مالية متوازنة، كما توسع هذا البرنامج في القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات والتي تنحصر في: الصناعة، البناء والتهيئة العمرانية، الصيد، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل وخدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال.[2]

ويمكن القول بأن هذا البرنامج نفذ على مرحلتين، بإجراءات مختلفة، المرحلة الأولى تأخرت في الانطلاق إلى غاية سنة 2008، والمرحلة الثانية ما بين 2010 إلى غاية 2014 والتي لم تنطلق إلى غاية سنة 2013، ما أدى إلى ضرورة تمديد البرنامج إلى غاية سنة 2020 بميزانية إجمالية تقدر ب 386 مليار دج[3].

ثانيا: محاور البرنامج.

يركز البرنامج في عملية التأهيل على 5 محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي[4]:

- ✓ **تطوير الإدارة والمهارات التنظيمية:** من خلال الاستشارات والتدريب للإدارة، من أجل تعلم ثقافة تنظيمية، واتخاذ القرارات والمنافسة؛

[1] إيمان صحراوي، **"تحليل فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة 2007-2017"**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 89، 90.

[2] أميرة عبد اللطيف، محمد لمين لبو، **"البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما المستجد؟"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020، ص472.

[3] أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[4] إلياس غقال، محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

✓ **رفع مستوى إتقان المعرفة والقدرة على الابتكار**: من أجل تطوير قدرة استيعاب التكنولوجيا، والحصول على المعلومات والخدمات، ومختبر أبحاث الإبداع والتنمية؛

✓ **ترقية نوعية الشركة**: من خلال دعم جودة نظام إدارة الإنتاج، ودعم إصدار الشهادات، وحافزا لإنشاء مختبرات التحاليل والاختبارات؛

✓ **دعم الاستثمارات المادية للإنتاج**: ينبغي تركيز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من كثافة العمليات التكنولوجية وكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **رفع مستوى الموارد البشرية**: من خلال وضع خطة شاملة لمساعدة وتنمية الموارد البشرية ودمجها في استراتيجية استثمارات المؤسسة، ودعم التدريب في مجال الإدارة، وتقنيات التصدير، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا: أهداف البرنامج:

الهدف من وراء تطبيق البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[1]:

- تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المادية وغير المادية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها؛
- دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعانة بالاستشارة الخارجية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتباع أنظمة الجودة والعمل على المقاييس الدولية؛
- وضع مخطط دعم تكويني لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] محمد فودو، عبد الكريم سلوس، مريم لعايدي، "**البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تقييمية 2010-2017)**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 8، العدد 16، ديسمبر 2021، ص 48.

رابعا: إجراءات تمويل عمليات التأهيل في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).

تتم هذه الإجراءات عبر ثلاثة مراحل أساسية نوردها كما يلي[1]:

1- المحور الأول (أنشطة التشخيص): وينقسم هذا المحور إلى دراسة تشخيصية أولية ودراسة تشخيصية معمقة، تكلفة الدراسة التشخيصية الأولية كحد أقصى هي 500.000دج، تمول الدولة منها 80% والمؤسسة تمول الباقي. أما الدراسة التشخيصية المعمقة فتكلفتها كحد أقصى هي 2.500.000دج، تمول الدولة منها 80% والباقي تموله المؤسسة.

2- المحور الثاني (أنشطة الاستثمارات): وتنقسم إلى استثمارات معنوية ومادية.

- **الاستثمارات المعنوية**: التكلفة الأقصى لها هي 3 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويلها كما يلي:

- 80% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج؛
- 50% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

وللإشارة فإن الاستثمارات المعنوية السابقة الذكر تتمثل في التقييس، شهادة الجودة، حقوق الملكية، الابتكار والبحث والتطوير، والمساعدات الخاصة، وكذا تسيير وظائف المؤسسة.

- **الاستثمارات المادية للإنتاج**: التكلفة الأقصى لها في حدود 15 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويل 10% من المبلغ والباقي تموله المؤسسة. أما بالنسبة لتمويل القروض البنكية على الاستثمارات المادية للإنتاج فإن المؤسسة سوف تستفيد من تخفيض في سعر الفائدة وفقا للنسب التالية:

- 3.5% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج؛
- 3% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

[1] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 289، 290

- **الاستثمارات المادية ذات الخصائص الأولي**: أقصى تكلفة لها هي 30 مليون دج، إلا أن المؤسسة هي من تتحمل التكلفة الإجمالية لها والدولة تتكفل بتخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية إلى معدل 2.5%.

- **الاستثمارات المادية المتعلقة بالتكنولوجيا وأنظمة المعلومات**: أقصى تكلفة لها هي 15 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويل 40% من المبلغ والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة فائدة 2.5%.

3- المحور الثالث (أنشطة التدريب والمساعدة التقنية): في إطار عملية التكوين، فإن التكلفة الأعلى لهذا الإجراء تتمثل في 500.000 دج، تتكفل منها الدولة بتمويل 80% والباقي **تموله** المؤسسة. أما بالنسبة للمرافقة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التصدير، الابداع فإن التكلفة الأعلى تتمثل في مليون دج، تتكفل الدولة منها 80% والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 6%. أما فيما يتعلق بشهادات الجودة فالتكلفة الأعلى لهذا الإجراء هي 5 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويل 80% والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 6%.

المطلب الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

جاءت هذه البرامج في إطار الشراكة الأورو متوسطية بشكل عام والشراكة الأورو جزائرية بشكل خاص، لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الأول: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2007) ED PME.

وهو برنامج ممول من طرف المفوضية الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار الشراكة الأورو متوسطية بغلاف مالي قدره 57 مليون أورو، من طرف المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون أورو من قبل الحكومة الجزائرية و2.5 مليون أورو تموله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة[1]. حددت مدة البرنامج بـ 5 سنوا، بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر2007 ، كما يضم هذا البرنامج فريق عمل يتكون من 25 خبيرا، 21

[1] Ahmed maouche, **"mise à niveau de l'entreprise économique algérienne: proposition d'options",** MÂAREF Revue académique, université akli muhand oulhadj, bouira, algérie, volume 11, numéro 20, 2016, P14

خبير جزائري و04 خبراء أوربيين، يسير من طرف وحدة تسيير البرنامج الكائن مقرها بالجزائر العاصمة إضافة إلى 4 فروع جهوية: وهران، عنابة، سطيف، غرداية[1].

أولا: أهداف برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية بشكل ملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل ملائمتها مع المعايير الدولية للتنظيم والتسيير[2].

يركز برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة **محاور**[3]:

1- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل إجراءات هذا البرنامج أولا في التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم مستواها التنافسي في جميع المجالات (التسيير، الإنتاج، التمويل، النشاط التجاري، تكوين الموارد البشرية...الخ). فهذا البرنامج يهدف إلى الارتقاء بمستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتدريب وتأهيل رؤسائها وعمالها عبر تكوينهم، وتقديم المساعدة لأي إجراء من شأنه إيصال المعلومة عبر شبكات المعلومات من أجل مساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

2- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تمويل هذه المؤسسات.

3- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يسعى البرنامج في إطار دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق ما يلي:

---

[1] فاطمة شواشي، "**دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص ص 208، 209.

[2] Sara filali,rachid youcefi,"**evaluation des programmes de mise à niveau dans les pays du maghreb",** revue cahiers economiques,université ziane achour, djelfa,algérie,volume 11,numéro 01, 2019, P66

[3] منير نوري، "**أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17و 18 أفريل 2006، ص 875.

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تغطية ضمانات صناديق الضمان؛
- تعزيز قدرات هياكل الدعم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

ثانيا: الجهات المستفيدة من البرنامج.

يستفيد من البرنامج كل من[1]:

1- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويقصد بها المؤسسات الخاصة التابعة للإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطها في القطاعات التالية: الصناعات الغذائية، مواد الإنجاز، الصيدلة والصناعات الكيميائية، صناعة الأحذية والجلود، الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة، السلع المصنعة عامة، الخدمات المتعلقة بالصناعة. ويستثنى منه قطاعات الزراعة، التجارة، البناء والأشغال العمومية والري.

2- المؤسسات المالية والمشرفين الماليين الخواص.

تسعى البنوك والمؤسسات المالية والمشرفين الماليين الخواص جميعهم إلى إنشاء وتعزيز مؤسسات مالية جديدة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام. يتم ذلك باستخدام أدوات مالية مبتكرة مثل القروض الإيجارية ورأس المال المخاطر والفوترة، وأي أدوات أخرى مخصصة لتمويل هذه المؤسسات وفقًا لاحتياجاتها الخاصة. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الوصول إلى التمويل وتقديم الدعم المالي اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تعزيز نموها وتنميتها وتحقيق نجاحها في السوق.

[1] صابرين زيتوني، "**الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 164.

3- مؤسسات وهيئات دعم المؤسسات.

يقع ضمن هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية: أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية الاقتصادية، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات، غرف التجارة والصناعة، بورصات المناولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

ثالثا: شروط البرنامج.

يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستفيد من المساعدات التي يمنحها البرنامج وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[1]:

- أن تكون هذه المؤسسة تمارس نشاطها في إحدى القطاعات التي أشار إليها البرنامج؛
- أن يكون لها نشاط ثلاث سنوات على الأقل؛
- أن يكون عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عامل؛
- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات؛
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية لأجل التأهيل التنافسي.

✓ **فيما يخص المؤسسات المالية والمشرفين الماليين الخواص:**

- تقديم مشروع كامل لإنشاء مؤسسة مالية؛
- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي؛

[1] حنان جودي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية لإنشاء، إطلاق ومرافقة مؤسسة مالية.

✓ **فيما يخص مؤسسات وهيئات الدعم:**

- تقديم مشروع موجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم تقني، قانوني، تجاري، إداري، نقابي ومهني؛

- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحسين العرض بتنويع التكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة بنوعيها المتعلقة بهذه المؤسسات والموجهة لها؛

- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛

- الالتزام بدفع مشاركة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

رابعا: مراحل تنفيذ البرنامج.

تتمثل إجراءات سير البرنامج فيما يلي[1]:

بعدما تؤكد المؤسسة المستوفية للشروط رغبتها في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي (Pré-diagnostic) مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله النقاط التالية:

- التعرف على رئيس المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها، سوقها...)

- التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة.

- التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص عميق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون بسيط وله أثر، وهذا لما له من أثر إيجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، للإشارة هنا أن المؤسسة تساهم بـ 20% من التكلفة الإجمالية للتشخيص وكذا 20% من تكلفة نشاطات التأهيل.

[1] مهدية بن طيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 125.

بعد القيام بعملية التشخيص الأولي والتعرف على المؤسسة عن قرب وتحديد نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات المحيطة بها، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشاكل الذي تعاني منها المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب، من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل، .....، وهذا من خلال ملف مدروس ومحدد بدقة لمختلف التكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية (les termes des références) ومن هنا يقوم الخبير والمحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة،....) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، ويمكن أن تكون هذه الدورات جماعية شرط أن تكون هذه المؤسسات تعاني من نفس المشكل. أما بالنسبة للتجهيزات الصغيرة للإعلام الآلي وكذا البرامج فتكلفتها متغيرة، إضافة إلى الخبراء يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:

أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية لخدمة المؤسسات، غرفة التجارة والصناعة، بورصة المقاولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

الفرع الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أسس هذا البرنامج بموجب اتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمفوضية الأوروبية سنة 2009، من أجل مواصلة الأنشطة التي بدأت فعليا في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر استهدافا[1]، وذلك لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من استعادة السوق الداخلية، وتطويرها على المستوى الدولي من أجل الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة وتحرير السوق[2]. تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 44 مليون يورو لهذا البرنامج. تساهم المفوضية الأوروبية بمبلغ 40 مليون يورو، في حين تساهم الجزائر بمبلغ 4 ملايين يورو. تتولى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى وكالات ومنظمات تعمل تحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تنفيذ

[1] Nassima Bouri, Ahmed Bouyacoub, **"la mise a niveau des pme Quels resultats?"**, revue les cahiers du cread, centre de recherche en Economie Appliqée pour le développement, Algérie, volume 35, numéro 02, 2019, P79.
[2]Jamila kansab, **"l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes",** these de doctorat, faculté des sciences economiques, commerciales et des sciences de gestion, université d'oran 2, Algérie ,2016-2017,P 206

البرنامج. تم تحديد فترة البرنامج من 3 مارس 2008 حتى 2 سبتمبر 2014، ولكن بدء التنفيذ الفعلي للبرنامج كان في 9 مايو 2009[1].

أولا: دوافع البرنامج.

تم اعتماد هذا البرنامج نظرًا لنقص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. تحتوي هذه المؤسسات على العديد من الأدوات والأجهزة التي تمكنها من تخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها، وتوصيلها عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم. تم إجراء دراسة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقدير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية. وبلغ عدد المؤسسات الجزائرية التي شملتها الدراسة حوالي 500 مؤسسة. وكشفت النتائج عن استخدامات محدودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المؤسسات، وهناك حاجة لتحسين وتطوير هذا الاستخدام[2]:

- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة 44.5% فقط، كما اتضح أن 16% من المؤسسات الغير مجهزة بأجهزة كمبيوتر تنوي شراءها في المستقبل، أما المؤسسات الباقية فليست لها أي رغبة.
- بينت الدراسة أن المؤسسات الجزائرية ضعيفة الاتصال بالأنترنيت، كما أن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تتوفر على مواقع الكترونية؛

- كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال التدريب والتكوين؛

- بين التحليل حسب قطاع النشاط أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أضعف مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت مؤشرات أعلى.

[1] أنفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 5.

من خلال هذه الأرقام يظهر جليا أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكشف الكثير من التأخر في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما يستدعي الاهتمام الجدي بتشجيع استعمالها من طرف هذه المؤسسات، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها وبالتالي تأهيلها لترقى إلى مستويات أفضل.

ثانيا: أهداف البرنامج.

تتمثل الأهداف الأساسية في البرنامج فيما يلي[1]:

- يساهم البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛
- يعمل على التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المهنية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تأسيس نظام الجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي، والاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة انفتاح السوق؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكوين والدعم التقني المتخصص من أجل تمكينها من اقتحام أسواق عديدة، وضمان تنافسيتها في الأسواق العالمية في إطار استراتيجية الجزائر الالكترونية.

ثالثا: شروط الاستفادة من البرنامج.

للاستفادة من البرنامج يجب أن تتوفر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط التالية[2]:

- تنشط المؤسسة منذ سنتين على الأقل؛
- أن يكون عدد عمالها أكثر من 20 عاملا؛

[1] مهدية بن طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2] خالد بن مكرلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 304، 305.

- تحقق رقم أعمال يتعدى 100 مليون دينار سنويا، وتكون نسبة 50% من المبيعات ناتجة عن نشاط صناعي تحويلي؛
- أن يكون نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التالية:

- قطاع الصناعات الغذائية؛
- قطاع البناء؛
- قطاع الصناعات الميكانيكية؛
- قطاع المواد الكهربائية والميكانيكية؛
- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

رابعا: محاور البرنامج.

يغطي البرنامج ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي[1]:

❖ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني لها، ودعم إرساء أنظمة الابتكار واليقظة التكنولوجية؛

❖ الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا دعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

خامسا: كيفية سير البرنامج.

فيما يتعلق بكيفية سير العمل في برنامج PMEΠ فإن البرنامج أولا يتدخل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاعات التالية[2]:

[1] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص291.

[2] أنفال نسيب، مرجع سبق ذكره، ص 301.

- **الصناعة الكيميائية:** من خلال فروع "الدوائية" والبلاستيك؛
- **الصناعة الميكانيكية والتعدين:** من خلال فروع "المؤسسات المصنعة للسيارات"، "الصناعات الدقيقة"
- **الصناعة الغذائية:** من خلال فروع "الشرب" و"تحويل الحبوب".
- **صناعة مواد البناء:** من خلال فروع "المنتجات الحمراء صناعة الآجر"، و"البلاط والسيراميك"
- **الصناعة الكهربائية والإلكترونية:** من خلال فروع "صناعة المعدات الكهربائية" و"صناعة السلع والمكونات الالكترونية"
- **صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: من خلال مجمعي للتكامل في تطبيقات البرمجيات.**

يتم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي الشروط على الاستفادة من البرنامج من خلال تعبئة استمارة الطلب. تتضمن الاستمارة معلومات تعريفية عن المؤسسة، مثل النوع والوظائف ورقم الأعمال، وطلب التأهيل. يتم اتخاذ قرار من قبل هيئات تنفيذ البرنامج بعد معالجة الملفات والمعلومات بسرية تامة.

بالنسبة لكيفية العمل في البرنامج، يتم إرسال خبراء للقيام بالمهام الاستشارية والدراسة والتدريب على المدى القصير. يتم ذلك من خلال شبكة مراكز الخبرة. بعد التأكد من توفر الشروط المسبقة في المؤسسات المستفيدة، يتم توجيهها إلى مراكز الخبرة للبحث عن الخبراء المناسبين. يتم تقديم سيرة ذاتية لمجموعة الخبراء المقترحة، ويتم ذلك خلال فترة تصل إلى 14 يومًا. يختلف مجال تخصص الخبراء حسب طبيعة العمل وقطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة.

الفرع الثالث: برامج التأهيل الجديدة المعتمدة من طرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني في إطار التعاون الدولي.

وللإشارة فقد تبنت الجزائر مجموعة أخرى من برامج التأهيل مع عدد من الشركاء الأجانب وكذا هيئات دولية متخصصة، بهدف مرافقة سياسة القطاع وتجسيد عدة محاور تهدف إلى تطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل تحسين تنافسية مؤسساتنا في ظل التحديات على المستوى المحلي أو الدولي من بين هذه البرامج نذكر:

أولا: برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PAD-PME:

الهدف العام من تنفيذ برنامج PAD-PME هو تحسين الإطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير المرافقة التقنية الضرورية لأجهزة الدعم والمرافقة حتى يتسنى لها توفير خدمات ذات نوعية. كما يهدف أيضا إلى تقوية سياسات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين آليات دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص[1].

وقد كان تاريخ الموافقة على البرنامج 02 مارس 2015، وتاريخ التوقيع 08 سبتمبر 2015، التاريخ المتوقع للانتهاء من البرنامج في 31 مارس2023[2].

وقد حقق البرنامج نتائج إيجابية حيث تم الانتهاء من جميع الأنشطة المخطط لها، ومع ذلك واجه هذا البرنامج عدة مشاكل حالت دون تقدمه بشكل فعال، من بين هذه المشاكل[3]:

- خضوع فريق المشروع للعديد من التغيرات ما جعل المشروع يواجه تأخرا كبيرا في تنفيذ الأنشطة المخطط لها؛
- عدم إتقان إجراءات البنك.

ثانيا: برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة INNODEV:

هو برنامج تعاون ثنائي مع الشريك الألماني، عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ "، يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمات البيع الموجهة لها من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والمحافظة على البيئة، يقدم مشروع INNODEV الدعم لتحسين النظام البيئي من أجل بروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، تنافسية ومستدامة. يتكون الإطار المرجعي للبرنامج من اتفاقية تعاون بين الحكومة الجزائرية والحكومة الألمانية الموقعة في 20-10-2019، واتفاقية تنفيذ البرنامج بتاريخ 11-02-2020، وحددت مدة تنفيذه **بثلاث** سنوات[4].

[1] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، محور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2] Groupe de la banque africaine de developpemen, rapport sur l'etat d'execution et sur les resultats, (EER), 2022.

[3] Groupe de la banque africaine de developpemen, rapport sur l'etat d'execution et sur les resultats, (EER), 2022.

[4] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، محور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يهدف المشروع إلى تحقيق النتائج التالية[1]:

- استغلال الموارد بطريقة أكثر فعالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غزو الأسواق الجديدة المحلية (التعاقد الداخلي) والدولية (التصدير)
- استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات الدعم الجديدة في مجال تسيير الابتكار من أجل تطوير منتجات مبتكرة؛
- تتعرف المؤسسات على أسباب عجزها والسعي إلى انخفاض نسبة غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الاعمال PADICA:

يهدف هذا البرنامج إلى تهيئة الظروف لزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في زيادة تنويع الاقتصاد الجزائري، وتحسين البيئة العامة للشركة لتحفيز خلق شركات جديدة، له ثلاث مكونات هي: تحسين مناخ الأعمال، التنويع الصناعي والبنية التحتية للجودة، عقد التوريد والمعدات، ويتضمن هذا البرنامج 4 محاور أساسية[2]:

- تحليل وتعزيز سلسلة القيم للقطاعات ذات الأولوية؛
- التقنيات الجديدة ونظام المعلومات ودعم القرار؛
- تشجيع الصادرات وإحلال الواردات من المنتجات الصناعية؛
- الجودة والقدرة التنافسية للشركات.

حددت مدة البرنامج ب 4 سنوات ابتداءا من ماي 2019 إلى غاية فيفري 2024.

رابعا: برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر دائري.

تم في ماي 2022 توقيع اتفاقية بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) ، تهدف إلى تنفيذ مشروع تعاون يحمل عنوان "برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري". يهدف هذا البرنامج، الذي يتلقى تمويلًا بقيمة 20 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، إلى

[1] Deutsche Gesellschaft fur Internationale zusammenarbeit (GIZ) Gmbh.

[2] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، محور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز العرض والطلب فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدام، وكفاءة الموارد والإنتاج النظيف. يمتد تنفيذ هذا البرنامج حتى عام 2026، ويتم تنفيذه عبر أربعة محاور رئيسية[1]:

- يهدف البرنامج إلى تعزيز الإطار المؤسساتي واستخدام الأدوات اللازمة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج النظيف وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛
- يهدف البرنامج إلى تعزيز الطلب على أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الإنتاج النظيف وتحسين كفاءة استخدام الموارد، من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يهدف البرنامج إلى تطوير عرض الخدمات والأدوات المتعلقة بأدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الإنتاج النظيف وتحسين كفاءة استخدام الموارد، بهدف تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يهدف البرنامج إلى إعداد خطط تمويل تسمح بتمويل الاستثمارات التي تمت من قبل المؤسسات المستفيدة من البرنامج. هذه الخطط تهدف إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات التي تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدام، بما في ذلك الإنتاج النظيف وتحسين كفاءة الموارد.

المطلب الثالث: نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تهدف جلها إلى تحسين تنافسية هذه المؤسسات لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة. وبعد عرض هذه البرامج والاطلاع على محتوى كل برنامج، سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على نتائج كل برنامج، ومحاولة تقييم هذه النتائج.

الفرع الأول: نتائج برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

تبعا لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تمثلت حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية فيما يلي:

1- مرحلة التشخيص الاستراتيجي.

والجدول الموالي يبين نتائج هذه المرحلة

[1] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، محور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (10): التشخيص الاستراتيجي.

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة
الطلبات المقبوضة	499	254	245
الطلبات المعالجة	491	254	237
الطلبات المقبولة	355	168	187
الطلبات المرفوضة	136	86	50

المصدر: ادم بن مسعود، **ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2015-2016، ص 272.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلبات المستقبلة هي 499 مؤسسة منها (254 مؤسسة عمومية و245 مؤسسة خاصة) وهذا يعتبر عدد قليل بالنسبة للهدف المسطر للبرنامج وهذا راجع لعدم الإقبال الكبير لهذه المؤسسات، إما لعدم اهتمامها في الانخراط بهذا البرنامج، أو لنقص التوعية والدعاية للاستفادة من مزايا البرنامج، وقد أسفرت عملية التشخيص الاستراتيجي بقبول 355 مؤسسة منها (168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة)، في حين تم رفض 136 طلب لهذه المؤسسات، لعدم استيفاء هذه المؤسسات لشروط التأهيل، لكون هذه المؤسسات غير تابعة للقطاع الصناعي، أو معاناة هذه المؤسسات من اختلالات مالية لا تؤهلها للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إضافة إلى صعوبة وتعقد الإجراءات الخاصة بالانضمام لبرنامج التأهيل.

2- مرحلة التأهيل.

بعد عملية التشخيص الاستراتيجي تأتي عملية التأهيل التي يمكن توضيح نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): مرحلة التأهيل.

وضعية الملفات	المجموع	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة
الملفات المقدمة	205	107	98
الملفات المعالجة	204	107	97
المؤسسات المستفيدة من إعانات الصندوق	199	102	97

المصدر: خالد بن مكرلوف، **"تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والآفاق"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016-2017، ص 275.

نلاحظ من خلال الجدول معالجة اللجنة لـ 204 طلب من أصل 205 طلب مقدم، تم قبول منها سوى 199 مؤسسة منها (102مؤسسة عامة و 97 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية مقارنة مع عدد طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة للانضمام في برنامج التأهيل والتي كان عددها 355 طلب، وهو عدد منخفض، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى قصر آجال التسجيل، وطول الفترة الزمنية التي تحتاجها المؤسسة لتكوين ملف مخطط التأهيل، والذي يجب أن يحتوي وجوبا على موافقة البنك بتقديم تمويل للمؤسسة، وهذا من الأمور الصعبة لعدم وجود سلطة للمديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية المكلفة بتسيير برنامج التأهيل على البنوك والمؤسسات المالية.

ومن المؤسسات المقبولة وهي 199 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 175 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة على دراسات التشخيص فقط.

الفرع الثاني: حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تلخيص نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وضعية المؤسسات	عدد المؤسسات
المنخرطة	529 مؤسسة
الملفات المعالجة	352 مؤسسة
المؤسسات المستفيدة	279 مؤسسة
المؤسسات التي أكملت عمليات التأهيل	32 مؤسسة

المصدر: مريم والي، **إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014-2015، ص 144.

نلاحظ من خلال الجدول تقدم 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. من بينها هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وهنا أيضا نلاحظ ضعف الاقبال للانضمام في هذا البرنامج بالرغم أنه استثنى شرط عدد العمال، ووجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

الفرع الثالث: حصيلة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

كما رأينا سابقا فإن البرنامج الوطني الجديد يهدف إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة (2010-2014)، وقد ظلت نشاطات البرنامج خلال السنوات الأولى من انطلاقه تقتصر على استقبال الملفات فقط دون استئناف المراحل الموالية ومع نهاية السداسي الأول من سنة 2013 كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (13): نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

وضعية المؤسسات	عدد المؤسسات
الطلبات المؤجلة	432
الطلبات المقبولة أو المؤهلة	1378
الطلبات الغير مؤهلة	1202
المجموع	114+3012

source: ministère du Développement industriel et de la promotion de l'Investissement, **"Bulletin d'information statistique de la pme"**, N◦ 23, 2013, p26.

نلاحظ من خلال الجدول أنه مع نهاية السداسي الأول من سنة 2013 تم استقبال 3126 ملف تم قبول منها 1378 ملف ليكمل إجراءات التأهيل.

وقد تم تمديد البرنامج بـــ 5 سنوات أخرى (2015-2019) إلى غاية اكتمال منطقة التبادل الحر مطلع سنة 2020، كما تمت مراجعة الهدف وتقليصه إلى هدف تأهيل 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنويا[1].

أما عن النتائج المحققة نهاية سنة 2016 فكانت كما يلي:

[1] أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

الجدول رقم (14): نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية سنة 2016

مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4927
الملفات المقبولة	2700
الملفات المرفوضة	1583
الملفات المؤجلة	644
قرار نهائي	2680

source: ministère du Développement industriel et de la promotion de l'Investissement, **"Bulletin d'information statistique de la pme"**, N◦ 23, 2013, p26.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للبرنامج بلغ 4927 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم قبول 2700 طلب كمرحلة أولية، بينما تم رفض 1583 طلب فيما بقي 644 طلب مؤجل، وفي الأخير تم قبول 2680 طلب كقرار نهائي للقيام بعملية التأهيل.

ومن أجل الشروع في عملية التشخيص والتشخيص الاولي قدر عدد المؤسسات التي أمضت على العقود والاتفاقيات 1277 مؤسسة فقط من بين 2680 مؤسسة مستفيدة من قرار التأهيل أي بنسبة 47.64% أما المؤسسات الباقية أي 52.35% لم تكمل آخر إجراءات دخول البرنامج.

وما تم ملاحظته من خلال هذه الحصيلة هو إقبال جد متواضع نتيجة زعزعت مصداقية البرنامج خلال السنوات الأولى من انطلاقه حيث بقيت الملفات على حالها، تم استقبالها فقط ولم يتخذ أي قرار بشأن استئناف مرحلتي التشخيص والقيام بمخطط التأهيل. وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لازالت غير قادرة على استيفاء الشروط ولا تستجيب لمعايير القبول في البرنامج.

أما بالنسبة لسنة 2017 وحسب آخر الإحصائيات من وزارة الصناعة والمناجم فقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الانخراط ب 5284 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ويبقى هذا العدد جد ضعيف مقارنة

بهدف البرنامج وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ومقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 والذي بلغ 1074503 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الفرع الرابع: حصيلة برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية بطلب الانضمام إلى البرنامج وكانت نتائج البرنامج كما يلي[1]:

- 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لم تتعد مرحلة التشخيص، ورفضت إجراءات التأهيل أي بنسبة 9%؛
- 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة انسحبت بعد القيام بعملية التشخيص الأولي أي بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة؛
- 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما نسبته 65 % من المؤسسات المنخرطة في البرنامج، دخلت إجراءات التأهيل.

وترجع الأسباب الرئيسية وراء انسحاب هذه المؤسسات من البرنامج إلى تحفظ مدراء هذه المؤسسات وعدم رغبتهم على إكمال البرنامج، أيضا عدم مرونة الهياكل الداخلية وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز المراحل الأولى من عملية التأهيل، إضافة إلى الصعوبات المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج EDPME.

[1] Ministère de PME et de l'artisanat, commission européen**, "programme d'appui aux PME/PMI des résultats et une expérience a transmettre", rapport final,** décembre 2007, p27.

الشكل رقم (09): نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج EDPME.

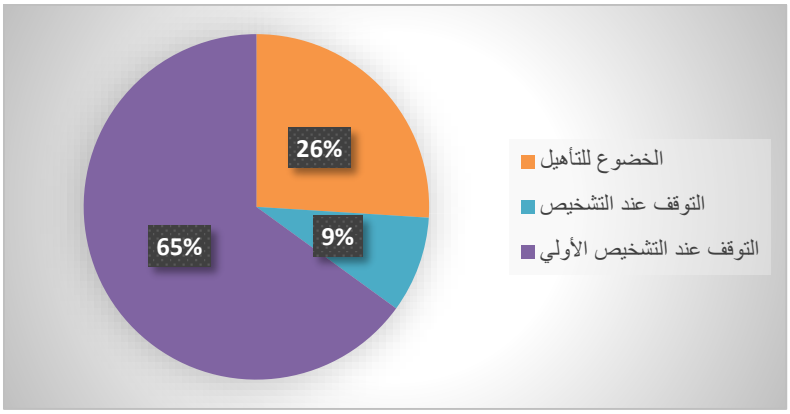

Source: Ministère de PME et de l'artisanat, commission européen, programme d'appui aux PME/PMI des résultats et une expérience a transmettre, rapport final, décembre 2007, p.27.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي خضعت لعملية التأهيل لم تتجاوز 50% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالهدف المسطر لهذا البرنامج.

الفرع الخامس: حصيلة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كانت النتائج في 2013 كما يلي[1]:

- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: العديد من المؤسسات استفادت بأكثر من 60 نشاط للمرافقة والتأهيل وكانت النتائج كما يلي :

- 204 مؤسسة استفادت من التشخيص في مجال عمليات التأهيل، و69 مؤسسة قامت بدورات تدريبية من خلال الجمعيات المهنية.

[1] أمال براهمية، **"دور الشراكة الأورو جزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، 2015، ص 164.

- تدريب الاطارات العاملة في المؤسسات المختارة مع التركيز بصفة خاصة على التدريب التنفيذي والتنظيم وإدارة الإنتاج والخدمات والصيانة والجودة (معايير ISO 9001 و 22000) والسلامة المهنية وتوزيع المنتجات وإدارة الأعمال والتسويق.
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛

الدعم المؤسساتي: من خلال إطلاق عمليات الخبرة في المجالات التالية: خلق مرصد صناعي، انشاء نظم لتقييم السياسة العامة، برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية، استراتيجية تطوير المناولة، انشاء نظام معلومات جغرافي لوكالة الأراضي الصناعية.

أيضا من بين المؤسسات المستفيدة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين استفادوا من مساهمة الاتحاد الأوروبي بقيمة 10 مليون أورو لكل هذه المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجمعيات المهنية استفادت من نشاطات دعم، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة والاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك، وغرف التجارة والصناعة.

دعم الجودة : حيث تم في هذا المجال إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم من جهة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الهيئة الجزائرية للاعتماد (Algerac)، المعهد الجزائري للتقييس(Lanor)، الديوان الوطني للقياسة القانونية (onmc)، ومن جهة أخرى هيئات تقييم المطابقة، وذلك كما يلي:

- **وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** من خلال تنظيم ملتقيات وطنية للجودة، إدراج جائزة وطنية للجودة، تحديث الاستراتيجية الوطنية للتقييس.
- **الهيئة الجزائرية للاعتماد:** تأهيل نظام التوثيق وفق معايير ISO17011 وتدريب الاطارات على معايير الإيزو، كتابة الدليل التقني للاعتماد، تنسيق التشريعات بشأن الاعتماد، ودعم هذه الهيئة للحصول على الاعتراف الدولي.
- **المعهد الجزائري للتقييس:** انشاء نظام إدارة المهارات المختصة، تطوير نظام للإدارة الالكترونية والبيانات والمعايير، توطيد وظائف الرقابة على التسيير

- **الديوان الوطني للقياسة القانونية:** انشاء نظام تسيير الجودة، دعم شراء وتركيب معدات التقييس بقيمة 3 مليون أورو.
- **هيئات تقييم المطابقة:** معنية بتدقيق 40 مخبر للتحليل والفحص، إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد ISO17025 و17020، وكذا مرافقة 30 هيئة للتقييم المطابقة للاعتماد.

يمكن القول أن هذا البرنامج ركز على الاستثمارات اللامادية والدعم التقني أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكخلاصة فإنه رغم كل الجهود المبذولة والبرامج المتبناة من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال زيادة مساهمة هذه المؤسسات في المتغيرات الاقتصادية، إلا أن نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تتقدم بشكل قوي ولم تحقق الأهداف المرجوة مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها في كل برنامج ولم تحقق سوى نتائج متواضعة، ويرجع ذلك إلى جملة من المشاكل والصعوبات التي اعترضت نجاح هذه البرامج.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا لدى مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، وتجلى ذلك من خلال برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر، والتي كان الهدف منها دعم وتطوير تنافسيتها من أجل المساهمة في زيادة عددها وبالتالي مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، والصادرات بالإضافة إلى قدرتها على خلق مناصب الشغل.

إلا أنه ورغم هذه المساهمة الفعالة في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والقيود التي تكبح نشاطها واستمراريتها، حيث نستعرض في هذا المبحث إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني، وكذا المشاكل التي لازالت تعاني منها.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها الفعالة في الرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق القيمة المضافة.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب[1].

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وباعتبار العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي تمثل المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ويوضح لنا الشكل الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (2001-2020).

[1] عمران بشراير، مراد تهنان، "**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص 446.

الشكل رقم (10) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2001-2020).

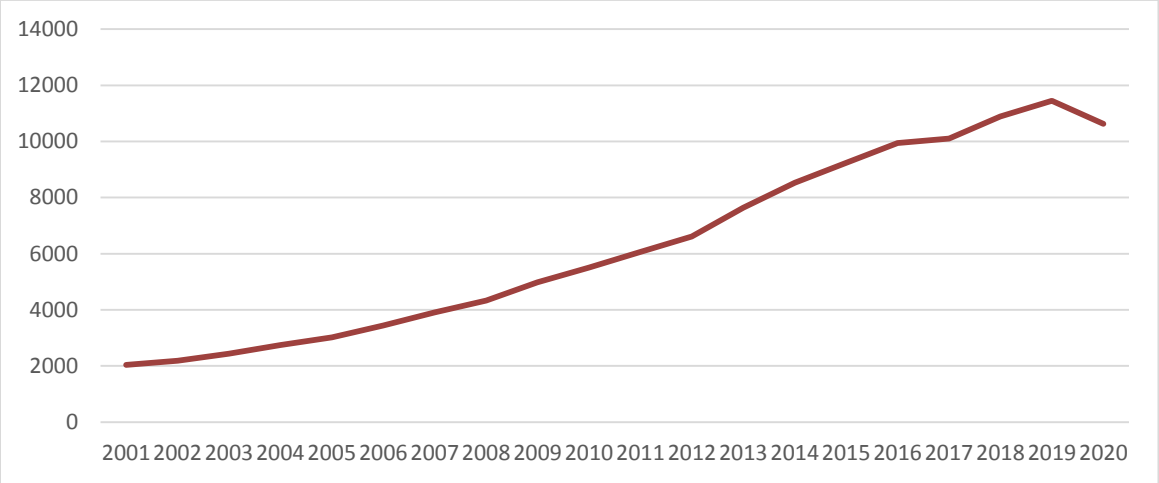

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (05).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التطور المستمر للناتج الداخلي الخام المحقق من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2020، حيث ارتفع من2041.7 سنة 2001 إلى 10626.46سنة 2020، فنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية في تشكيل الناتج الداخلي الخام تبدوا فعلا مشجعة وتدعوا إلى تكثيف الجهود للاهتمام بهذا القطاع وتطويره.

وللتوضيح أكثر، فالشكل الموالي يبين مساهمة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (11): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2020).

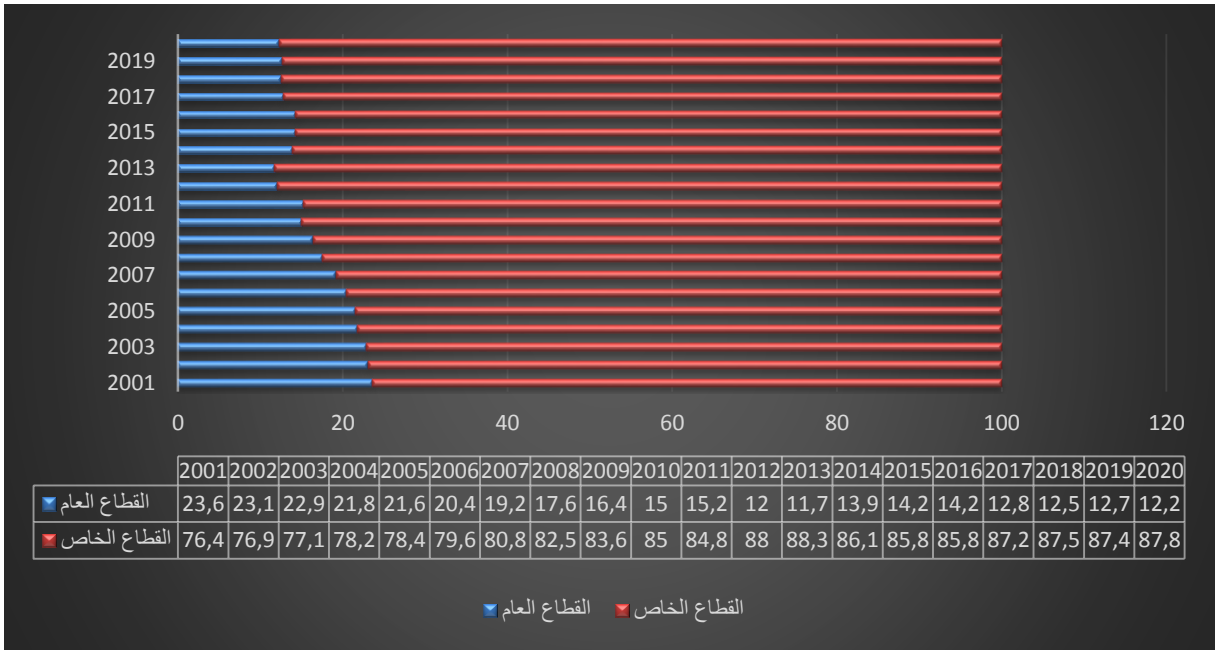

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع العام	23,6	23,1	22,9	21,8	21,6	20,4	19,2	17,6	16,4	15	15,2	12	11,7	13,9	14,2	14,2	12,8	12,5	12,7	12,2
القطاع الخاص	76,4	76,9	77,1	78,2	78,4	79,6	80,8	82,5	83,6	85	84,8	88	88,3	86,1	85,8	85,8	87,2	87,5	87,4	87,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (05).

يتضح من خلال الشكل أعلاه بأنه خلال الفترة (2001-2020) سيطرة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت نسبته سنة 2020، 87% ويمكن أن نرجع هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال فترة الدراسة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك القوانين الجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص كالتخفيضات الضريبية.
- زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية كقطاع بديل لقطاع المحروقات من خلال كل المجهودات والإجراءات الحكومية ومختلف هيئات الدعم، إضافة إلى مختلف برامج التأهيل التي وضعت من أجل ترقية وتأهيل وتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دور محسوس في دعم مساهمة هذه المؤسسات. إلا أن هذه البرامج لم تحقق الأهداف التي سعت إليها.

أما بالنسبة للقطاع العام فترجع نسبة المساهمة القليلة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عددها القليل مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص نتيجة خوصصة معظم هذه المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة إضافة إلى غلق المؤسسات الفاشلة منها.

إن الأرقام المقدمة توحي عن الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد الجزائري.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني لابد من مقارنة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مع الناتج الداخلي الخام الإجمالي، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (12): تطور الناتج الداخلي الخام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإجمالي (2001-2020).

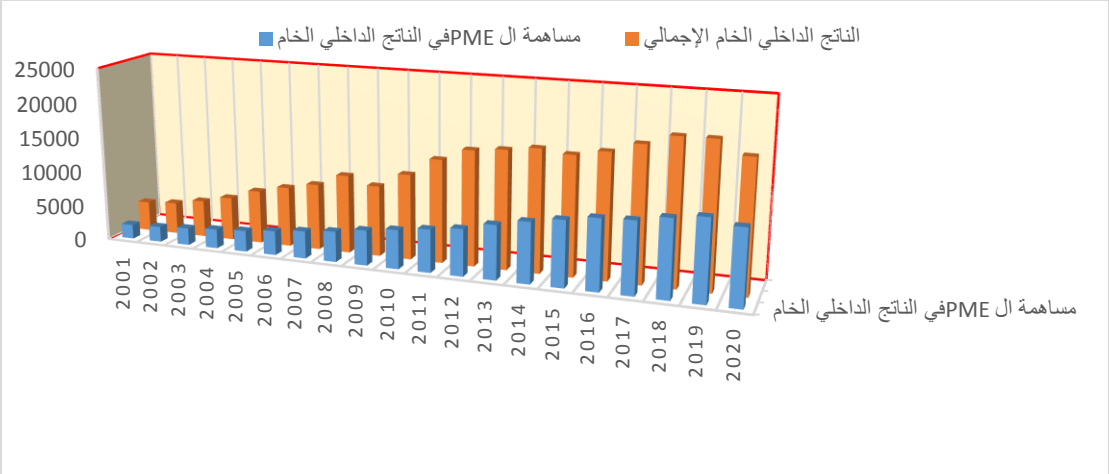

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (06).

إن المتتبع للشكل أعلاه يتبين له التطور المستمر للناتج الداخلي الخام الإجمالي والناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم أن مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الإجمالي لا تعبر عن الزيادة خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى نمو الناتج الداخلي الإجمالي وزيادته بزيادة أكبر من زيادة الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى هيكل الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر والذي يعتمد بصورة كبيرة على النفط، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط ساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام الإجمالي، ورغم هذه المساهمة الضعيفة إلا أنها متزايدة من سنة إلى أخرى ما يقودنا إلى القول أن هناك اتجاه نحو تحقيق استراتيجية للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما إذا تم الاهتمام به أكثر وتركيز جهود الدولة عليه ليكون من بين الحلول الناجعة لتنويع الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق القيمة المضافة ومنه مساهمتها في دعم وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري. وذلك حسب القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها والطبيعة القانونية التي تنتمي إليها. والشكل الموالي يوضح القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقصد إيضاح الرؤية حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة، سوف نتطرق إلى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (13): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2020.

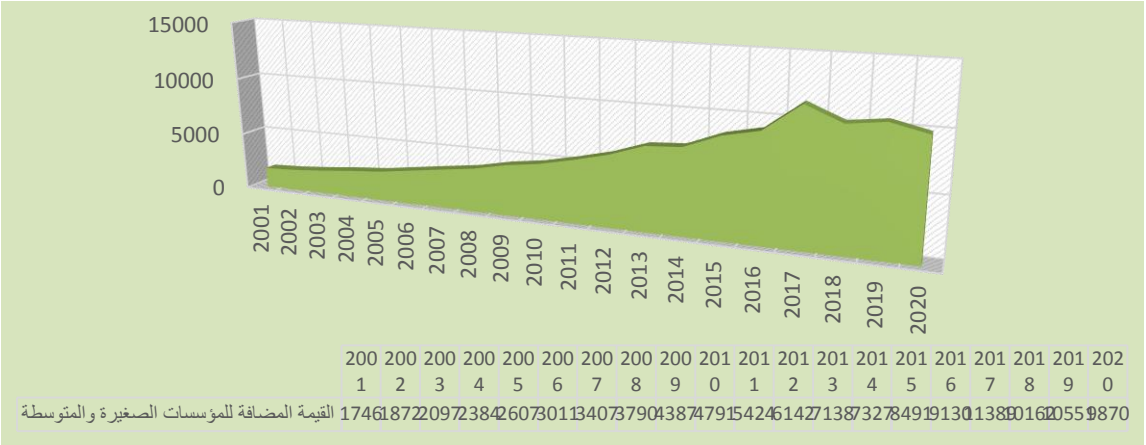

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت من 1746 مليار دينار سنة 2001 إلى 9869 مليار دينار سنة 2020.

وقصد إيضاح الرؤية أكثر حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سوف نتطرق إلى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (14): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2020).

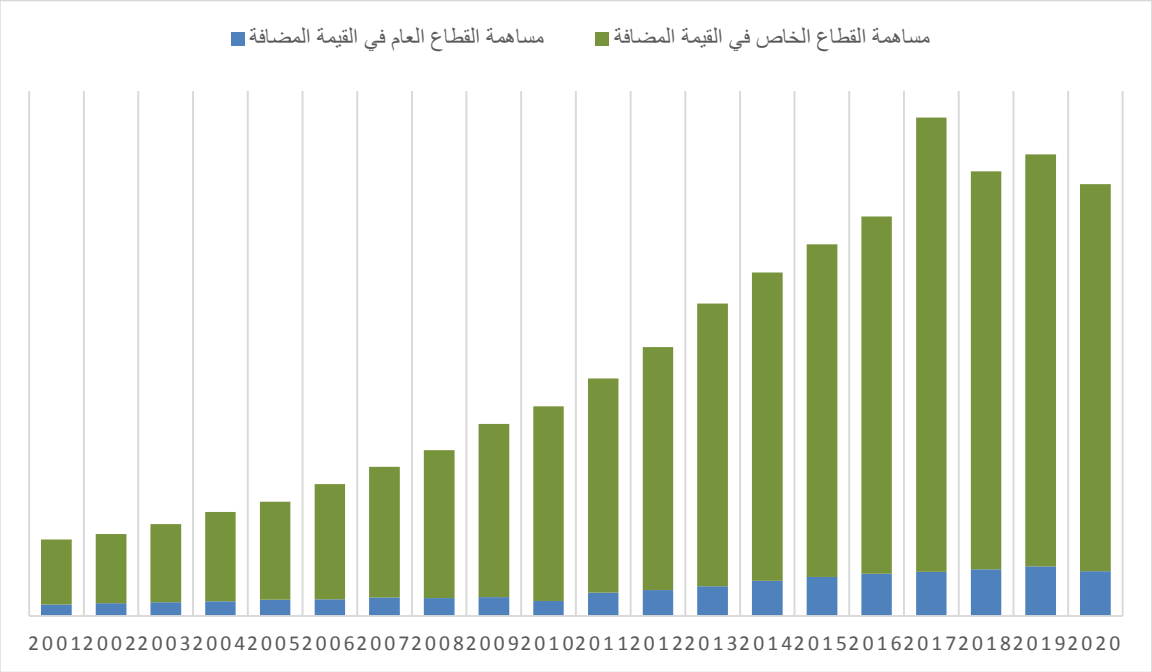

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

ومن الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة أكبر بكثير من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001-2020)، حيث قدرت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2001 بـ 1486.8 مليار دينار لتنتقل إلى 8848.94 مليار دينار سنة 2020،

وهذا راجع إلى التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إضافة إلى التسهيلات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين الخواص إضافة إلى دور البرامج المتبناة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توجيهها ومرافقتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

تشير البيانات الإحصائية السابقة إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر من خلال القطاع الخاص والذي يتطلب دعمه بشكل ملموس فيما يتعلق بجميع وسائل الدعم والتسهيل ليكون قوة اقتصادية خارج المحروقات يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتشغيل.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة فعالة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولها دور كبير في خلق وإنشاء مناصب الشغل.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

قبل البدء في تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات، يجب أولا الإشارة إلى حالة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث تمثل الميزان التجاري الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، ويسجل الميزان التجاري فائضا عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات والعكس، وللتعرف على وضعية رصيد الميزان التجاري نلاحظ الشكل رقم (15) الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة 2001-2020.

الشكل رقم (15): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2001-2020).

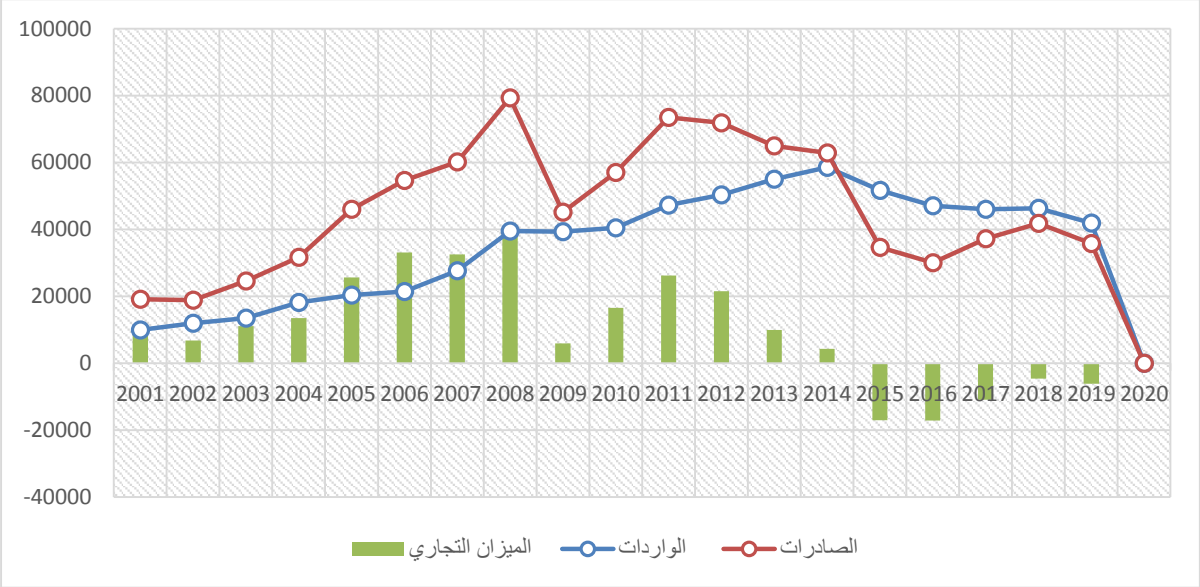

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تحقيق رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2008، حيث انتقل من 9192 مليون دولار سنة 2001 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي هي في مجملها صادرات المحروقات، وترجع هذه الزيادة في قيمة الصادرات إلى

ارتفاع أسعار النفط خلال ذات الفترة، وبحلول سنة 2009 نلاحظ انخفاض في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ 5900 مليون دولار، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهر أثرها بشكل واضح على أسعار النفط والتي أثرت بدورها على قيمة الصادرات.

ويلاحظ أيضا أن رصيد الميزان التجاري بعد سنة 2009 شهد تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، تماشيا مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. وتراجع رصيد الميزان التجاري سنة 2014 ليصل إلى 4306 مليون دولار بعدما كان 9946 مليون دولار متأثرا بالارتفاع القوي لواردات السلع والتي قاربت حجم الصادرات. أما بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 فقد سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا. يفسر هذا العجز بالانهيار في قيمة الصادرات نتيجة الانخفاض في أسعار النفط.

ويمكن إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التصدير من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (16): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2020).

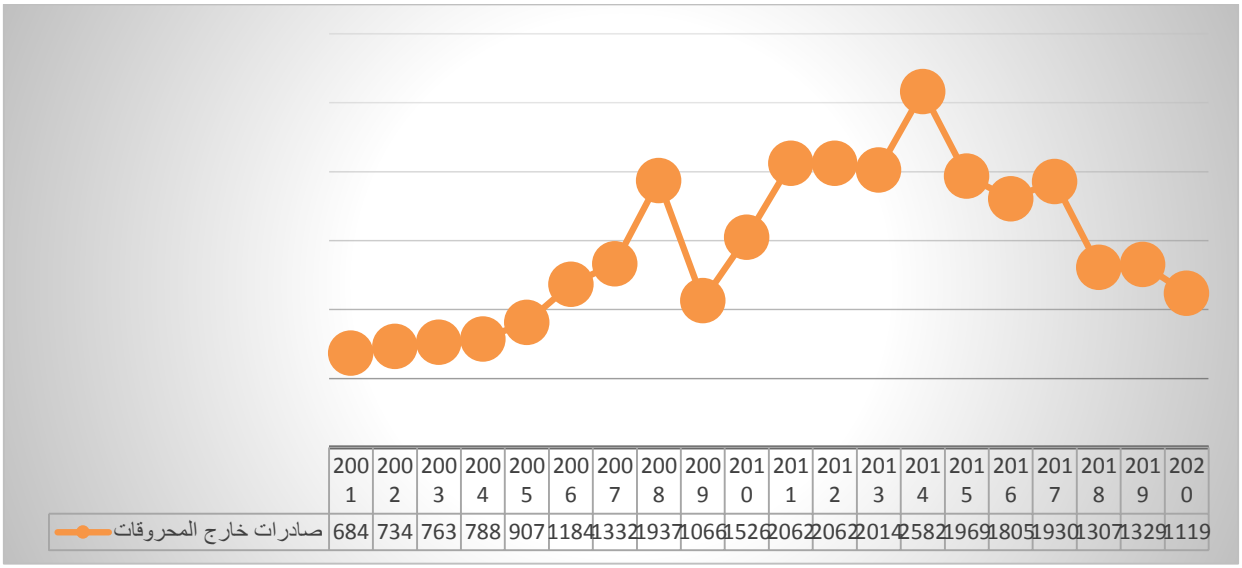

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن الصادرات خارج المحروقات "والتي تتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل أكثر من 96% من إجمالي عدد المؤسسات الموجودة في الجزائر" في تطور مستمر، إذ ارتفعت من 684 مليون دولار سنة 2001 إلى 1937 مليون دولار سنة 2008.

لتنخفض سنة 2009 إلى 1066 مليون دولار، وقد يعود السبب إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية ومن سنة 2010 إلى غاية 2019 شهدت تطور متذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل سنة 2020 إلى ما قيمته 119.331 مليون دولار بعد ما كانت 684 مليون دولار سنة 2001. هذا التطور يجعلنا نوقن بدور هذا القطاع في تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات يستدعي ضرورة تدعيمه وترقيته للمساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال العمل الجاد والفعلي لتأهيل هذه المؤسسات من أجل ترقية تنافسية المنتج الوطني ليستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

رغم هذا التطور الملاحظ في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، إلا أن مساهمتها إلى إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة وهذا لسيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (17): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة (2001-2020).

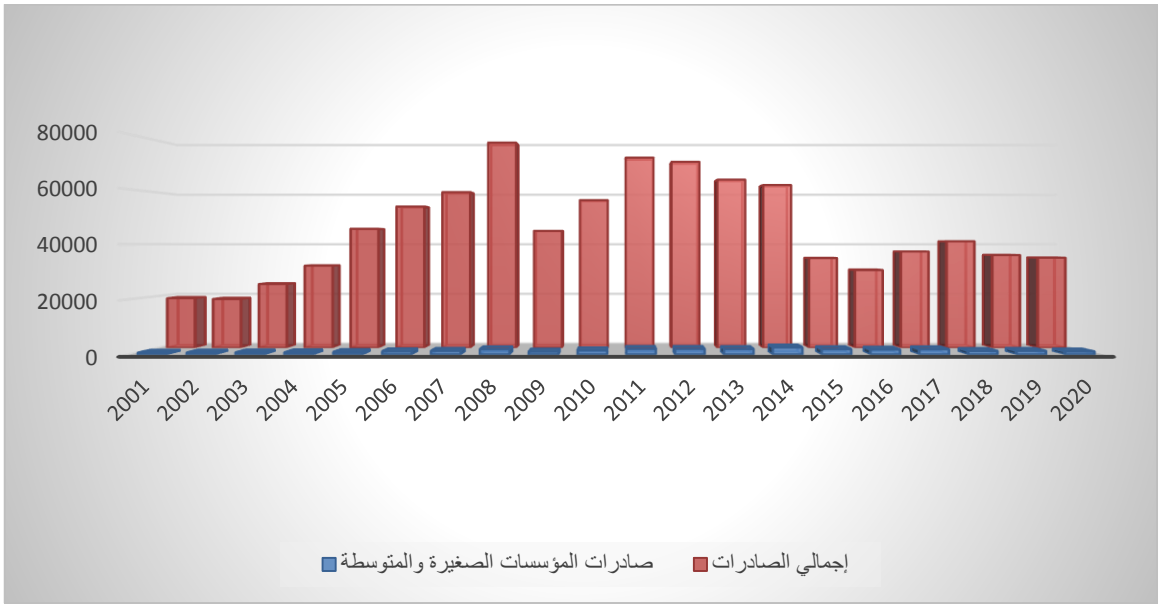

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة المتواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم تتعد 3% في أغلب السنوات وهي نسبة ضئيلة جدا، تعتبر هامشية إذا ما قورنت بقطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات الجزائرية بنسبة 97%. وهذا بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية صادراتها من خلال برامج التأهيل المتبناة وكذا تخفيف الأعباء الجبائية ...الخ، ويعتبر هذا دليل واضح على فشل الحكومات المتعاقبة في بلوغ الهدف المنشود وهو تنويع الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات.

وترجع المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى عدة عوامل ممكن أن تكون وراء إخفاق هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد الجزائري نذكر منها:

- ✓ تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات غير إنتاجية مثل البناء والأشغال العمومية والأنشطة الحرفية ما جعل الجزائر تفتقر إلى جهاز إنتاجي فعال تعول عليه لتدعيم صادراتها.
- ✓ ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات لممارسة نشاط تصديري وتوجيه منتجاتها إلى الأسواق المحلية.

على العموم يمكن القول أنه رغم الجهود المبذولة والإجراءات المساندة وبرامج التأهيل المتبناة لم تصل الحكومة إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المنشود لترقية صادراتها خارج المحروقات، حيث لم تصل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى المطلوب، لذلك لابد على السلطات الوصية أن ترسم استراتيجية شاملة لتنمية صادراتها من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية منتجاتها بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية لتنويع مصادر الدخل.

أما بالنسبة للتنويع الاقتصادي من حيث الصادرات فيعد مؤشري تركز وتنوع الصادرات في الجزائر من بين الأدلة التي تكشف عن درجة التنويع الاقتصادي، حيث يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كان هناك تنوع في الصادرات، أما مؤشر التركز تتراوح قيمته بين 0 و1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (18): تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

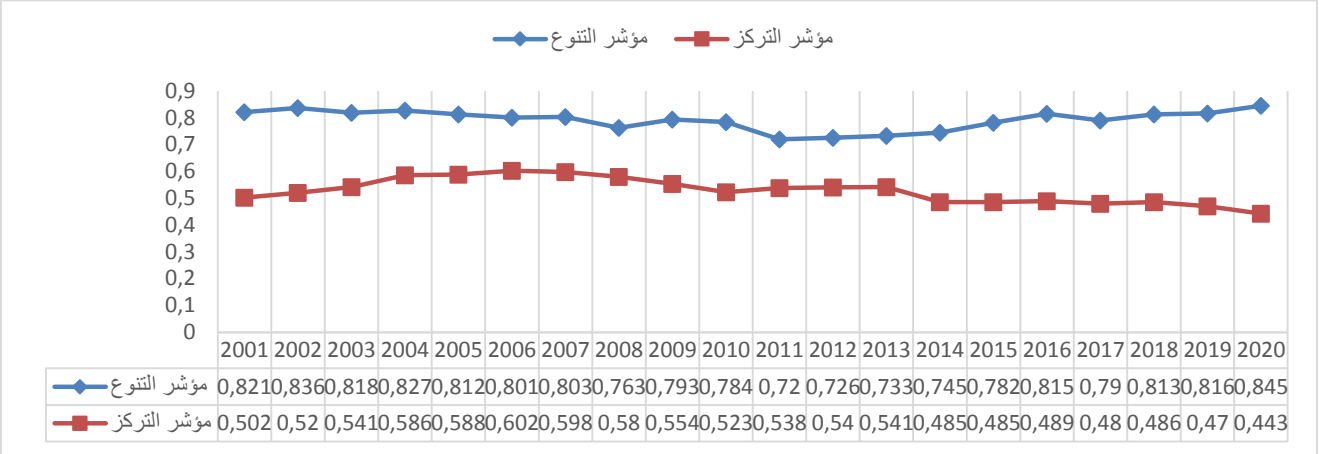

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر التنوع	0,821	0,836	0,818	0,827	0,812	0,801	0,803	0,763	0,793	0,784	0,72	0,726	0,733	0,745	0,782	0,815	0,79	0,813	0,816	0,845
مؤشر التركز	0,502	0,52	0,541	0,586	0,588	0,602	0,598	0,58	0,554	0,523	0,538	0,54	0,541	0,485	0,485	0,489	0,48	0,486	0,47	0,443

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الأنكتاد نقلا عن الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/FR/index.html.

يوم 2021/09/24 على الساعة 20:30

وبالنسبة لواقع مؤشر التنوع والتركز في الجزائر، نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة مؤشر التنوع خلال الفترة (2001-2020) تراوحت بين (0.7-0.8)، وهذا يدل على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة.

أما مؤشر التركز تراوحت قيمته خلال هاته الفترة غالبا لدى 0,5 ثم انخفضت إلى 0.4 وهي قيم تدل على تركز صادرات الجزائر، ويؤكد ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الأقل تنوعا.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تساهم بدور فعال في توفير مناصب الشغل، ولقد ساهم التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تطور اليد العاملة في هذا القطاع. ولمزيد من التوضيح نورد الشكل التالي الذي يوضح مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2003-2020، وهذا لعدم توفر البيانات الإحصائية للسنتين 2001 و2002.

الشكل رقم (19): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2020).

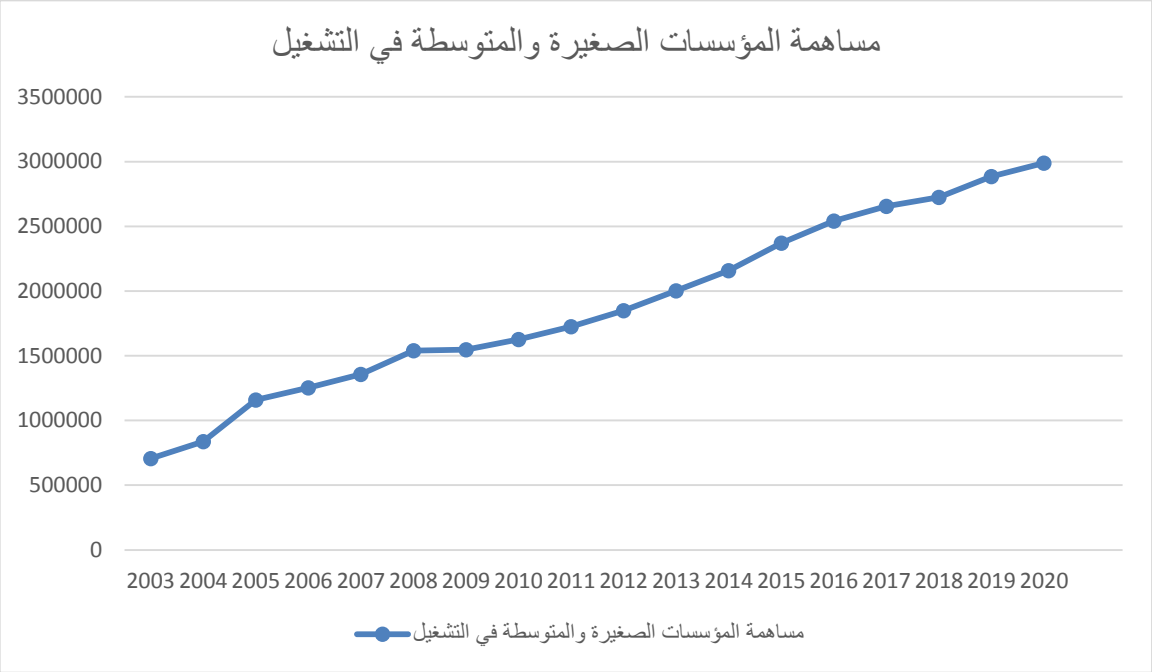

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (10).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل، حيث ارتفع عدد العمال من 704999 عامل سنة 2003 إلى 2989516 عامل سنة 2020. وهذا راجع لاستخدام هذه المؤسسات فنون إنتاجية بسيطة وكذا توظيفها للعمال بدون مؤهلات علمية عالية ولا تتطلب مهارات كبيرة.

أما بالنسبة لتوزيع العمال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعاملة فالشكل التالي يوضح هذا التوزيع.

الشكل رقم (20): توزيع مناصب الشغل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة (2010-2020).

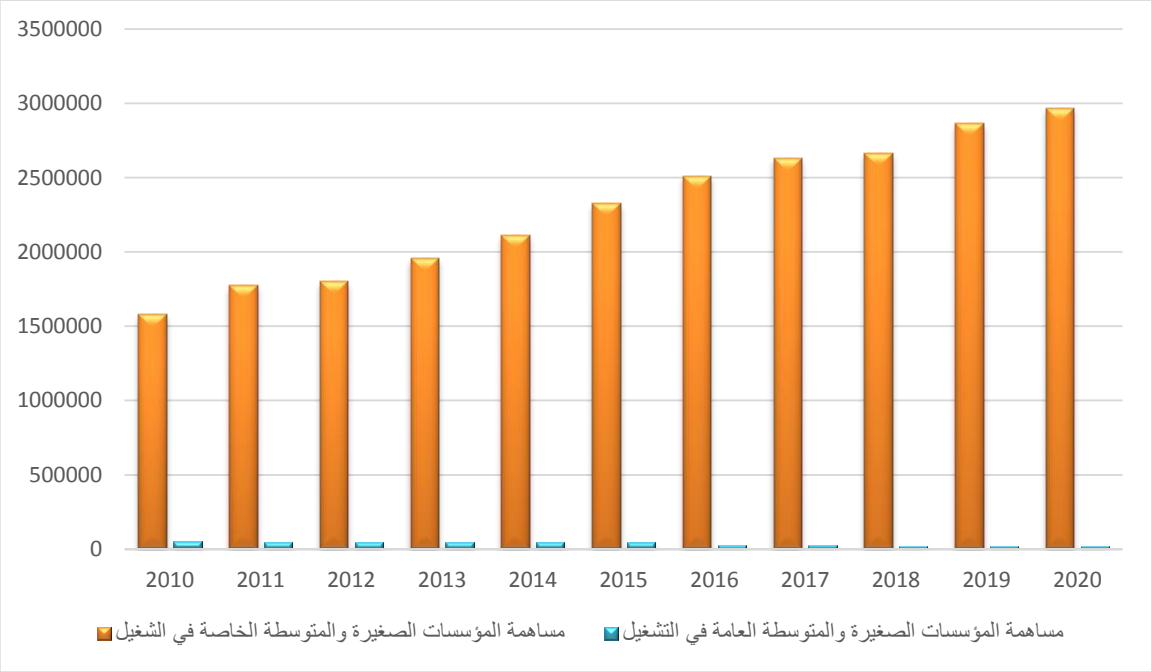

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (11).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معظم الوظائف يوفرها القطاع الخاص باعتباره يمثل الأغلبية الساحقة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما يسجل القطاع العام انخفاضا في توفير مناصب الشغل عاما بعد عام بسبب تناقص عدد هذه المؤسسات نتيجة خوصصتها وتوجه الدولة نحو تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وعلى الرغم من توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب الشغل إلا أن ذلك يبقى غير كاف لاستيعاب العدد الكبير لطالبي العمل، وتبقى بعيدة كل البعد عن الحد من البطالة في الجزائر. لهذا يجب على الدولة التوجه لدعم الاستثمار الخاص الذي أثبت جدارته في توفير مناصب الشغل.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من نصوص قانونية وتنظيمية وكذا إحداث هياكل دعم وبرامج تأهيل من أجل تطوير هذا القطاع. وبالرغم من مساهمته الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنه مازال يعاني من عدة عراقيل وقيود تحد من تحقيقه الأهداف المنشودة منه وتكمن هذه المشاكل في:

1- المشكلات والصعوبات التمويلية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التمويلية بسبب حداثتها، وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها لأغراض الاستثمار، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الخاصة بالضمانات المطلوبة وصرامتها ما يؤدي إلى ظهور عوائق حقيقية تعترضها، ما يؤدي إلى فشل جهودها في إدخال التقنيات الحديثة، ويمكن تلخيص المشاكل التمويلية في النقاط التالية[1]:

- مشكلة الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع؛
- مشكلة تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛
- مشكل الضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان فضلا عن عبء الفوائد.

2- المشاكل الإدارية:

من أهم الصعوبات أمام المستثمرين منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل الإدارية أو البيروقراطية، حيث يطلب منهم الكثير من التراخيص والوثائق، كما تأخذ عملية الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتتطلب أكثر من 18 وثيقة، أما عن المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع ما تزيد عن ثلاثة أشهر، بينما تصل المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل إلى خمس سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ويعود ذلك إلى[2]:

3- العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:

إن عملية الحصول على العقار في حد ذاته يعتبر أحد أهم المشاكل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك يرجع إلى عدة أسباب يمكن ذكرها كما يلي[3]:

- صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته البالغة للحصول على التراخيص الأخرى مثل القرض البنكي والامتيازات الأخرى، وهو ما يتنافى مع النصوص التشريعية؛ بعض العقارات الاستثمارية غير المستعملة والتي تبقى حكرا لمؤسسات مفلسة لخواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.

---

[1] دردیش أحمد، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة إحصائية للفترة 2002-2016**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 8، العدد 16، ديسمبر 2021، ص 413.

[2] حسينة شملول طيار، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3] حسين بن العارية، أحمد صديقي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**"، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2018، ص 222.

- عدم وجود سعر واضح للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على العقار؛
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

4- عوائق جبائية وجمركية:

تعتبر الجباية والأعباء الاجتماعية من بين الصعوبات التي تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم إجراءات التخفيف المتبعة، وتظهر هذه العوائق على المستويات التالية[1]:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني؛
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من بين نتائجه توقف العديد من المؤسسات عن القيام بنشاطها؛
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية الدولية؛
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة، وكذا كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–المعوقات والحلول–"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: **"تقييم استراتيجيات وسياسات لجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الألفية الثالثة بالجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص 11.

5- عوائق مرتبطة بالتسويق:

تتمثل هاته العوائق في انخفاض جودة المنتوجات بسبب مشكل الخبرة والعمالة غير المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة، وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة[1].

أيضا من بين مشاكل التسويق، قصور قنوات وشبكات التسويق، ضعف المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية، عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق، ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاق على الدعاية التسويقية[2].

ومن أجل مواجهة المشاكل السابقة يتطلب الأمر من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تضمن لها البقاء والتطور، من بين هذه الاستراتيجيات ما يلي[3]:

1- وضع استراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترتكز على المبادئ التالية:

- تحديث وتجديد المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديث فنون الإنتاج عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة؛
- تحديث الأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب.
- توفير بيئة ملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن توفر بيئة ملائمة يعتبر شرط أساسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في مجالات مختلفة:

- **البيئة التعليمية:** والتي تؤثر على تكوين الموارد البشرية؛

---

[1] محمد الناصر حميداتو، صافية بقاص، **"التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول، **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"**، جامعة الشهيد حمة لخضر وادي سوف، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، ص 8.

[2] أم كلثوم بن موسى، **"معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل مؤسساتي"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، 2017، ص 165.

[3] رابح بوقرة، حبيبة عامر، **"تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: **"تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الألفية الثالثة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص ص 13، 14.

- **البيئة الاقتصادية**: مثل هيكل السوق، ونسب أحجام الصناعات والسياسات النقدية؛
- **البيئة التكنولوجية**: والعلاقات بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة؛
- **البيئة السياسية**: التي تحدد فلسفة المؤسسات الصغيرة ودور القطاع الخاص في التنمية؛
- **بيئة المعلومات**: من أجل بناء قواعد وبيانات فعالة تدعم القرارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- استراتيجية التجديد التكنولوجي:

يعتبر التجديد خيار استراتيجي لا يجب التفريط فيه، فهو القلب النابض للمؤسسة والسبيل الوحيد لرفع قدرتها التنافسية وللاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسة، مثل: التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد التنظيمي، التجديد في الموارد البشرية.

3- استراتيجية تحديد واستغلال الميزة التنافسية:

كون مؤشرات المرحلة القادمة تؤكد أن البقاء والنجاح يمكن أن يتحقق لنوعين من المشاريع:

- المشاريع الكبيرة في حجمها ونطاق نشاطها وخدماتها ونطاق الرقعة الجغرافية التي تغطيها؛
- المشروعات المتخصصة: والتي تعمل على تقديم خدمات أو سلع محددة متخصصة لاسيما في مجال تقديم الخدمات الاستشارية. وعليه يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختيار البديل الثاني، أي اللجوء إلى التخصص وتحديد الميزة التنافسية والتي تضمن لها البقاء.

4- استراتيجية خدمة المشروعات الكبيرة وتنميتها:

وذلك من خلال عمليات المناولة، حيث تتولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنتاج بعض الأجزاء التي تستخدم في منتجات المؤسسات الكبيرة، مما يقلل من تكلفة مثل هذه الأجزاء، فيما لو قامت المؤسسات الكبيرة بإنجازها.

خلاصة الفصل الرابع.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الأغلبية الساحقة من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ظل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر وضع تحديا أمام مؤسساتها لتحسين أدائها، فقامت الجزائر بتبني مجموعة من برامج التأهيل (برامج تأهيل وطنية، وبرامج تأهيل في إطار الشراكة)، لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدعيم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

إلا أن نتائج هذه البرامج تعتبر ضئيلة مقارنة بالأهداف المسطرة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبرمج تأهيلها، ما انعكس على دور هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد الجزائري، بالرغم أن الأرقام والإحصائيات تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عجلة لتحريك الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وخلق القيمة المضافة، وترقية الصادرات، إضافة إلى توفير مناصب الشغل. ورغم هذه الأهمية إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها، وتجعلها غير مؤهلة بعد لتكون بديلا استراتيجيا لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة في ظل اعتماد الجزائر على النفط كمصدر وحيد للدخل ما جعلها تعاني من التبعية النفطية، وبالتالي ظهور تشوهات هيكلية أثرت على استقرار الاقتصاد الوطني، تظهر هذه التشوهات بشكل واضح كلما تجددت الصدمات النفطية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ومن هنا أدركت الجزائر على غرار بقية الدول الريعية الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مسار التنويع الاقتصادي، فاتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات للنهوض بهذا القطاع، حيث أولته اهتماما كبيرا من خلال استحداث أطر قانونية واستراتيجيات لتدعيمها وترقيتها، وهيئات لتطويرها وهيئت جميع الظروف لنموها وأيضا وضعت برامج لتأهيلها منها برامج تأهيل وطنية وأخرى في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز تنافسيتها.

غير أن هذه الدراسة جعلتنا نلتمس أنه بالرغم من تهيئة الجزائر جميع الظروف لنمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني العديد من برامج التأهيل لتحسين تنافسيتها لتساهم في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، إلا أن نتائج هذه البرامج كانت ضعيفة جدا، متدنية، لم تحقق أو لم تقترب حتى من تحقيق الأهداف المأمولة منها، وهو ما انعكس سلبا على المساهمة غير الفعالة لبرامج التأهيل في الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري وبالتالي بقاء هيمنة قطاع المحروقات.

لذلك يجب اعتماد سياسات مدروسة جيدا من قبل المسؤولين عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها كتوجه استراتيجي للمساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري، تعتمد هذه السياسات على حل جميع المشاكل والعقبات التي تقف عائقا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق وما إلى ذلك، وكذا التركيز على النشاطات الاقتصادية المنتجة التي تمكن من ترقية الصادرات إضافة إلى وضع سياسة شاملة واضحة المعالم لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات من خلال تحديث المنتجات وتحسين تنافسيتها مع ضرورة توفير الجو الملائم لنموها وتأهيل اليد العاملة بها من خلال إجراء دورات تكوينية هدفها القضاء على المشاكل الإدارية والتسويقية والفنية التي قد تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في بداية حياتها، والعمل على بناء استراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حلقة الوصل بين جميع القطاعات الاقتصادية فنجاح أي قطاع مرهون بنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة له، مع ضرورة إيجاد آليات جديدة لتوجيه وتنويع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسمو بها إلى درجات أعلى تضمن توفير قاعدة إنتاجية تنافسية، تمكنها من دعم مسار الجزائر لتنويع الاقتصاد.

اختبار فرضيات الدراسة.

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا اختبار الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

1- الفرضية الأولى:

✍ "تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول".

أدركت جميع الدول الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث سارعت الدول إلى الاهتمام بها وإنشائها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في مجال الابتكار والتجديد من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة يمكن أن تساهم في ترقية الصادرات، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق القيمة المضافة، كما يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية من خلال تنمية المناطق النائية والأكثر احتياجا للتنمية، وهذا لسرعة انتشارها ووصولها إلى صغار المستثمرين في هذه المناطق، وهو ما يؤهل هذه الأخيرة إلى زيادة فرصها في التطوير والتنمية وإنعاشها بهذه المشاريع وبالتالي التقليل من الفقر في هذه المناطق، إضافة تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المستوى المعيشي من خلال خلق فرص للتوظيف وبالتالي التقليل من البطالة، إضافة إلى تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين نظرا لقربها منهم وبالتالي التعرف على احتياجاتهم وتوفيرها لهم، كما تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاطات حرفية والتي تحتاج إلى عمالة نسائية تستطيع من خلالها المرأة إثبات نفسها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- الفرضية الثانية:

✍ "تهدف برامج التأهيل إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أدائها".

نتيجة التغيرات والتحولات الداعية إلى التميز والتي يظهر فيها دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقودنا الحديث عن أهمية التأهيل الذي يعبر عن مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة، التي يتضمنها برنامج متكامل، وتجسد في مخططات مدروسة تهدف إلى تحديث وعصرنة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره المكان الذي تعيش فيه وتسعى للتأقلم مع متغيراته، كما تهدف إلى تحسين تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية من أجل المحافظة على حصتها في السوق المحلي والبحث عن أسواق خارجية، كل هذا من أجل زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها وترقيتها من أجل الوصول بها إلى مستوى تنافسي محلي

أو دولي، وبالتالي تحسين موقع المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي الداعي إلى التميز. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3- الفرضية الثالثة:

✍ "يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات النفطية"

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد السبل لنجاح الاقتصاديات النفطية والتي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل اقتصادها. والذي يعتبر مورد ناضب وسائر للزوال من جهة، وأسعاره عرضة للتقلبات في السوق العالمية من جهة أخرى، فالتنويع الاقتصادي يعتبر ضرورة حتمية أمام هذه الدول لتنويع مصادر دخلها، وهذا لتجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات الناتجة عن الاعتماد على المورد الوحيد وتحصين اقتصادياتها والوصول بها إلى بر الأمان. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4- الفرضية الرابعة:

✍ "ينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي مع مشارف سنة 2030".

يتضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على تدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، وجانب للتنويع الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات. ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية الدولة وأهدافها في مجال التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الريعية، نجد أن هذا النوع من المؤسسات هو الركيزة الأساسية لمواجهة تراجع مداخيل الدولة، وينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها جزء لا يتجزأ من مؤسسات الإنتاج أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي مع مشارف سنة 2030. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

5- الفرضية الخامسة:

✍ "تمتلك الجزائر عددا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلها تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني".

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري فقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة تدابير وإصلاحات للنهوض بهذا القطاع فسنت قوانين وتشريعات واستحدثت هيئات وأطر وطنية لدعم ومرافقة هذه المؤسسات، وقد أعطى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق لها، وعلى أساسه يتم دعم وترقية هذه المؤسسات، وقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا بعد صدور هذا القانون حيث انتقل عددها من 245348 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2001 إلى 1231073 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2020، بمساهمة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أنه رغم امتلاك الجزائر لهذا النسيج المعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، نتيجة هيمنة قطاع المحروقات، إضافة إلى المشاكل التي لازالت تعاني منها والتي تحد من تفعيل دورها للمساهمة في الاقتصاد الوطني. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.**

6- الفرضية السادسة:

✍ "حققت برامج التأهيل النتائج المنتظرة منها وبالتالي استطاعت الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر".

اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها برامج وطنية وبرامج في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هدفها الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطويرها وتحسين آدائها وزيادة تنافسيتها ليعول عليها في دعم مسار الجزائر في تنويع اقتصادها، إلا أن هذه البرامج أفرزت نتائج ضعيفة جدا لم تقترب حتى من الأهداف التي وضعت من أجلها، انعكست هذه النتائج سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل دورها في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر. **وهو ما ينفي صحة الفرضية السادسة.**

❖ نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لجملة من النتائج يمكن صياغة أهمها على النحو التالي:

➢ النتائج النظرية.

✍ عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى، بسبب طبيعة الأراء التي تتبناها الدول في تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✍ تكمن صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود مجوعة من القيود منها اختلاف مستويات النمو، تنوع الأنشطة الاقتصادية، اختلاف فروع النشاط الاقتصادي...الخ؛

✍ تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي أثبتت فعالية هذه الأخيرة وجعلتها أولوية الاهتمام لجميع البلدان؛

✍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنمية اقتصاديات الدول، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى الاهتمام بهذا القطاع؛

✍ هناك اتفاق بالإجماع على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والاجتماعية ضمن متطلبات التنمية نظرا للخصائص التي تتمتع بها؛

✍ تعتبر التنافسية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي او الاقتصاد الجزئي؛

✍ يتميز موضوع التنافسية بالغموض والتعقيد، ويختلف مفهومها على وجهات النظر المختلفة للاقتصاديين واختلاف مستويات التحليل (جزئية، قطاعية، أو كلية)؛

✍ العلاقة بين التنافسية على صعيد المستويات الثلاثة (مؤسسة، قطاع، دولة) هي علاقة تكاملية إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى؛

✍ الهدف الرئيسي من عملية التأهيل هو تهيئة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع مجابهة المنافسة؛

✍ يتم التأهيل من خلال أربعة أشكال أساسية هي تأهيل طرق الإنتاج، تأهيل المنتجات، التأهيل الوظيفي والتأهيل ما بين القطاعات؛

✍ يجب توفر مجموعة من المتطلبات والشروط لوضع المسار الصحيح لعملية التأهيل؛

✍ تتطلب عملية التأهيل وضع خطة ومنهجية شاملة ومتكاملة تسمى المسار الاستراتيجي للتأهيل؛

- يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد، ويعتمد نجاحه على درجة التنويع التي تحققت داخل الهيكل الاقتصادي؛
- يساهم التنويع الاقتصادي في تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على سلعة وحيدة؛
- يعتبر التنويع الاقتصادي من اهم ركائز استدامة واستقرار اقتصاديات دول العالم، وخاصة اقتصاديات الدول النفطية من أجل بناء اقتصاد قوي وأكثر استدامة؛
- يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الريعية ضرورة حتمية لدعم وترقية هذه المؤسسات وزيادة عددها وتحسين تنافسيتها؛
- يعتبر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية يعول عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتعتبر البلدان المصدرة للنفط كمورد أساسي الأكثر احتياجا لمساهمة هذا القطاع؛
- يتم قياس التنويع الاقتصادي بناءا على مجموعة من المؤشرات.

➢ **النتائج التطبيقية.**

- تعتبر سنة 2001 هي بداية الاهتمام الفعلي بتشجيع الاستثمار الخاص وتطويره وإعطاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في عددها خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001؛
- يحتل القطاع الخاص الأغلبية الساحقة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات غير إنتاجية مثل قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة كبيرة في مناطق الشمال على خلاف مناطق الهضاب والجنوب؛
- ضمن الاقتراحات التي تضمنها النموذج الاقتصادي الجديد ينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي مع مشارف 2030؛
- سطرت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها برامج وطنية وبرامج أخرى بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تدعيم وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يعتمد كل برنامج تأهيل على مجموعة من الإجراءات تختلف من برنامج إلى آخر؛
- تمثلت البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برنامج الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012)، البرنامج الوطني لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010-2014)؛

- تمثلت البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2007)، برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (2008-2014)؛
- تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الجديدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال، وأخيرا برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري بحلول 2026.
- النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة سواء الوطنية أو الأجنبية جد ضئيلة ومتدنية مقارنة بالأهداف الموضوعة لكل برنامج؛
- تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة والتقليل من البطالة، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة ولم تصل إلى المستوى الذي يسمح لها بتنويع الاقتصاد الجزائري؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات لم تتعد 3% وهي نسبة هامشية مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة 97%؛
- ترجع المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي إخفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري إلى تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات غير إنتاجية؛
- يبين كل من مؤشر التنوع والتركز في الجزائر إلى عدم وصول صادرات الجزائر إلى درجة التنويع المقبولة وتركز هذه الصادرات في قطاع المحروقات؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لدعمها ومساندتها عدة عراقيل وقيود تحد من تحقيقها للأهداف المنتظرة منها وتجعلها غير مؤهلة بعد لتكون بديلا استراتيجيا لتنويع الاقتصاد الجزائري.

التوصيات.

- القيام بحملات تحسيسية لرؤساء المؤسسات بضرورة التأهيل؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخراط ببرامج التأهيل؛
- التقليل من القيود والشروط المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة من برامج التأهيل؛
- تهيئة الأرضية الملائمة قبل الشروع في برامج التأهيل؛

- تطبيق الرقابة والمرافقة البعدية إلى غاية نهاية برنامج التأهيل من أجل ضمان السير الفعال لكل برنامج؛
- وضع شروط مناسبة تتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة الاهتمام بمحيط المؤسسات، وتكييفه وفق المتطلبات الاقتصادية الراهنة؛
- العمل على إصلاح الأنظمة القانونية والجبائية بما يناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ضرورة العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتشجيعها؛
- لابد للسلطات الوصية أن ترسم استراتيجية شاملة لتنمية صادراتها خارج المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية منتجاتها ما يجعلها تقتحم الأسواق الدولية لتنويع مصادر الدخل؛
- ضرورة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تستطيع تأدية الدور المنوط بها؛
- على الجهات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العمل جاهدة من أجل الاستمرار في إصلاح هذا القطاع وتحسين أدائه؛
- يجب الاهتمام أكثر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها، وتشجيع المستثمرين الخواص وتقديم التسهيلات لهم، ورفع الحواجز عنهم؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي؛
- محاولة إزالة جميع العقبات التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المشروعات الإنتاجية التي تخلق القيمة المضافة؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييف منتجاتها وفقا للمقاييس العالمية من أجل الارتقاء بصادرات الجزائر نحو الأسواق الخارجية؛
- توعية الشباب المستثمر وتشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بأيام إعلامية وحملات تحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات؛
- ضرورة مضاعفة الجهود ومحاولة توجيه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات المنتجة؛
- البحث عن النوعية وليس العدد في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تفعيل استراتيجية وطنية تهتم بالقطاعات الوطنية المنتجة تنطلق من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تنويع الصناعات الجزائرية وجعلها أكثر تنافسية وتوجيهها نحو التصدير؛
- محاولة الاستفادة من أخطاء البرامج السابقة وعدم الوقوع فيها في البرامج المتبناة الجديدة؛
- محاولة الوصول إلى نتائج إيجابية من البرامج الجديدة تسمح لها بالارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدفع بها إلى المساهمة بفعالية في الاقتصاد الجزائري.

➢ آفاق الدراسة.

إن البحث في موضوع تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر وما يحمله من أبعاد يفتح المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها؛
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
- التوجه نحو تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- تحليل وتقييم برامج التأهيل الجديدة في إطار التعاون الدولي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

❖ الكتب.

1. أبو سيد أحمد فتحي السيد عبده، **"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. أبو قحف عبد السلام، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
3. أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، **"إدارة المشروعات الصغيرة، " كيف تصبح رجل أعمال ناجح، كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
4. أحمد مروة، برهم نسيم، **"الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007.
5. إسماعيل جالوس أمال، **"تطور مفهوم الميزة التنافسية، وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
6. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **"تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"**، القاهرة، مصر، 2006.
7. الباز أحمد محمد عبد الحميد مصطفى، **"أثر عوامل تعزيز التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الدواء"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
8. بابنات عبد الرحمان، دادي عدون ناصر، **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
9. البسيوني رضا إسماعيل، **"إدارة الأعمال"**، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
10. بن التركي وليد، **"دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، بسكرة"**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2016
11. بن سمينة عزيزة، **"اقتصاد المؤسسة"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
12. بوران سمية، **"إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة"**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
13. جدي شوقي يونس، **"إدارة قنوات التوزيع وتنافسية المؤسسات، دراسة حالة"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

14. جواد نبيل، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

15. حبيب سلمان ميساء، العبادي سمير، "**المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

16. حروش رفيقة، "**اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

17. خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

18. خلف السركانة بلال، "**الريادة وإدارة منظمات الأعمال**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

19. خوني رابح، حساني رقية، "**أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (المشاركة، رأس مال المخاطر)**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015.

20. خوني رابح، حساني رقية، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

21. الراجحي محسن عبد الله، الموسوي صفاء عبد الجبار، الوزني عادل عيسى، "**الميزة التنافسية للنشاط السياحي**"، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

22. راغب النجار فريد، "**إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي**"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997.

23. رحموني أحمد، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

24. زاير وافية، "**الإدارة الاستراتيجية وأداء المؤسسات الاقتصادية**"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

25. زرزار العياشي، غياد كريمة، "**استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية**"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

26. زغدار أحمد، "**المنافسة، التنافسية، والبدائل الاستراتيجية**"، دار جرير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

27. صالح النجار فايز جمعة، محمد علي عبد الستار، "**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

28. صخري عمر، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007.

29. الصيرفي محمد، "**البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة**"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

30. طشطوش هايل عبد المولى، "**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

31. عباس علاء، السلامي محمد، "**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مفهوم المبادرة، استراتيجية المبادرة، تحليل الفرص المحلية والدولية**"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.

32. عبد الغفور عبد السلام، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

33. عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

34. عرفة سيد سالم، "**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

35. عزت خيرت يوسف، "**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (تصميم مشروعات التنمية، جدوى المشروع)**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

36. العطية ماجدة، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

37. علي عمر أيمن، "**إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**"، دار الثقافة، مصر، 2007.

38. الغالبي طاهر محسن منصور، "**إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

39. فريد مصطفى نهال، عباس نبيلة، "**أساسيات الأعمال في ظل العولمة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

40. فلاح حسن الحسيني، "**إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**"، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

41. فلاح مفلح الزعبي علي، "**ريادة الأعمال، صناعة القرن الحادي والعشرين**"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

42. كافي مصطفى يوسف، "**إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

43. كافي مصطفى يوسف، "**بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

44. كافي مصطفى يوسف، "**ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**"، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

45. كاكي عبد الكريم، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

46. كمال مصطفى محمد، "**4 محاور لزيادة فعالية الموارد البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة**"، القاهرة، مصر، 2016.

47. محمد إبراهيم عوض أشرف، "**أفكار جديدة لمشروعك الصغير، طريقك لتحقيق الثروة والنجاح**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

48. محمود محمد خليل، "**المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)**"، دار حميثر للنشر، القاهرة، مصر، 2017.

49. ملايكية عامر، "**واقع الابتكار ودوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.

50. نائف برنوطي سعاد، "**إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

51. هيا بشارات جميل، "**التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دون سنة.

52. هيكل محمد، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

53. وصفي عقيلي عمر، "**إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

❖ **الأطروحات ورسائل الماجستير.**

1. العابد برينيس شريفة، "**تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية، استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014-2015

2. العابد لزهر، "**إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2012-2013.

3. أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

4. براهمية أمال، **دور الشراكة الأورو جزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، 2015.

5. بن طيبة مهدية، "**تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2018، 2019.

6. بن مسعود آدم، "**ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015، 2016

7. بن مكرلوف خالد، "**تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والآفاق**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2016-2017.

8. بن موسى أم كلثوم، "**معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل مؤسساتي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، 2017.

9. بن نذير نصر الدين، **"دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 – 2012.

10. بن وسعد زينة، **"إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018

11. تجاني وافية، **"مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، حالة المؤسسات الصناعية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 01، الجزائر، 2015-2016.

12. جودي حنان، **"استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

13. حركات سعيدة، **"التأهيل كطريقة لإدارة أزمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالتي الجزائر وتونس"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2014-2015.

14. رؤوف زرفة، **"أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017، 2018.

15. زيتوني صابرين، **"الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

16. شايب حنان، **"أثر استراتيجية الإخراج على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة(2)، الجزائر، 2018-2019

17. شملول طيار حسينة، **"أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018 -2019

18. شواشي فاطمة، **"دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018.

19. عتيق شيخ، **"تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015)"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، 2018-2019.

20. عياش زبير، **"تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011-2012

21. غبولي أحمد، **"دور برامج التأهيل في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2017-2018.

22. غدير أحمد سليمة، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة الوادي غرداية)"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، 2017.

23. لحول سامية، **"التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 -2008.

24. لخلف عثمان، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004

25. مقداد مليكة، **"إدارة الجودة الشاملة كأداة لنجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تحديات المنافسة، دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018.

26. مكاحلية محي الدين، **"تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، حالة ولايتي قالمة وتبسة"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015.

27. نسيب أنفال، **"دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015

28. هالم سليمة، **"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004-2014"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017،

29. هوام لمياء، **"مناخ الاستثمار ودوره في التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 – 2015.

30. والي مريم، **"إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 – 2015.

31. الهادي صادق، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، 2013-2014.

❖ **الملتقيات العلمية والتقارير.**

أ- الملتقيات الدولية.

1. الملتقى الدولي الأول حول: **"أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي: 14 -15 أكتوبر 2017.

2. الملتقى العلمي الدولي السادس حول: **"بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي: 3-4 نوفمبر 2016.

3. الملتقى الدولي الأول حول: **"تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية والبديلة"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 08 و09 ديسمبر 2015.

4. الملتقى العلمي الدولي حول: **"تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الألفية الثالثة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

5. الملتقى الدولي الرابع حول: **"المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر، 2010.

6. الملتقى الدولي حول: **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

7. الملتقى الدولي حول: **"سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

ب- الملتقيات الوطنية.

1. الملتقى الوطني حول: **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

2. الملتقى الوطني حول: **"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و07 ديسمبر 2017.

3. الملتقى الوطني حول: **"تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017.

4. الملتقى الوطني حول: **"المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أفريل 2017.

5. الملتقى الوطني حول: **"تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع والأفاق، والتجارب الناجحة"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 19 و20، أكتوبر 2015.

6. الملتقى الوطني حول: **"الإدارة المالية رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وأفاق"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 25،26 نوفمبر 2014.

7. الملتقى الوطني حول: **"واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، يومي: 05 و06 ماي 2013.

8. الملتقى الوطني حول: **"استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أفريل 2012.

9. الملتقى الوطني الأول حول: **"تسيير الموارد البشرية، مساهمة تسيير المهارات في تحسين تنافسية المؤسسات"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 21 و22 فيفري 2012.

10. الملتقى الوطني الأول حول: **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011.

11. الملتقى الوطني الأول حول: **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي: 08 و09 أفريل 2002.

ج- المؤتمرات.

1. المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة تحت عنوان: **"تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة طنطا، القاهرة، 2020.

2. مؤتمر: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما وراء الحدود الوسط المفقود**" المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، 26 سبتمبر 2016.

د– التقارير.

1. طارق نوير، "**دور الحكومة الداعم للتنافسية، "حالة مصر**"، ورقة عمل رقم: API/WPS0203 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

2. المرصد الوطني للتنافسية، "**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**"، 2012.

3. وديع محمد عدنان، "**القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط**"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، ديسمبر 2003.

4. هبة عبد المنعم وآخرون، "**النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019،

❖ **المجلات.**

1. **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 8، العدد 16، ديسمبر 2021.

2. **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2020.

3. **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2020

4. **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 01، جوان 2020.

5. **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، جوان 2020.

6. **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، أفريل 2020.

7. **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020.

8. **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019.

9. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان .2019.

10. **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.

11. **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018.

12. **مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، مارس 2018.

13. **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تمنراست، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2018.

14. **الآفاق للدراسات الاقتصادية**، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2018.

15. **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 12، جوان 2017.

16. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017.

17. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017.

18. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2017.

19. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

20. **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، أفريل 2017.

21. **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 12، 2017.

22. **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017.

23. **مجلة معارف**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 21، جوان 2016.

24. **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2016.

25. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 5، ديسمبر 2016.

26. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، العراق، المجلد 01، العدد 24، 2016.

27. **مجلة دفاتر بوادكس**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2015.

28. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2014.

29. **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10، العدد 31، 2014.

30. **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 09، العدد 09، ديسمبر 2014.

31. **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر المجلد 04، العدد 06، جانفي 2014.

32. **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2013.

33. **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي، تمنراست، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، جوان 2012.

34. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 10، العدد 34، 2012.

35. **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 09، 2011.

36. **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر المجلد 05، العدد 08، جوان 2010.

37. **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2010.

38. **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، ديسمبر 2008.

39. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2008.

40. **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، جامعة كربلاء، العراق، العدد 02، جوان 2007.

41. **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، جوان 2006.

42. **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2004.

43. **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2002.

❖ **الجرائد الرسمية.**

1. المادة 01 من القانون 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "**المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية**"، العدد 02، بتاريخ 2017/01/11.

2. المادة 02 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "**المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية**"، العدد 02، بتاريخ 2017/01/11.

3. المادة 01 من القانون رقم 16 -09 المؤرخ في 03 أوت 2016، "**المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية**"، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2016/08/03.

4. القانون رقم 01-18 المتضمن "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

❖ **المواقع الالكترونية.**

1- www.alukah.net

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية.

❖ **Les livres:**

1- dhaoui Mohamed lamine, « **guide méthodologique. Restructuration. Mise à niveau et compétitivité industrielle** », onudi, vienne, 2002.

2- levratto Nadine, **« les PME : définition, rôle économique et politique publique »,** bibliothèque nationale, paris, France, 1 ère édition, 2009.
3- Lamiri Abdelhak, « management de l'information redressement et mise à niveau des entreprises », office des publications universitaires, Alger, Algérie, 27ème édition, 2012.
4- Patrick Dussossoy « conseils pratique pour piloter votre PME. Comment analyser. Décider. Organiser. Mobiliser. Et se dépasser… pour réussir » gerso. Mans. France 4ème édition, 2018

❖ Les memoires:

1- Jamila kansab, **"l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes",** these de doctorat, faculté des sciences economiques, commerciales et des sciences de gestion, université d'oran 2, algérie,2016.

❖ Les revues:

1- La revue de l'économie et de management, n 9, Université tlemcen, 2009.
2- **MÂAREF Revue académique**, université akli muhand oulhadj, bouira, algérie, numéro 20, .2016
3- **revue cahiers economiques**, université ziane achour, djelfa, algérie, numéro 01, 2019.
4- **revue les cahiers du cread**, centre de recherche en Economie Appliqée pour le développement, Algérie, numéro 02, 2019 .

❖ Rapports:

1- Ministère de PME et de l'artisanat, commission européen**, "**programme d'appui aux PME/PMI des résultats et une expérience a transmettre"**, rapport final,** décembre 2007.
2– Groupe de la banque africaine de developpemen, rapport sur l'etat d'execution et sur les resultats, (EER), 2022.
3– Deutsche Gesellschaft fur Internationale zusammenarbeit (GIZ) Gmbh.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2020).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
خاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806
عام	778	778	778	778	874	739
الحرف	64677	71523	79850	86732	96072	106222
المجموع	**245348**	**261853**	**288577**	**312959**	**342788**	**376767**
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
خاص	293946	392013	455398	618515	658737	711275
عام	666	626	591	557	572	557
الحرف	116347	126887	169080	-	-	-
المجموع	**410959**	**519526**	**625069**	**619072**	**659309**	**711832**
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
خاص	777259	851511	934037	1022231	107236	1141602
عام	557	542	532	390	267	261
المجموع	**777816**	**852053**	**934569**	**1022621**	**1074503**	**1141863**
السنوات	**2019**	**2020**				
خاص	1193096	1230844				
عام	243	229				
المجموع	**1193339**	**1231073**				

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2001-2009).

فروع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	النسبة%
البناء والأشغال العمومية	42319	57255	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	42,03
التجارة والتوزيع	26424	31568	34681	37954	42183	46461	50764	55551	60138	21,79
النقل والمواصلات	15647	17388	18771	20294	22119	24252	26487	28885	30871	11,56
خدمات الأعمال	13985	15132	15927	16933	18148	19438	20829	22529	24108	9,43
الصناعة الغذائية	11594	12354	13058	13673	14417	15270	16109	17045	17679	7,41
الفندقة والإطعام	11517	12410	13230	14103	15099	16230	17178	18265	19282	7,75

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2010–2020).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة والصيد البحري	3806	4006	4277	4616	5038	5625
المحروقات والطاقة والمناجم	1870	1956	2052	2259	2439	2639
البناء والأشغال العمومية	129762	135752	142222	150910	159775	168557
الصناعة التحويلية	61228	63890	67517	73037	78108	83701
الخدمات	172653	186157	204049	228592	251629	277379
الأنشطة الحرفية	141460	146881	160764	175676	194562	217142

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	6130	6599	7068	7481	7690
المحروقات والطاقة والمناجم	2767	2887	2981	3066	3115
البناء والأشغال العمومية	174848	179303	185121	190170	193964
الصناعة التحويلية	89597	94930	99865	103693	106121
الخدمات	302564	325625	348458	367100	631459
الأنشطة الحرفية	235242	242322	260652	274554	288724

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (04): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005–2020)

السنوات / الجهات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الشمال	149964	163492	177730	193483	205857	219270
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96354	105085	112335
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902	30153
الجنوب الكبير	4845	5439	5974	6517	7058	7561
السنوات / الجهات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الشمال	232664	248985	272859	344405	373337	400615
الهضاب العليا	119146	128316	140201	108912	118039	125696
الجنوب	32216	34569	37529	43672	46525	49595
الجنوب الكبير	7735	8247	8825	-	-	-
السنوات / الجهات	2017	2018	2019	2020		
الشمال	424659	447817	467128	479784		
الهضاب العليا	133177	141465	147589	151608		
الجنوب	51508	54211	56550	57991		

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر (2001-2020).

الوحدة: مليار دينار

الطابع القانوني	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
PIBالعام	481.5	23.5	505.0	23.1	550.6	25.8	598.6	21.4	651.0	21.6
PIBالخاص	1560.2	76.5	1679.1	76.9	1884.2	74.2	2146.7	78.6	2364.5	78.4
المجموع	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100
الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
PIBالعام	704.5	20.4	749.86	19.2	760.92	17.6	816.8	16.4	827.53	15.1
PIBالخاص	2740.06	79.6	3153.77	80.8	3574.07	82.4	4162.02	83.6	4681.68	84.9
المجموع	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100
الطابع القانوني	2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
PIBالعام	923.34	15.2	793.38	12	893.24	11.7	1187.93	13.9	1313.36	14.2
PIBالخاص	5137.46	84.8	5813.02	88	6741.19	88.3	7338.65	86.1	7924.51	85.8
المجموع	6060.8	100	6606.40	100	7634.43	100	8527	100	9237.87	100
الطابع القانوني	2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
PIBالعام	1414.65	14.2	1291.14	12.7	1362,21	12.52	1449,22	12.65		
PIBالخاص	8529.27	85.8	8815.62	87.3	9524,41	87.48	10001,3	87.35		
المجموع	9943.92	100	10106.7	100	10886.6	100	11450.5	100		

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et d
es mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي الإجمالي (2001-2020).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام PME	2041,7	2184,1	2434,8	2745,4	3015,5	3444,11	3903,63
الناتج الداخلي الخام الإجمالي	4227,1	4522,8	5247,5	6150,4	7563,6	8514,6	9366,3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام PME	4334,99	4978,82	5509,21	6060,8	6606,404	7634,43	8527
الناتج الداخلي الخام الإجمالي	11077,1	10006,7	12034,5	14519,8	16208,7	16643,8	17205,1
لسنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج الداخلي الخام PME	9237,87	9943,92	10106,76	10886,62	11450,6		
الناتج الداخلي الخام الإجمالي	16712,7	17514,6	18876,1	20259,6	20284,2		

Source :élabore par moi-même à partir du :

- Bulletin statistique, La banque d'Algérie, n°01, n°12, n°24, n°32, n°40, n°60
- Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, .2021

الملحق رقم (07): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري

2005		2004		2003		2002		2001		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
14.1	367,54	14.1	335,89	14.9	312,47	15.3	286,79	14.8	258,7	VAالعام
85.9	2239,56	85.9	2039,39	85.1	1783,77	84.7	1585,3	85.2	1486,8	VAالخاص
100	2607,1	100	2383,72	100	2096,97	100	1872,1	100	1745,5	**المجموع**
2010		**2009**		**2008**		**2007**		**2006**		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
7.1	340,56	9.8	432,05	10.7	406,84	12.3	420,86	12.5	376,82	VAالعام
92.9	4450,67	90.2	3954,45	89.3	3383,54	87.7	2986,07	87.5	2634,46	VAالخاص
100	4791,32		4386,53	100	3790,42	100	3406,94	100	3011,29	**المجموع**
2015		**2014**		**2013**		**2012**		**2011**		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
10.5	893,41	10.9	804,47	9.4	675,06	9.6	588,44	9.7	528,51	VAالعام
89.5	7597,5	89.1	7041,49	90.6	6463,11	90.4	5553,09	90.3	4895,57	VAالخاص
100	8491	100	7327,22	100	7138,19	100	6141,76	100	5424,15	**المجموع**
2020		**2019**		**2018**		**2017**		**2016**		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
10.34	1020.88	10.8	1133,56	10.5	1065,93	8.8	1006,69	10.5	964,86	VAالعام
89.66	8848.94	89.2	9417,79	89.5	9096,52	91.2	10382,14	89.5	8165,19	VAالخاص
100	9869.82	100	10551,35	100	10162,45	100	11389,02	100	9130,23	**المجموع**

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (08): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة 2001-2020.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9940	12009	13535	18199	20357	21456	27631
الصادرات	19132	18825	24612	31713	46001	54613	60163
الميزان التجاري	9192	6816	11078	13514	25644	33157	32532
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	39479	39294	40472	47247	50376	55028	58580
الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
الميزان التجاري	39819	5900	16581	26242	21490	9946	4306
لسنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الواردات	51702	47089	46057	46330,21	41934,12	34391.64	
الصادرات	34668	30026	37191	41797	35823,54	23796.60	
الميزان التجاري	17034-	17063-	10868-	4532,89-	6110,58-	-10595.04	

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (09): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجمالي الصادرات للفترة 2001-2019.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة PME	684	3.5	734	3.8	763	3.1	788	2.4	907	1.9	1184	2.1
إجمالي الصادرات	19132	100	18825	100	24612	100	31713	100	46001	100	54613	100
السنوات	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة PME	1332	2.2	1937	2.4	1066	2.3	1526	2.6	2062	2.8	2062	2.8
إجمالي الصادرات	60163	100	79298	100	45194	100	57053	100	73489	100	71866	100
السنوات	2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة PME	2014	3	2582	4.1	1969	5.6	1805	6	1930	5.1	1307	3.1
إجمالي الصادرات	64974	100	62886	100	34668	100	30026	100	37191	100	41168	100
السنوات	2019		2020									
	القيمة	%	القيمة	%								
مساهمة PME	1329	3.7	1119.33									
إجمالي الصادرات	35823	100	23796.60									

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل للفترة (2003–2019).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساهمة PME في التشغيل	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
مساهمة PME في التشغيل	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
مساهمة PME في التشغيل	2371020	2540698	2655470	2724264	2885654	

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°05, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.

الملحق رقم (11): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في التشغيل للفترة 2010–2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	1577030	1776111	1800742	1953636	2110665	2327293
مساهمة القطاع العام في التشغيل	48656	48086	47375	48256	46567	43727
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	2511674	2632018	2668173	2864566		
مساهمة القطاع العام في التشغيل	29024	23452	22073	21085		

Source :élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, , n°36, , n°38, les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019, 2021.